

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية علمية أدبية  
تصدر في يافا — ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى

الحسينى  
فهمى

**AL-HOUKOUK**

**A Judicial Scientific and Educational Review**

**PUBLISHED MONTHLY**

**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCAT**

**Jaffa, Palestine**

الجزء ٦ | آب ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق بيافا

# اعلان

## فائدة الاعلان في مجلة الحقوق

اذا كنت تاجراً او مهندساً او طبيباً او مقاولاً او مسماراً او كنت مشغلاً في اي عمل من الاعمال ومنه من المهن و اردت ترويج اشغالك ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور ما عليك الا ان تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في يافا .

ان مجلة الحقوق متشرة في جميع الاقطار العربية ومشتريوها يعدون بالالوف خصوصاً انت اكثرهم من اهل الفنى والثروة ممن يهتمك الاعلان عن بضاعتك لديهم .

اننا ننصحك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة واحدة لتشاهد ما لم يكن في حسابك من الرواج والاقبال .

\*\*\*

## مطبعة الحقوق

جاهزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها بنظافة واتقان وفضلاً عن ذلك فانها لا تتكلف الزبائن بتصحيح ( البروفات ) ومن يعاملها مرة يصادف ما يسره من حسن المعاملة واتقان العمل والمهاودة في الاسعار .

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية  
تصدر في بافا - ستها عشرة اشهر \*

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحسامي  
فهمي الحسيني

**AL-HOUKOUK**

**A Judicial Scientific and Educational Review**

**PUBLISHED MONTHLY**

**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCAT**

**Jaffa, Palestine**

الجزء ٦ | آب ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا



---

 آب ١٩٢٦ — المصادف — ٢١ محرم ١٣٤٤
 

---

## الموضوع الحقوقية

## كلمة

## في فلسفة العقوبات وقوانينها

٣

## قوانين العقاب في المملكة العثمانية

كانت المملكة العثمانية تتألف من اقطار مختلفة بعضها كانت موطناً لارقي الشعوب القديمة التي لا يزال معظم تاريخها القديم مجهولاً فالقطر العراقي وبلاد ما بين النهرين مثلاً كان يقطنهما الكلدانيون والاشوريون الذين هما اساتذة العالم المتحدين في كثير من الامور.

وبما انه لم يصلنا عن قوانين هذين الشعبين سواء في الادوار التي عاش فيها استقلين والادوار التي كانوا فيها خاضعين لسلطان الفرس ما يرضي به المحقق ولا يزال ما عثر عليه

المثقبون المشغولون الآن في البحث عن احوال ذينك القطرين دون الكفاية لذلك فلا يسعنا ان نأتي عنها بمعلومات تشفي غليل المؤرخ الحقيقي

ويمكن القول بمثل هذا عن القطرين المصري والسوري .

فكما انه لا تزال القوانين الجزائية للشعوب القديمة التي عاشت في سوريا مجهولة فالقوانين السارية على المصريين في زمن الفراعنة ايضاً لا تزال بالرغم مما بذله علماء الآثار من المساعي والجهود الكثيرة غير مفهومة تماماً

على ان تلك المساعي لاستكشاف التاريخ المصري القديم وتاريخ الكلدانيين والاشوريين لم تذهب عبثاً وقد افادتنا بعض المعلومات الهامة عن قوانين مصر فن ذلك ما وقفنا عليه من استعمال المصريين القدماء وسائر الشعوب القديمة الاخرى عقوبات الاعداء ، والجلد ، والقصاص ، ومصادرة الاموال .

وبما ان العبرانيين من اعرق الامم السورية في القدم فاحكامهم الواردة في التوراة هي من اجل المنابع التاريخية لفهم الروح الحقوقة لتلك العصور في سوريا . ثم بعدئذ بما ان سوريا سقطت في ايدي الرومانيين فقد ظلت تحكم بقوانينهم زماناً غير يسير وكذلك غير سوريا من بلاد الدولة العثمانية كان مما يحكمها الرومانيون بقوانينهم لان اكثر تلك البلاد مما كان تابعا لبيزانس ( القسطنطينية )

ثم لما ظهر الاسلام وافتتح المسلمون سوريا حات في تلك البلاد الشريعة الاسلامية انما محل القوانين الرومانية ولا تزال هذه الشريعة في كثير من الخصوصات معمولاً بها ولذلك فقد خصصنا هذا المقال للبحث في قوانينها العقابية :  
منابع الشريعة الاسلامية : القرآن الكريم ، السنة الشريفة ، اجماع الامة ، القياس .

وبما ان هذه الشريعة نزلت بين العرب بلغتهم الكريمة فقد اقيمت على كثير من عادات القوم واحكامهم التي كانوا يسيرون عليها في جاهليتهم مع شيء من التعديل

ولا شك ان الاحكام التي كان العرب يسبغون على مقتضاها حينئذ قائمة على اساس القوة والغلبة فقد كادت المساواة تكون بينهم مفقودة يدلنا على ذلك ما كان من عدم المساواة في القصاص والدية بين الحر والعبد وبين المرأة والرجل وبين الحر من قبيلة ضعيفة والحر من قبيلة قوية ، وحرمان الضعفاء كالنساء والاطفال من الارث وحصره بالاقوياء الذين يضر بون بالسيوف ويمتطون الخيول وفضلا عن ذلك فقد كانت المرأة في الجاهلية كمتاع للرجل تنتقل اليه عن والده فيما ينتقل اليه من تركته .

وكان بعض الابهاء يثدون بناتهم . وكان العرب في الجاهلية لا يرون بأسا في اكل مال اليتامي وكثير بينهم الزوج من البنات اليتامى للاستيلاء على اموالهن واكبر دليل لنا على نقشي هذه العادة الذميمة بين العرب ورود عدة آيات في القرآن الكريم تنهي عن اكل مال اليتامي واليك اياها : « ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً : ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ، وياسأونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المقصد من المصلح ولو شاء لاعتكتم ان الله عزيز حكيم »

ولقد عنت الشريعة الاسلامية كثيراً بازالة ما كان متفشياً بين العرب من مساوي العادات والاخلاق وابتقت على ما كان من عاداتهم واخلاقهم مستحسناً وقويماً وافترتهم عليه وفيما يلي ما افترته من تلك العادات :

اولاً : الطلاق ، وقد عدلته بعض التعديلات وبغضته اليهم وقد جاء في الحديث الشريف « ابغض الحلال الى الله الطلاق »

ثانياً : الزوج من عدد محدود من النساء .

ثالثاً : القصاص والدية . وقد افترتهم عليهما بشرط ان يستوي فيهما

الصغير والكبير .

رابعاً: قطع يد السارق ، رجم الزاني المحصن .

خامساً : القيافة ، ضرب من الفراسة ، وهي الاعتداء بآثار الاقدام على اربابها او الاستدلال بهيئة الانسان واعضائه على نسبه

وقد توخت هذه الشريعة في نسخ ما ندرجت من عادات العرب طرق التدرج لئلا تنفرهم من الدين الحديد و يكبرون الخروج عن عادات وجدوا آباءهم عليها وتعودوا هم انفسهم عليها والقوها .

فقد حرمت الخمر بآربع آيات نزلت في اوقات مختلفة وهي : « ومن ثمرات النخيل والاعناب لتتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » فلم تصرفهم هذه الآية عن الخمر وظلوا كعادتهم في معاطفتها الى ان جاء عمر بن الخطاب ومعاذ رضي الله تعالى عنهما النبي صلى الله عليه وسلم طالبين اليه ان يحجد للمسلمين مخرجاً من استمرار الخمر التي عمت المال والجسم فنزلت الآية الثانية وهي : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمها اكبر من نفعهما » .

ومع ذلك فقد بقي بعض المسلمين يتعاطونها وقد حدث ان دعى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بعض الصعابة الى داره فشربوا الخمر وسكروا حتى جاء وقت الصلاة فقام بعضهم للصلاة وهو لا يعي ما يقرأ فنزلت الآية « يا ايها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون »

ثم اجتمع فريق من الصعابة وفيهم ( سعد بن ابي وقاص ) وشربوا الخمر واخذوا في تشاد الاشعار ولما جاء الدور لسعد اشد شعراً يرجو به الانصار فقام اليه احدهم وضربه فشكى سعد الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية الرابعة : « يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » وهذه الآية قد حرمت الخمر كل التجريم .

وقد قالت الشريعة الاسلامية بعدم تقبول الاحكام ما قبلها وذلك كما جاء في



الآية التي نزلت في تحريم نكاح امرأة الاب وهي : « ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف » والآية « عفى الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عز و ذو انتقام »

وتقسم الاحكام الجزائية في الشريعة الاسلامية الى ثلاثة اقسام كلية : الحدود الجنائيات ، التعازير .

فالحدود ، هي بعض العقوبات المعينة لمرتكبي بعض الجرائم : كالسرقة ، والزنا وشرب الخمر ، والقذف فكلها من تلك الجرائم .

ويعاقب السارق في الشريعة الاسلامية بقطع اليد ، والزاني بالرجم او الجلد وشارب الخمر والتأذي بالجلد ايضاً

والسرقة على نوعين : سرقة صغرى وسرقة كبرى .

وتتحقق السرقة الصغرى بالتعدي على مال الغير واخذه و يشترط في ذلك ايضاً اربعة امور حتي يمكن اعتباره سرقة : الاول : كون الاخذ مكافئ اي عاقلاً بالغاً ، الثاني كون الاخذ خفية ، الثالث الاقل فيمة الشيء المأخوذ عن عشرة دراهم فضة ( اي خمسين غراماً ) الرابع ان يؤخذ من مكان امين

اما السرقة الكبرى فانما تحقق في حق ذاطع الطريق . ويشترط لتحقيقها ان يكون من قوم ذوي قوة وبأس ولهم جرأة على قطع الطريق .

وتختلف عقوبة كل من هاتين السرقين عن عقوبة الاخرى اختلافاً جوهرياً واليك البيان :

ان عقاب السارق الذي ثبت ارتكابه السرقة الصغرى بشروطها المذكورة قطع اليد من الرسغ ويلزم ان تكوى اليد بعد قطعها حالاً لينقطع الدم عن النزول ولئلا يحدث للجاني نزيف دم يفضي الى موته ، لان الشارع لم يقصد في وضعه هذه العقوبة موت الجاني . واذا لم يرتدع الجاني وارتكب السرقة ثانية لقطع

رجله اليسرى واذا ارتكبها ثالثة يجبس الى ان تصلح حاله و يثوب الى رشده تائباً .  
ولا يقطع في المرة الثالثة .

وذهب بعض المجتهدين الى ان السارق اذا ارتكب السرقة للمرة الثالثة  
نقطع يده اليسرى والحرمة الرابعة نقطع رجله اليمنى وفولهم بعقاب السارق مستند  
الى قوله تعالى « السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله  
والله عزيز حكيم والحديث الشريف القائل ( من سرق فاقطعوه ثم احموه فان عاد  
فاقطعوه ) .

ولا ريب ان الحكمة في ذلك هي ان السارق الذي لم يردع بما حل به من  
العقاب في المرتين يجب تشديده عقوبته نظير اصراره على الاذية اذ ان معاودة الجرم بعد  
العقوبة مما يستدعي تشديدها ولا شك ان العقوبة للمرة الثالثة والرابعة بالذبة الى  
الجاني اشد وابلغ وان كانت هي نفس العقوبة التي حلت به في المرة الاولى والثانية  
ومهما كانت هذه العقوبات شديدة فهي بالنظر الى زجر المجرم وارهابه ومنعه  
من ارتكاب الجرم خير عقوبة وانجع دواء .

اما عقاب قاطع الطريق اي من يرتكب جرم السرقة الكبرى فعلي اربعة انواع  
بالنسبة الى اختلاف الاحوال :

١ - يكتفي بجبس قاطع الطريق الى ان يصلح نفسه اذا قبض عليه قبل ان  
يقتل احداً او يسلب احداً . لان يجزه تؤمن غوائله .

٢ - نقطع احدى يديه من جهة واحدة رجليه من الجهة الاخرى اذا قبض  
عليه بعد ان سلب احداً ماله ولم يقتله وذلك لانه لما كان قطع الطريق اعظم ضرراً  
من السرقة الصغرى فمن الطبيعي ان يستدعي عقوبة اشد من عقوبتها

واذا ارتكب هذا الجرم عدة اشخاص ينتظر فاذا كان نصيب الواحد منهم من  
السرقة اقل من المقدار المعتبر سرقة كما اشرنا سابقاً يكتفي بتعزيرهم اما اذا

بلغ هذا المقدار فتتذعقوبة السرقه على كل منهم رتاجه .

٣ - يقتل اذا قرض عليه بعد ان قتل احداً ولكنه لم يتمكن من سلبه ماله ولا تقل فيه شفاعه لان جانيته ضد احيته الاجتماعية .

٤ - يقتل او يصلب اذا تبض عليه بعد القتل والسلب معاً والامام مخير بين قتله وصلبه او اختبار الصورة التي يراها لمعطه والاعتبار .

وتد قال فريق من الفقهاء ان الامام مخير في كل ما مر من العقوبات فله معاقبة باي عقوبة يراها اكثر ملائمة لمقتضيات الاحوال والازمان وقوله هذا مستند الي الاية الشريفة الآتية : **انما جزاء الذين يحارون الله ورسوله ويعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ( اي يحبسوا ) ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب اليم »**

ولازي نوعان من العقاب : **رجم الزاني المعلن اي المتزوج ، وحلده الاعزب مائة جلدة ويستند في هذين العقابين على الآتية : ( الزانية والزاني فاحلداوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر واليشهد عذابهما طاعة من المؤمنين )**

والواقع انه لا يوجد في هذه الآتية شيء صريح للرجم وانما عمل به اقتداء بصاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : **من زنى ثلاثاً لم يزل له امرىء مسلم الا بأحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، وزنا بعد احصان وقتل النفس بغير حق »** وكان ذلك على اثر امره برجم امرأة ورجل ثبت عليهما الزنا وهما محصنان .

وقد وضعت الشريعة الاسلامية نظير هذه الشدة في عقوبات الزنا شروطاً ثقيلة لا تباثه فاشتترط لاثباته بأشهود شهادة اربعة رجال في كل حال بانهم شاهدوا فعل الزنا بانفسهم اما في اثباته باعتراف الزاني واقراره فعلى القاضي ان

يخضره الى عنده اربعة مرات . ينصحه قبل الاعتراف بان يروا في الامر وفي روي اقل شبه او تردد في شهادة الشهود واعتراف المتهم فلا تعد العقوبة واثبات فعل السرقة يقضي ايضاً بعض الشرع ط الدققة .

اما عقوبة شارب الخمر فالجلد تابين جلده اذا قوض عليه وتسم رائحة الخمر من فيه . وقد وضع هذه القاعدة الذي صلى الله عليه وسلم وتثنى الصحابة الكرام عليها من بعده .

اما القذف فهو رمي المتزوج ذي العفة والطهارة العقابل المندرلة داريا بصريح الالفاظ وعدم التمكن من اثبات ذلك عليه . وجزاء فاعله تاون جلدة كجزاء شارب الخمر والسكران واما الفرق بين هذين الخرائن هو ان القاذف لا يعاقب الا بطلب من المقذوف به لانه هو وحده الذي سيلحقه العار بذلك .

اما الجنائيات فتعرب فيها سرقة هي الفعل المحرم الذي يقع على العس ونا ( وقد حصر الفقهاء الاعمال المموعة التي تقع على الاموال سرقة والغصب والافعال التي تقع على النفس بحياة الانسان واعضائه .

وعليه فالجنائيات التي تقع على النفس تشتمل من حرمي القتل واخرح :

فعقوبة القاتل العمد الاعدام على ان لأولياء القاتل ان يعفوا عن القاتل وياخذوا الدية والقتل في نظر الشرع الشريف على اربعة صروب :

(١) القتل عمداً ، (٢) القتل المشاه للعمد (٣) القتل النائي عن الخطأ

وعدم الانتباه (٤) القتل النائي عن سبب من الاسباب .

القتل عمداً : يطلق على القتل الذي يقع بالسلحة وسببها دون عزم مع ( تصور التصميم ) . وهو مما يستدعي القصاص اي اعداء القاتل وحرمانه من ميراث المقتول اذا كان يوته ومستند هذه العقوبة الآية الكريمة (١) ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب (٢) .

أما القتل الذي يشهه العمد فيطلق على الموت الذي يحدث على أثر الصرب باليد أو العصي ولم يكن الضارب يقصد بذلك القتل . وعقوبته الكفارة ( وهي الصدقة والصيام والحرم من ميراث مقتول إذا كان القاتل وارثاً له ، والدية المعلقة بالدية ) هي لمال الذي يعطيه القاتل لولي القاتل بدل النفس وهي على نوعين الدية المعلقة ، الدية المضمونة وتعطى الأولي طير القتل المشابه للعمد . وتعطى الثانية في الجرائم الباقية .

والدية المعلقة مائة حمى ، خمسة وعشرون ماعزها سنة و - ستة وعشرون ماعزها ستان وحمى و - ثمانون ماعزها ، ثلاث وحمى وعشرون ماعزها أربع . أما من العقود فهي ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فقة .

أما الدية المضمونة وهي كدية المعلقة إلا بعض اختلاف قليل في سن الجبال وجنسها .

وهذه الدية التي هي عبارة عن مئة حمى أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم خاصة من يقتل من الرجال إلا لعمد مادية المرأة وهي النصف من دية الرجال سواء كانت عن النفس أو الأعضاء

# عناصر الدولة

## الوظيفة الادارية والوظيفة القضائية

### اعضاء الدولة - وفصل السلطات

التي جناب المسبود وجي عميد كلية الحقوق  
في مصر درساً متمماً في « الوظيفة الادارية  
والوظيفة القضائية للدولة » في مساء الخميس  
١٨ شباط سنة ١٩٢٦ في دار الجمعية الملكية  
للاقتصاد والتشريع بمصر فأثرنا نقله لقرائنا  
لما فيه من الفائدة وقد كنا عرفاناً قبلاً  
بهذا الاستاذ الجليل

ذكر المحاضر وجود تمايز في الشكل في الوظيفة الادارية وبين الموضوع فيها  
فالوحدة الشكلية في الوظيفة الادارية هي انه تصدر قوا من واحراءات من عمال  
الحكومة، المقصود من عمال الحكومة موظفوها جميعاً الذين يقومون باعمالها ما خلا  
ذات الرتب الصغرى في العدد منهم اذ هي تشمل مناصب القضاء والياسة . فتميز  
اصدر الموظف الحكومي امراً او اخرى مكنته وتصره عنه انه يقوم بالعمل  
الاداري الحكومي . يتوسع في مفهومه موظفي الحكومة بانقول منهم كل من يقوم  
بعمل عمومي . مع السلطة الحكومية ومصمغ صحتها . ويشمل هذا اعضاء البرلمان  
وحتى القضاة في محاكم . لا بل هؤلاء يقومون بوظائف عمومية هي جزء من سلطة

الحكومة . كذلك المجالس البلدية تقوم بأعمال عمومية من نوع الوظيفة الحكومية . والفرق في الوظائف هو فرق في النوع . أما الوظائف كلها في الدقة فهي من النظام الإداري من الوجهة العمومية . نعم إن مهمة أعضاء البرلمان هي مهمة سياسية وتشريعية ولكن هذا لا يمنع هؤلاء الأعضاء من إصدار أوامر وقرارات لها الصفة الإدارية . كذلك نجد القضاء يقومون بأعمال إدارية فيما يتعلق بنظام العمل . وفيما يصدرونه من أوامر الحبس والقبض

والوجهة الشكلية - إذن هي صدور الأوامر الحكومية من موظفي الحكومة الإداريين . والوجهة الموضوعية في السلطة الإدارية هي إذن - صدور أوامر وقرارات مصيبة على حالة معينة أو موجهة إلى شخص معين من أي فرد يقوم بوظيفة عمومية تدع له سلطة الدولة ومن ذلك يدخل معاهير الموظفين الإداريين مثل كذا - أعضاء البرلمان وموظفي البلديات وأوامر الحبس من القضاء والعمل الإداري هو ما صدر بأمر نحو شخص معين أو هيئة معينة مثل تعيينات موظفي الحكومة ونقلهم وعزلهم وأحالتهم إلى المعاش

نوصف القرارات القضائية *Iudiciare* . لها "سلطة الشيء المحكوم" .

*L'autorite de La chose jugée* يمر عن ذلك بإط L' autorite de La chose jugée *juridictionnelle* . قد قال الأستاذ جبر المدرس ملكية الحقوق بباريس « أن سلطة الشيء المحكوم به هي الحقيقة التي يطأضيها لكل الناس » والدسوي *Proces* تتكون من عناصر ثلاثة: (١) حق لاتباء إلى سلطة القضاء في . (٢) إبداء فيهما القرار . (٣) الحق لهذه المادة ٣ القرار والنتيجة اللازمة لوجود هذا الحل

فمن العناصر الأولى كل شخص له حق رفع دعوى إذا ما وجد داعياً إلى ذلك بصرف الخطر . إذا كان لديه في الوقت الحاضر نزاع أو مسألة قانونية أم لا . وعن





التكلم بها . فمبدأ كلمة « سلطة Pouvoir » يجب استعمالها لتؤدي معنى واحداً . تعريف السلطة أو « ما هو » : « العناصر المختلفة الموثمة للسيادة » Souverainete فتوحد السيادة كما أثبتت العرى بين العناصر التي تتكون منها قوى الامة . فاذا تمكنت هذه العناصر ضمت السيادة او زالت . ويعنى اعضاء الدولة

des organes de L'Etat يقال السلطة التنفيذية او الحكومية ، والسلطة البرلمانية او التشريعية ، ويراد من السلطة الهيئة المكلفة بإدارة الآلة الحكومية ، او الهيئة المكلفة بوضع القوانين . معنى السلطة هنا - اداء - الوظيفة Fonction اوصيفة القضائية او اوصيفة التنفيذية . وهذا الاستعمال بهذا المعنى خطأ وسير دقيق . فاني اعبر عن هيئات الدولة او اعضائها بنهاية التعبير عن ارادة الدولة . ولا يمكن الا ان تكون هذه الارادة واحدة فقوله هيئة من هيئات الحكومة او عضو من اعضاءها Organe de L'Etat

تعبير سير منبج وسير دقيق ، الدولة صفتها شخصاً مستقلاً ذا ارادة واحدة لا تكون فيها - طيات - متعددة . فتستند عمل القضاء في دائرة اختصاصهم سلطة وعمل موظفي الحكومة الاداريين سلطة اصلاق لغص واحد على عملين مختلفين واختصاصين متباينين اساءة في التعبير . وهذا يدل اطلاقاً اسم واحد على الحمار والاربع مع الفرق العروس بينهما . والهيئة التي تقود سلطات الحكومة المختلفة هي هيئة واحدة هي الدولة

لقد اعتدوا ان يميزوا بين هيئات الحكومة وبين عمالها . فعلى حسب النظرية الجازية التي تجعل الجماعات شيئاً مستقلاً عن الافراد الذين يكونونها وذا ارادة مغايرة لارادتهم . يكون عمال الحكومة ومن مناهم المدير والوزير هم الاشخاص الذين تمارسهم اعمال في دائرة السيادة . هـ حده ، ومستخدمون في الدولة وليسوا ممنين

السلطات أو معبرين عن تشكيلها أما البرلمان فهو هيئة في الدولة لأنه يستطيع التعبير عن مشيئة الدولة . ولأنه سيادة فيها وذلك يمكن مقاضاة المدير والوزير وكل عامل من عمل الدولة أمام المحاكم . ولكن لا يمكن هذه المقاضاة فيما يتعلق بسيادة هيئات الدولة أعضاء الدولة « هيئاتها » *Organes* هي الجماعات السياسية المنتظمة مثل البرلمان . ولا تتبر استعمال لفظ « أعضاء » بدلا من « سلطات » صعوبات

كان في إنجلترا منذ قرن ثلاثة عناصر للقوى السياسية : (١) الملكية وهي قوة وعظمة بعقيدة سياسية لها مفعولها . (٢) الأرستقراطية (٣) ولا أقول إنها الديمقراطية عينها وإنما في انتظار الديمقراطية . وقد تمت الديمقراطية فيما بعد في نظام الهيئة التحيلية النيابية إلى أن امتدت الانتخابات في إنجلترا إلى شمول النساء وهو ما لم يبلغه الفرنسيات في بلادهن حتى يعترف ويعمل به

واليوم يوجد في إنجلترا الملك . وقد استحال الأرستقراطية إلى مجلس اللوردات ، والديموقراطية إلى مجلس النواب في هيئة البرلمان الإنجليزي ولكن بين كل هذه الأقسام تعاون واستراكت وتآلف لا انفصال بينها

ابتدع مونتسكيو نظرية فصل السلطات . متأثرا بمظهر النظام الإنجليزي من وجود هيئة تشريعية معينة ، وهيئة تنفيذية ولكن « فصل السلطات » هذا ليس بنظرية واقعية ومقبولة وصحيحة أن مونتسكيو ظري النظام الإنجليزي ( ولاحظ ) وجود توزيع في العمل وقسم في الإدارات التي تتألف منها الدولة فقال بنظرية « فصل السلطات »

سيادة الدولة واحدة : وإنما أعمالها موزعة منطمة لهذه السيادة صفات ومميزات (١) فما يقولون أنه « السلطة التشريعية » هو القانون . ويقوم بوضع هيئة معينة (٢) السلطة التنفيذية هي تنفيذ جمهور عمال الحكومة هذه القوانين . (٣) السلطة القضائية هي الهيئة التي تصدر الأحكام في المنازعات التي يرفع إلى المحاكم

اذن عندئذ لثة واحدة ذات سيادة . وقد تـلـحـحـت روسو ونظرية «مونتسكيو»  
واشار في كتابته قس ان تعرف هذه النظرية وركبها يتوسع فيها  
وكان من اثر «نظرية فصل السلطات» في فرنسا انها احرث اقامة النظام البرلماني  
بها وفي امريكا انها لم تصل بعد الى النظام الرئاسي لان امضاء الله في النظام يقتضي  
وفرق بين النظامين .

ففي امريكا : في الولايات المتحدة . في الارحنتين يوحد رئيس جمهورية في يده  
زمام السلطة التنفيذية . ويوحد المؤتمر Congress بشرع القاس ، ويهـدـوزر  
بـسـوـت : Secretaires de L'Etat وكـمـه غير متضامين وغير  
مسؤولين امام المؤتمر

وقد حدث في سنة ١٩١٩ ان وقع وبـلـون معاهدة فرساي . واكن مجلس الشيوخ  
الامريكي الذي بعد ايضا كتابة مجلس لمـحـكـومة Conseil de L'Etat  
رفض اقرار المعاهدة فست من ذلك موقف شاذ ، رئيس السلطة التنفيذية او صاحبها  
في ناحية ومجلس الشيوخ في ناحية اخرى واستمر دالت مدة عام

ولم تصل إنجلترا الى النظام البرلماني بالمسؤولية الوزارية الا في القرن  
الثامن عشر وقضت فرنسا ما بين عام ١٦٤٨ و ١٧٠٠ في نظام امبراطوري نيابي وبعد  
ذلك من عام ١٨٧٥ شاهدت نظاما جمهوريا برلمانيا . وبين إنجلترا وفرنسا مشابة من  
حيث هذا النظام ولا يغير منها وجود ملك في إنجلترا

ومع ذلك فليس بين الهيئات المختلفة التي تتكون منها الدولة الانعوان واشتراك كل  
منها تتبع الاخرى وتعتمد عليها ، وتتصل بها

واما «نظرية فصل السلطات» الا نظرية حطرة على الحرية ، وفاسدة ، ولا اساس لها  
من الواقع هي حديث حرافة . لا يشأ عن تصديقه الاحيرة وارتباك وشذوذ . وليس من خير  
للدولة افضل من اتصال هيئاتها

# الشرعية اليهودية

## نظرة اجمالية

٤

لقد حاول، في مران بسبع مقراء الشرعية اليهودية من افئدم بصورها الى تحريب الرومانيين القدس الشريف وبدا الجهد في ان يقهجه بقدر الامكان على نشوئها واوصافها والادوار التي احتازتها . واسا اد ذكرها هنا شيئاً عما كان يحارب عند اليهود من « التداير الاصاصية واخيرية » فلا بد ان يكون قد حصل لديهم صورة جامعة لأوصاف هذه الشرعية .

وبما ان بين هذه الشرعية وبين دساتير برامها وبينها وبين الحقوق الآتية شبه عظيم فلا يمكن ان يتألف منها مجموعة منتظمة ويعلب على الطن ان بعض احكامها مستنتظ من مبع الميول والافكار المتتركة هاتين الشرعيتين . فليس يستبعد ان تكون الامة اليهودية السامية قد استبظت احكام سريرتها من هذا المبع المتفرق الذي استبظت الامة الآرية منه كل ردائها واحكامها .

وهذا لا يهنا من القول بان هذه الشرعية موحدة وماهية شمول ديني . اخلاقي ولا يسعنا اذا نحن اردنا ان نصف الامة المعاصرة ان نقول بانها الشرعية اليهودية كانت ارقى من قوانين لامم جمع . وان كانت في حقيقة ارقى كثير من قوانين الامة المجاورة للامة اليهودية .

اما البحث عن التاريخ الذي كتبت فيه الامة فاراسة فليس مما يعود الى

هذا المقام . . . كذا لدى مدعاه . . . لا بد ان تكون وفتهم حكومه مبركة عنه . . . قواعد لا تستعنى عنها امة  
لاول انتقالها من حال الامرة الى دينة الدولة .

وهذه الترامة ليست تهيئة من قبيل الخدلات . . . ليست من قبيل الطريبات  
وقد كانت معمولاً بها . . . الامه كذوة ولا يوجد في سورس من قواينها . . . تتداوله  
الايدى . . . اقدم عليه . . . القام . . . في تحده في الاستحاج احاس . . . واتلاتين من  
سفر العدد وهو يتعلق بتقسيم الاراضي وعقوبات القاتلين . . . واتخاذ ست مدن ملجأ  
اقاتلين عبر اعمدة كل . . . من الاقاليم الى . . . قبة القواين من الشرعة  
الموسوية . . . لا يجرى على اعداء . . . يحتمل الى الاستعانة بالعرف  
والعادة بقدر نقصه ان كثيراً فكثير وان قليلاً فقيل .

### ( الميشنا والتلمود )

تقسم لمية . . . الى ستة فسام . . . في الانساع . . . ويحصر القسمة الاولان  
مع القسمين الآخرين . . . لأحكام المدنية . . . هي عذرة عن موضع لسفر اللاويين . . . اما  
القسمين . . . في احقاق المدنية . . . حقوق الحرانية وهما مما يستحقان  
اعمالاً ولا تفتت وحدهم . . . في عول . . . «النبي تحت عنوان» الاصرار . . .  
و . . . احقوق المدنية عند اليهود . . . كهي عند اكثر الامم القديمة الى فرعين احدهما  
في تشكيل العائلة والثاني في حماية حق المالك .

الاحكام المتعلقة بحق النساء . . . ينص من طوبى على الشرعة اليهودية حتى لم يعادة  
يبيع اساء فيها من اتر . . . في صرين : الاول : حق الولاية في تزويج المرأة ( ١ )  
١١ اي ان الولاية كانت عندهم كما في الشرعة الاسلامية . . . بوعان ولاية اجبار  
على الصغار . . . وولاية نذب على البنات البالغات .

الثاني هو كون السكاح لا يتم الا باعطاء الخاطب اعطوة خاتماً او مقداراً من النقود وقول الخاطب للمخطوبة حينئذ « انت مختصة بي » او « انت زوجتي »

على ان ما يعطى للزوجة من النقود ليس شيئاً غير اثر لعادة قديمة كالنقود التي تعطى عند الصارء في نكاحهم لديني وقد كانت هذه العادة شائعة في الأزمنة التي كان فيها يعد العروون لازماً على كل حال ومحدد تراضي الطرفين غير كاف لتأليف مقابلة وتأسيس وحائب ولكن مع ذلك فقد كانت المرأة لا تزوج ما لم تكن راضية ورضاها من اركان العقد (١) وعلى هذا يكفي لاعتقاد السكاح وضع الحائنة في يد المرأة . وهناك صورة اخرى للزواج كانت معروفة من زمن موسى عليه السلام ومن ثم كثر استعمالها بين اليهود وادخلت في المشايخ كقاعدة يجب العمل بوجوبها ، وهي : ان يسمى الزوج مهراً للمرأة في حجة وذلك ما سمعوه بالكتابة Khetoubah . كان اقل المهر لثنت الكروفي زمن المشايخ والنكاح مسمى زواج اي دياره للنبهة فقط على ان الزوج يحجر في نادية المهر وعندها ما دامت الزوجية قائمة به من الزوجة ولكن متى حصلت الفرقة بموت او طلاق وجب ادائه حالاً بخذه الزوجة في حال البقاء من تركه زواجها

ايضاحات : قد تبين لنا مما مر انه ليس من شبه مطابقاً بين الكتابة وبين الجواز عند اليهود والرومان لأن المهر لا يعطى للمساعدة على معات العرس كما انه ليس بشيء تأتي به المرأة من مكس وعلى الزوج ادائه للزوجة عند الاحل المضروب للاداء الا وهو الزوجية وهذه الخاتمة ما يتبع الأختار من حقوق الزوج . والعادة التي تسمى (تبيت) عند الحمران تشير الى وجود ذلك عدهم وقد بحث ارباب الحقوق عن اصل

(١) اركان العقد ثلاثة : اعطاء المرأة يداً بيد ولو خاتماً لدى قبولها الزوج امام شهود . تقديمها اي ان يقول الزوج ارحمت بهذا الخاتمة مقدسة لاجلي ، الثاني احراء العقد الشرعي كنية ، الثالث قراءة دية المركة في حضور عشرة رجال على اقل تقدير ( مسعود حاي ) المادة ٥٤ .

هذه العادة وكيف انها اعتبرت متممة لنكاح الكتوبة وترون انه قد اريد بها ضمان ثروة للمرأة التي يطلقها زوجها او يتوفى عنها لأعشتها ولكن هذا ليس كافياً لأنه كما قد يكون للمرأة المتوفى عنها زوجها اموال خاصة فقد يتوفى زوجها وامواله مستغرقة بالديون او لا يترك مالا مطلقاً وحيث لا فائدة من تعيين الكتوبة للزوجة . وذهب البعض الآخر الى ان السبب الحقيقي للكتوبة هو وضع عقاب للزوج الذي يقدم على طلاق امرأته .

ولا يزال اليهود حتى الآن غير راضين بان يكون النكاح غير قابل الفسخ ولكن مع ذلك فلبست المرأة برهينة رحمة الزوج ، واذا طلقها الزوج ترتب عليه العقاب كما مر ، وعليه الا يبرأ ان تسقط الكتوبة في حال وفاة الزوج ؟ واذا اداها الزوج قبل لزومها الا يحق له استردادها لكونه ادى مبلغاً لم يلزمه بعد ؟

وفي الواقع ان الكتوبة تنسب المهر عند المسلمين حتى ان مـعود حاي قد مماها « مهرأ » في كتابه .

وقد كان الرهـ مانيون واليهودنيون قبلهم يلزمون الزوج اعادة الجهاز بمجرد انفساخ النكاح وقياساً على ذلك نرى انها كانوا يلزمون ايضاً اعادته في حال الطلاق ، ولكن في هذه الحالة ان ما يعاد هو ما أخذ الزوج من الزوجة . على ان الزوجة قد لا يكون لها جهاز . قد يكون جهازها فليلاً والزوج عند اليهود مجبر على تادية المبلغ الذي تراعى عليه الطرفان عند العقد ولا يجوز ان يكون هذا المبلغ كما في الشريعة الاسلامية من المهر المعين شرعاً . ولا تراه ذمة الزوج من هذا الدين اذا عجز عن ادائه .

اموال الزوجة الخصوصية والجهاز — مر معنا آنفاً ان المرأة قد تكون مالكة لأموال عدا عما يتعهد لها الزوج به من كسوة ، وانه اذا توفي الرجل ولم يترك اولاداً ذكوراً ترثه بانه وانه صار الآباء بعدئذ يعطون بناتهم جهازاً يقوم مقام

فصهرن في تركتهن ما يقدر - بالعدل - من ممتلكاتهن و ما كان عليه فيكون  
للازوجة نوعان من الاموال وللزوج مدة دوام الحياة وجبة ادارة اموال جهاز المرأة بشرط  
اعادتها الى الزوجة بوال الكسح - اذا كانت معروفة - دوتة - وليس له ان تصرف بها  
وليس له ان يحول حق الاصحاح من غير موافقة - شديده - وهن ملوبات ضمياً  
على ما به أدى اليه من اموال الكسح به والخبر - بالعدل - ان زوجة عبد المرحوم  
اما الخبز الذي يعطيه اولادهم - من جهة الاحقية - والاقتصادية - من  
الكتوة اما من لوجه حقوقية فلا يميز - كما هو - لازم من ركنه - الكسح - ١١

(١١) وقد أبى من شدة قبح الزنا أن يحددهم بحد معين . فعمله عند الزنا ليس بحد  
 ودخلت عند ضمن حريق الأمانس والتمسك به .  
 أي أنها كانت الكثرة عند هؤلاء تعدل في الحد في الزنا . وقد  
 شينا في هذه الزوجة حال يطول عمره . سن عمره . وقد جاء في جموعة  
 جوستيان أن هذه العادة لم تكن معروفة عند الروم . وقد دخلت مؤخرًا  
 من قبل أحد أمراء طرثهم .

[illegible]

ولم هذه الأعداد تنقل من الميهم دون حد هو المثلث من غير أن  
عن طريق الحاشية الخبير من العادات التي كانت الميهم في الأسماء الشرقية  
وليس من يكون في كثير من الميهم وتفرق في أنحاء العالم كله وأمام -



الخطوة - هي عقد بيع من احاد - يتناول ما يملكه وبين افرادها ، وبهذا تكون ليست اعطيت محاصر - معود حاي الباب الاول والخطوة لا تستند على نص شرعي ، بل على قاعدة معروفة عند اليهود .

الاحكام المتعلقة بالاضرار - يكون كل تعدس حق - في طر جميع اشترائع القديمة صرراً ويكون حقاً في لدعوى - وبهذا يثبت المبدأ في هذه القاعدة احدث في تطبيقه داخل حقوق المدنية الناقية في قسم الضرر واحداً ( ١ )

واب لا يريد هناك احدث في تعيين طريقة التلمود في الاضرار لأن هذه النظرية موسسة من وهاى حرها على قواعد صالحة - بقولنا - يثبت - فقد عين الاحبار مثلاً اربعة الاضرار ترتب مسؤولية على صاحبها احدى اربع حالات وهي كالاضرار

١ - من اعمه وشعوبه وحدها في ولايت اعرية فرنسا واسبانيا ون هولاء الامم ام قد خذوا عن اليهود طريقة الضرر - كنهان من - دانتهم - قوانينهم .

وكما انتشرت ديانة مسيحية على يد اليهود فقد كانت تعرق اليهود على هذه اذمة شتت كثير في ردة اشهرها - على كل حل لاشك في الكتابة انتقلت مع - ائمة من الزرعة المسمومة من الميتا الى حقوق الكنيسة اسيرة ( بالحقوق القانونية ) وقد جاء ذكر ذلك صراحة في القانون الملقول عن احكام ( عراسيهان ) في مؤتمر ارنهوان الذي في اصة مؤلفي الاورين البحث في المسألة المذكورة هو اصد في تحرير تريعة روماء عن احكامه قال : قد حان وقت ترقية الشريعة الرومانية مما امتزج فيها من القواعد الاجنبية .

١ - انما كانت اشترائع القديمة من اعمه معده امكرة وهذا هو المعنى اماري للحقوق ويحج في تصور معنى حق ائمة العقود مجرد وتريق - وح - واحدة وتقسيمها الى فلسفة اليونان واحتجادات ابرهمان وحده الموصلان الى ذلك .

التي تحصل من تودعها وحفرة، او عض حيوان اهلي ماوراء، ويختلف حكم ما يحدث بقرن الحيوان عما يحدث بروسه رجله وقد فرق بين الحيوانات فلي صاحب الحيوان غير الكاسر نصف الضرر وعلى صاحب الكاسر الضرر كله (١)

واذا حصل الضرر بسبب متعددة فتفرق المسؤولية على كل بما يستحق منها واذا كانت الخطأ مشتركاً فليس للمدعى ان يطالب احداً بغير حصته وللأحبار في هذا الباب خطأ وهو حصرهم الحوادث ووضعهم لها قواعد تاتية يجب على القضاة اتباعها ظانين انه يمكنهم ان يحشروا الحوادث التي لا عداد لها تحت قواعد كهذه وقد وضعوا لذلك مؤلفاً استقروا فيه الحوادث وتميزوا الحاضر قد جمعوا فيه (سلسلة حوادث يختار الباحث في عموض ما اتوا فيها من تحليلات وكيف امكهم تطبيقها على قواعد العدل فقد وضعوا لبعض الجروح والضرب مثلاً بعض العرامات بدلا مما ورد في الشريعة الموسوية لها من حدود قصاص ونقود هذه العرامات على خمسة عناصر

اولاً الضرر، ثانياً الألم ثالثاً نفقات التداوى رابعاً التعطيل عن العمل خامساً الحرج وتصرف الأحبار في هذه المسألة هذا التصرف قد استرعى اطار ارباب الحقوق كثيراً وعندنا انه يجب للوقوف على هذه المسألة النظر الى حصة اخرى وهي ضرورة محاكم اليهود في دهر الميشا والتلمود كما يتألف في حالة شبه بالزوال منها بالقضاء وتضييق صلاحية تلك المحاكم وفقدانها مكانة القضاء الجري حتى اصبح قضائهم اتسبه بمحكمين منهم بقضاة حقيقيين.

استرداد الاموال: قد وضعت الميشا والتلمود حيث لا سبيل الى تضمين الضرر في مواضع البحث عن استرداد الاموال اساساً كما سيحي. لا يزال ارباب الحقوق في ارتباك في تعيين سببه فيرون مثلاً احبار السارق على اعانة قيمة المال المسروق يوم سرقته (١) ليست الشريعة الموسوية الوحيدة من الشرائع التي تبحث عن حناية الحيوانات فقد بحثت الشرائع كلها عنها حتى شريعة روما.

واذا ارتفعت قيمته بعدئذ تكون الزيادة : ١٠ مرة . اما لو غصب احد مالا غير منقول او تملكه شخص ثالث يجبر على اعادة المال على احدى لتي اخذه عليها وليس له صلاحية في استرداد ما اتفق من صرفيات اتعميره .

وقد خصصت الميشنا باللقطة باباً مستقلاً . ١٠ ١٠ هو بالأجمال انه يلزم الاعلان عن اللقطة واعادتها الى اصحابها ما يحصل عند الملتقط ضل . ان صاحبها القديم قد تركها عمداً ويترفع عن هذا وحائب تسري على ما يفقهه الدائن والمدين من بسطات والعقود العقود ، والاضرار التي تنشأ عن عدم احراء مقتنيات العقود :

فقد انتقلت الميثا من البحث عن الأضرار التي تقع بدون عقد الى الاضرار الناشئة عن العقود وبعد ان انتهت من البحث عن اصل العقود وتحجيرها جاءت على ما يشأ على عقد الامانة من الاضرار ثم ما يشأ عن الاعارة . احارة الاموال المقومة تم البيع والاحارة ، والرهن . والبيع عند اليهود يختلف باختلاف المبيع الى المقول او عنه المقول .

ففي بيع المتقول لا يدخل المبيع في ملك المشتري بصورة قطعية ويصح البيع غير قابل الفسخ الا بوضع المشتري يده على المبيع وليس بجور تدبئة الثمن ومعاملة وضع اليد هذه المسماة : مشيحه . تحصى بتدليل مكن المبيع وليست هذه المعاملة معاملة تسليم لأنه لا حاجة في ذلك الى تسليم البائع الثمن وما لم يشترط البائع تسليم الثمن سلفاً بطل ابرام العقد وعدمه متوقفاً على ارادة المشتري حتى اذا اعدل عن الشراء قل عملية المشيحه فعلي البيع . رده ضمن الذي اخذه سلفاً الى المشتري .

وهناك حيلة شرعية تجعل البيع عبر قابل الفسخ وهي اقامة مال بدلاً من الثمن وتمويل البيع الا عقد معاوضة ومتى رضي المشتري بتقدي ذلك المال وبحري البائع عملية المشيحه ( في حق المال المعطى بالمادلة مع ان حصول ذلك غير ممكن في الثمن . وللبيع ان يطالب بفسخ العقد اذا وجد في بيع المتقول — عين بقدر عشر

قيمة المبيع او ازيد شرط الا تقل قيمة المبيع عن اربعة دبر . وها لم يعين للبايع امداً ينتهي عنده حقه في اعادة ذلك . اما المشتري فقد عين له امد وهو مرور وقت يمكسه فيه ان يري اما ان ياحر او لأحد اقراره . الطرف المدعى مخير اذا شاء فسخ البيع واذا شاء زاد في السعر كان مشتري او حط منه ان كان بائعاً .

اما انتقال الملكية في غير المنقول من السلع الى المشتري فتكون بتأدية الثمن او تسليم السند الى المشتري او بالتصرف فيه مدة ثلاث سنوات تصرف المالك او براءة المشتري الحدود .

وكان تأجيل اداء الثمن حائراً كما بينهم ذلك . من التلمود لكي يكون للشخص الثالث متسع من الوقت لاداء الدعوى وبتة ط ايضاً في ذلك البيع كفالة عادية .

وقد عثر فيه على ان لاجير ان حق في استرداد المبيع والمنفعة . وقد حصص الميسا البواهي التي جاءت في الراعي انواعاً ثلاثة البيع . ويرى ارباب الحقوق ان السبب في ذلك هو كون البيع اكبر . من الجبل السرعة استعمالاً لازالة المنع وقد انت الميسا على انواع خمسة لاحارة . (١) الاحارة الواردة على العمل كالقل الحري والبري . (ب) واحارة الدور ، (ج) احارة الاراضي (د) وفي هذه يكون التمر خارجاً امداً . وقد بحثت في كل منها على حدة .

وباقى بعد الاحارة الرهن وبقع في غير المنقول الرهن المسمى « اني كره ز » ويقسم الى عقدي وحكمي .

ومن ثم نعود الى البحث في الاصرار التي تخص دول العقود . كتحريب الدار ، وحفر الارض والاصرار اني . عن الامة - في العمل والحوار ، واحداث الاشية والاشجار وحفر الآبار واشاء احمات والمدافع والمنقابر .

تم اخذت في الارعة الاء ب الانية في نمبر اتوامعد التي نمود الى القيود  
والشروط التي اعتيد ذكرها في سدات السبع وفي الاواب اتتالة الاخيرة بحثت  
في الوراثة وتنظيم الصكوك .

الوراثة : - يتبدل نال الوراثة المعنى في التوراة مطلقاً . ونا قد جعل اخبر اللان  
البكر في تركة والده دون والديه ضعفى نصيب اخوته ( مسعود حاي ٤٩٤ )  
واليهود وان التزموا في تركة الاموات مساواة الاناث بالذكر فلم يكن ذلك مقبولا  
عندهم كشربعة بل كمعادة فقط .

لم تحت التوراة في الحصة الارثية له مدة الى الاب ولذلك فقد تصدع  
الميشنا والسعود الى اكل هذا البعض وقد جعلوا حصة الرحن الذي توفي وليس له  
عقب لوالده دون امه « مسعود حاي ٤٣٤ و٤٣٩ » .

وكذلك لم تحت التوراة في الوصية فوسعت لميسا فانونا ذلك ايضا غير انها  
لم تعين للوصية شكلا حصا . وكما تعتبر الوصية اذا كانت على ورقة عادية  
فتعتبر كذلك اذا صدرت من عينة في حضور شاهدين ، اما في الهبة فتلزم كتابة  
ورقة على كل حال .

السندات والحاف : قد وصفت الميشنا للسندات بعض قواعد مهمة وهذه  
القواعد طبقا لما كان يجري عند اليهود من معاملات . فقد تحت فيها عن السند  
العادي اي : - يحصر الشهود عند تحريره . كما انه تحت عن سدات القرض التي  
تكتب بحضور شهود وهذه السندات كما انها قائمة لتنفيذ بدون حكم فهي تتضمن  
حق التعقيب في الاملاات كلها وحكم ( الايوتك ) اي الرهن وكتابة السند بحضور  
الشهود وحدها كافية لاعلان الرهن الذات بوقع العقد .

وبشترط في المعقدين هان يكون اعلا للعقد اي ان يكون في سن العشرين  
وايس للدائن مراعاة الكفيل ليس من مراعاة الاصيل ما لم يتنطز خلافه .

ولا يطالب الوارثون بدينون مورتيمه الا اذا كان لهؤلاء اموال عبر منقولة .  
تم في النهاية تقي القواعد المتعلقة بليمين ، بصورة تأليف المحاكم ، فاصول المحاكمة  
فكون اليمين احمالاً على المدعى عليه وان خالف الاحبار هذه القاعدة ووجهوا  
اليمين في بعض الاحوال على المدعى .

اصول المحاكمة - تجزى لأن من نواء اصول المحاكمة بذكر تسليم الاموال  
غير امقولة في مقالة الدين وذلك كما يلي : اذا لم يؤد المديون الدين في ختام المادة  
تهل تسعين يوماً . وبعد مرور هذه المدة والدائن ان يراجع القاضي ويستبدل منه  
السند بورقة محرمة يستبدل هذه الورقة اجاً بورقة وضع يد واخيراً يستبدل هذه  
بورقة تخمين القيمة والتسليم .

الاحكام المتعلقة بمرور الزمن - فلما ان القسم الاول والثاني والخامس  
والسادس من انيشا والتعود نجت في العبادات ومع ذلك لا تخلو من فائدة لما  
اشتملت عليه من بعض القواعد الحقونية .

وقد جاء في بحث مخصوص منها ما صرفه الاحبار من المساعي في ازاله مرور الزمن  
للجنة السنية و مرور الزمن في نحر الميشا لا يشمل الامتعة التي تشوى بالنسيئة ،  
واجرة العمل ، والعمرات والموت التي تحكمها احكام على ليدان يداع المحكمة السند  
الدى في يده لتخلص من مرور الزمن على ان تعطيه المحكمة في نظير ذلك ورقة تدعى  
برسيمول يحفظها في يده وهذه القاعدة تعرى الى (سيليك) احد العلماء المعاصرين  
لعيس عليه السلام

وقد جاء فيها ان مرور الزمن ذى سوات المسمى (حزق) لايجرى في حق  
الصغار ويقطع باقامة الدعوى في المحكمة .

نفوذ البواب - كثيراً ما قورت قوانين الاسرار الواردة في التلمود مع قوانين  
الروماين وعلى الاكثر مع قوانين النرس ولا بد ان يشعر الباحث في هذه الشريعة

ما لليونان من نفوذ يفوق كل نفوذ آخر و يظهر له ذلك بما استعمل في هذه الشريعة من التعابير اليونانية فيرى فيها مثل كلمة (ثييترو بوس) ايوتيكي ، ذياتيكي ، ايارهي يا ، ستونيس ، ايديونيس وما يماثلها .

عدم الاكتراث بحوادث المعاصرين وبعض حكايات غريبة : ومما يستعربه المرء عدم تعرض محرري هذه المجموعة لما كان يقع على مرأى منهم من الحوادث ومقارنة بعضها ببعض يدلنا على ذلك فلة ما جاءوا به عما كان يجري في زمانهم من الحوادث في مملكة روما

ولما كانت طرق التحليل والاستدلال الفنية في تلك العصور ناقصة فكثيراً ما يصادف المطالع فيهما من أن لا آخر الحكايات المديدة والمغازي والكلمات المأثورة المشتتة واليك الحكاية الآتية كدليل على اخلاق اهل ذلك الزمن :

حكى ان سبراً يدعى حنان لطم احد الناس لطمة فطلب المضروب الانصاف فقتل الاثنان في حضور (رب هونا) حكم القاضي على الضارب بنصف (زوز) عرامة ولما لم يكن مع حنان الضارب قطع نفود صغيرة ذهب لصراة (زوز) كان معه ولما كان ذلك الزوز غير مستبين القس لم يصرفه له احد . ففكر حنان في حل لهذا المشكل فطعم خصمه لطمة اخرى وسلمه (زوز) تماماً . ولبت كل الحكايات التي وردت في التلمود فكاهية كهذه بل فلما يصادف القاري مثلها لان الحروب التي اجتاحتهم كادت تستأصلهم واستيلاء الرومان قد تركا في انفسهم اثرًا عميقاً للحزن لا تمحيه الايام .

في التدابير المتخذة لاستعادة الاراضي التي تغصب من اليهود جاء في التلمود بما ان عبدة الاصنام المسمين (سيكار يكون) صبطوا اراضي الذين قهرهم في الحرب من اليهود فلما وضعت الحرب اوزارها سنت القوانين الآتية :

اذا اشترى شخص مالا من احد السكر يكون اولاً تم استراة من المتصرف الذي عصب منه المال يكون ذلك البيع خطلاً بخلاف ما لو وقع الشراء من المتصرف الذي

عصب منه المال، إلا من المنة، يجب أي أحد من حال السكر يكون فيكون معتبراً. وقد صدر  
أخيراً قانون أفراسع الذي يعقده سداً سكر يكون شرط أن يسلم المشتري في بيع المال غير  
المنقول المنصرف الحقيقي ربع قيمته، وقد جعل للمعتز في ظرف اثني عشر شهراً اعتباراً من  
وقت العقد حتى في اشتراء المال المباح من قبل أحد السكر يكون وقد أخذت أيا تلوع  
وسائر جهات أسيا حد مخاربة بترييدات تتمشى على هذه القواعد

### الحقوق التجارية والبحرية والاستقراض البحري

يوجد في الحقوق التجارية والبحرية بعض الخصوصيات النافعة يجب الاتمردون  
الإشارة إليها. وقد كان اليهود ولاسيما في تنج وحوده في بابل يستعملون كثيراً  
مع «رجال البحر». ولما كانت فقد تحت التلمود في جعل الزمن، ورمى المالك  
في البحر والاشتراك في الحسارة، وتعتبر لاشيء نقلها لا قيمتها على حسب عادات  
البحارة.

وانقرة الآتية من أم ما يوجب الحمة والاستعراب.

«لا يحجب السفن أن يعقدها في بينهم مقاوم على أن أحدها إذا فقد سفينة إن  
يشئوا له سفينة من ماله». ونقضى ذلك فهو فقد حده سميته ولم يكن ذلك عن  
تفریط منه فيجري مصحون هذا المقدار إذا فقد أحدهم سفينة مفرحاً له داهماً إلى  
مسافة لم يعتد أحداً من اليها ولا يترتب حكم على هذه المقابلة حيث أنه  
المألة أشبه بمقابلة الضمان «السوكراته» (١)

حيل الاحبار الشرعية وقد سمي هذا البحث بعد أن أتى على النموذج من  
حيل الاحبار الشرعية :

(١) وانظر مثال قديم آخر للضمان السوكراته ذلك ما كان يجري عند اليهود



كانت لرجل اسمه ( رضى آما ) فى ذمة ( رب يوسف ) مقدار من الدين .  
 فراجع ( رب سفر ) اسمه ( بن يسويوت ) لاستيحاء الدين . فقل ( ربا ) ابن  
 المدبون فهل معك ذلك ( رضى آما ) فقال له ( رب سفر ) كلا . فقل له ادب  
 فاذهب واحضره ولكنه بعد لحظة غير مكره هذا وقال ( ربك ) ايضا لا يكفى لانه  
 قد يموت رضى آما الى ان تعود الى هـ . حينئذ تكون المراهمة مئة الى ورتته فتكون  
 مسئولين اذا نحن ادبنا البك فقال ( رب سفر ) ان مد يصح . وقال له اذهب الى عند رضى  
 آبا وليبع منك هذه العقود معك له حر . وحينئذ تصح العقود لك وبمك  
 ان تعطينا صكك بسلامك ايعا . ولا حل فيه هذه الحكاية الصغيرة يجب ان نفهم  
 ما بآق : مر معا ان ادى بشتري مالا لا تملكه لا راسيحه اي وضع اليد وفي  
 المسألة التي هي موضعه بحثنا فلا بد ( رب سفر ) العقود بشتريها لانها في يد  
 شخص ثالث وهو لا يمكنه ان يسلحها الا الى الساع . وحينئذ لا يكون ( رب سفر )  
 قد افاد شيئا ما بشرائه العقود من رضى آما اذا اشترى . نقولا وغير مقول معا  
 ويتملك المشتري العقود بدون حاجة الى معاملة المتيحه . وعلى هذه الصورة يحل  
 كثير من المسائل والمسائل الخفوية واحير لم يبق علينا سوى ان علمنا اذا كانت  
 هذه المعاملات حارية ام لا وهذا امر ليس في حجة الى تحقيق صواب . انتهى

# القانون والاجتماع

في عصر بابل

مملكة بابل من اقدم الممالك التي ظهرت في التاريخ حاملة لواء المدنية والسلطان .  
وقد بلغت انظمتها وقوانينها درجة عالية من الرقي قبل المسيح بثلاثة آلاف سنة .  
وكانت الاعمال التجارية فيها تجري بدقة ونظام لا تقوفا فيهما الاعمال التجارية  
الحاضرة . ولا يخفى ان الورق لم يكن موجوداً يومئذ فكان الناس يستعوضون عنه  
بالواح خزفية ينقشون عليها ما يريدون بالاحرف المسماة بالالفبائية (١)

وقد قام الاستاذ كيارا ( احد علماء الآثار البابلية ) بالحفر والتنقيب بالقرب  
من مدينة كركوك الحاضرة في ما بين النهرين فعثر على بقايا قصر يرجع تاريخه الى  
زمن النبي موسى عليه السلام ويظهر ان صاحب القصر كان من كبار التجار  
فقد عثروا في منزله على مجموعة من الالواح والقطع الخزفية مرتبة ترتيباً منظماً  
وموضوعة في دنان وخواب . ويؤخذ من الكتابات التي على هذه الالواح انها عبارة  
عن كيبالات ومستندات مالية

والغريب في امر هذه الكيبالات والمستندات ان كتابتها كانت محصورة في  
طائفة معينة من الرجال والنساء كانوا يسمونهم « المسجلين » لأن في الكتابة  
لم يكن منتشرأ بين الناس . وكان للمسجلين اما كن معينة يعرفها الجمهور فيقصدهونهم  
ويستكتبونهم ما يحتاجون اليه . وبعبارة اخرى ان المسجلين كانوا اشبه  
« بعرضالحية » هذا الزمن الا انهم كانوا خليطاً من الرجال والنساء

(١) كانت الاحرف البابلية تشبه السفين في شكلها وكان النطق بها يختلف

باختلاف اوضاعها في الكلمة

واذا القياسطرة على الشرائع السالطة نجد انها كانت رابعة تأخر ربيعاً قبل المسيح بنحو ثلاثة آلاف سنة . وفي سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد جمع الميث حمو رايني شرايع المعامكة ونظمها نظماً بدعاً كما فعل نوليون بعده بنحو اربعة آلاف سنة . وفي لواقع ان مجموعة قوانين حمو رايني تفوق كل ما كان من نوعها في ذلك الزمن بل كانت تفوق الشرائع اليهودية بمراحل

العقود - وكانت السالميون شديدي الدقيق في يتعلق بكتابة العقود ( الكوتراتات ) والسفانج والكيبالات وكان لديهم ديوان للتسجيل توضع فيه نسخة مختومة لكل عقد او مستند . وكانت النسخة تغلف بغلاف من العنار وتختتم منعاً لما قد يقع بها من التلاعب . وهذه الطريقة كان القوم يستطيعون اجتناب كل شئ او تزوير مما لا تخلو منه العقود التجارية في الزمن الحاضر

الكيبالات - اما الكيبالات فكان لها نظام خاص مرتبط بنظام الربا كل الانتظام . وهاك مثلاً منها مما وجدوه منقوشاً على اسطوانة حزمية : -

« في الهلال الرابع من تاريخ هذه الكيبالة يكيل اكباروم مائة كيلة من البلح اوسيا » . . . . . وبلي ذلك التاريخ وتوقيع الشهود

واليك مثلاً آخر : « سينميتي المقيم بمدينة شايبدي قد اخذ زابلوم ماً (١) من الفضة . وفي شهر كيتون يعيد اليه المنا مضافاً اليه مياً محسوماً ثلث شاقل عن المنا » وكتيراً ما كان الفلاحون والزرايع يقرعون بال ل برور لاراضيهم ويتعهدون بارجاعها عند الحصاد . فاذا احدثت البلاد او عمرها الطوفان او أصيب الزرع بمصيبة خارجة عن طوق البشر ارجي ارجاع الزور الى الحصاد الذي يليه من دون اي ديا على الاطلاق

على ان القانون كان قاسياً جداً على من ماخذل في تسديد الدين لغير علة . فكان

(١) المنا قطعة من الفضة تعادل ستين شاقلا

يجب للدائن اذ ذاك ان يستعيد مدينة واسرة مدينة الى ان يتم تسديد الدين  
التجارة : وكانت المقايضة شائعة عند القوم كل الشيوخ فكان الرهن يقايض  
بيته بأرزاق او محمولات . وكانت الاسعار عندهم عرضة للتقلب كما هي اليوم  
وكثيراً ما كان التاجر يصاب بالافلاس من جراء ذلك التقلب .

ولم تكن التجارة محصورة في السلع والصانع فقط بل كانت تتناول بيع الوظائف  
وشراءها . واهم تلك الوظائف وظيفة الكهوت لمدة معينة في المعابد المحتملة ووظيفة  
التسجيل والتطبيب والكتابة لحيات معينة . وكثيراً ما كنت ترى رجلاً يشغل  
وظيفة الكهوت لمدة خمسة عشر يوماً لمعد معين ثم ينتقل الى وظيفة مثله في معد  
آخر . وقد يتنازل عن وظيفته لكا من آخر لقاء اجر معين يعطى ان يكون كذا شواقل  
من النضة او كذا كيلات من القمح .

الاطباء : وكان للاطباء مقام محترم ولهم تبرع خاص . على ان القانون كان  
شديد الوطأة على من يسيء استعمال مهنته او يتهاون فيها فاذا شخ عن تهاونه موت  
المريض عوقب بالقتل . واذا عمل عملية جراحية تسببت عنها الوفاة سواء بهمال  
او بغير اهمال — عوقب بالموت . واذا احرى عملية جراحية تسببت عنها تشويه جسدي  
جوزي بقطع يده . الى غير ذلك من القوانين القاسية

مسؤولية المحكام : وكان على المحكام ان يقيموا العدل ويستقيموا للعظالم  
ويماتبوا النصوص . واليك مادة من مواد القانون الخاص بالخصوص :

اذا سرق رجل متاع غيره يوثق به امام الحاكم ليعيد الاشياء المسروقة ثم تقطع  
يده على رؤوس الاشهاد . . . . . ودا هرب ولم يعلم الحاكم تقربه يوثق بالمدعي ليمثل  
بمحضرة الآلهة ( اي ليقسم ) ثم يعرض الحاكم من مال المدينة عما سرق منه . وكل  
من أعان لهما او حرضه على السرقة تقطع يده مثله . فاذا حرض رجل رلع صبياً  
غير بالغ على السرقة فموتاً يموت المحرض

**الخطبة والزواج :** وكان من الخطبة نادراً لأن العقاب على ذلك كان شديداً جداً . وكان كل من يحط فتاة يقدم الى ايها مهرأ معيناً . فاذا عدل عن الزواج لعير علة مقبولة كان يسجن ويعذب . فضلاً عن انه كانت يخسر الصداق الذي اعطاه . عني ان تلبية الصداق لم تكن واجبة على الفقراء . وفي كل حال لم يكن ثمة بد من تسجيل عقد الزواج . الا بعد الزواج باطلاً .

اما اسباب الطلاق فكانت محصورة ، اهمها : انا الزوجة . وفي هذه الحالة كانت الزانية والرجل الذي زنى معها رطبان معاً ، بقذفان من موضع تناهى ليموتا او يعرفان في الزهر . فادامصم الرجل عن زوجته الزانية نجت من الموت هي والرجل الذي زنى معها

اما ان الرجل لم يكن سبباً في زوجه ان تطلب الطلاق من زوجها وكان للعاهرات نشر بيع خاص لبس هذا موضع شرحه . ولكنه دليل على مبلغ الرقي الذي وصل اليه اهل . بل في تلك العصور الحالية - العروسة

\*\*\*

**ضرورة الزواج :** واحلاماً على وجه العموم نعت لمزاجنا ومألوفنا . وعلى ذلك نقول انه لما كان مورود بدرية . متزوجين لكل منهما عائلة كانت العائلة اساساً من اساس الميثة الاجتماعية التي تحياها كل م . م . . ثم لما كان اولادون وكامابيللا اعزبين كانت شيوعية النساء احد اركان خبيثة الاجتماعية التي رآها كل منهما في رؤياه . فالانسان يتخيل وفق سمعه . . . . . لو انه . . . . . كان يجب ان نقول ان اولادون نفسه مع انه كانت اعزب لم يكن يؤمن كل الايمان شيوعية النساء . . . . . اما هو قصر هذه الشيوعية على الطبقتين السائدين . اما طبقة المزارعين والصناع وهم بالطبع جمهور المدينة او الامة فانه لم يقل شيوعية النساء بينهم مما يدل على انه كان بدرية . ان الزواج الذي يؤسس العائلة ضرورة اكثر الامة .

احلام العلافه

# في المحاكم

## المرأة تحكم

- زار الولايات المتحدة الامريكية، مذ صبح - بين الكتب الاساسي المشهور (الجورنوكاميا) واقام فيها عاماً كاملاً متفقلاً في مدنها فما آت الى وطنه وضع كتاباً سمه - سنة - في الدنيا الاخرى اوصت فيه امرأة من عرائب الامم يكيين واطوارهم - ح - في - صنف في - عقد وحصل امرأة الامريكية بق ط من القوارص وقداستقبلت الصحف الامريكية الكتاب - اسخط ووجهت الى كتابه ما شاءت من المسبات والشتائم ذلك هو الكتاب الذي حترنا تعريب فصل منه عنوانه «المرأة تحكم» صور فيه الكاتب ما شاهده في مجلس قضاء سيدة امريكية تتولى في احدى المدن الامريكية الصغيرة - لا ندري الحقيقة ما ذكره المؤلف في هذا الفصل ام حبل ، ولكننا رأينا في حسن اسلوبه ولطف فكاهته، حفة، رحمه - يثفع - من ما كتب حقيقة كان اما خيالاً - قصت في ضحوة النهار القاعة التي تخاص فيها صاحبة السيادة الحاكمة للفصل في القبايح والقضايا الحزنية قرأت جماعة من اصحاب الشكايات - بنئين في انحاء القاعة وشاهدت سيادة الحاكمة - وهي صولة القامة شمتطاء - التعر في - الحين من العمر حالة فوق كرسي عال - في صدر القاعة ، وامامها منضدة عالية عليها حرس كبير وعدة مجلدات

وبعد دحولى القاعة نقيل - رأيت سيادتها تدق الحرس - وكان ذلك اعلاناً

لافتتاح مجلس القضاء وإذا لا قرب الساكنين موافقاً من منحة الحكم بان تقدم امراض  
شكايته ، وكان الاقرب رجلاً رقيق الحال بلوح عليه انه من طبقة العمال ، فوقف  
بين سيادتها وبعد ان انحنى باحترام قال : اشكو الى سيادتك جدائي فانهم يحبون  
الميل كله في الرئص والغناء فلا يدعونني امام لحظة واحدة من الليل .

فوضعت صاحبة السيادة نظارتها ، المتبسة بخشبة طويلة سوداء ، على عينيها ، وحدثت  
في الشاكي قليلاً . ثم قالت : هل يغني حبرائك غناءً حسناً ليد سماعه ام غناءً سمجاً قبيحاً ؟  
— ان غناءهم مما لا بأس به

اذن ليس لك حق في الشكوى منهم . ان الناس يدفعون احره لسباع الغناء الحسن  
فاشكر الله لانيك تسعده مجاناً .

— ولكي ياسيدي لا امام الليل كله بسبب ذلك الغناء  
— لا بأس ، تستطيع ان تنام في النهار . واياك ان تعذر نقمة ما يمدد سواك نعمة .  
وقرعت سيادتها الجرس دلالة على انتهاء القصيدة التي بين يديها ولزوم ابتداء قضية  
غيرها ، فتقدمت . يده بادنة في الاربعين تدل هيئتها على انها من الطبقة الفقيرة حيث  
سيادتها كالعادة ثم قالت : اشكو الى سيادتك روجي فقد شتمني امس وسب ابوي  
— ولاي سبب فعل ذلك ؟

ومن اين لي ان اعرف السبب ؟ لقد كنت اتحدث مع جارة لي ويظهر اني اطلت  
الحديث : وفات . بعد تهيئة الغشاء ، فلما ادزوحى ولم يجد عشاءه جاهزاً ، انحنى وشتم والدي  
— اذن سايك الا اتحدثني الى جارتك والا توحرى طعام زوجك مرة اخرى  
— واذا سبني وشتم ابوي ؟

— عامليه حينئذ بالمثل !

وقرع الجرس فتقدمت امرأة عمه ز وقالت : اشكو الى سيادتك جارة لي لها كلب  
وقح يدخل الى برلي في كل وقت ، ويبعث فيه فساداً ، كأنه منزله المأوى

أخرف ذلك السكك لوقع ضرراً مبرحاً عند ما بطرق مبرك

— ولكنه بعض فلا اجنر على الاقتراب منه!

— اذن اغلق باب منزلك دائماً!

وقرع الحرس، فبثقه شاب في مقتل العمد، وقل: انك والى سيادتك هذه السيدة فقد صبت على دلو ماء مموناً بما قدر لك من تحت ردفيتها، فالتفت حلفتي الالافاً تنبهاً... فاطعته المتهمه وقالت: ليس ما انعم به صاحبة السيادة صحيحاً فقد سكمت عليه دلو من دون ان اراد او قصد ادبته ولكن الدلو كان مملوئاً بالماء القراح فقال الشاب: القراح... هذه النقع العفاهرة في حائى... هنا قلت صاحبة السيادة بحدة: كن ايها السيد مهذماً ولا تكذب السيدات ان ما سكك ساك ما قراح كما تقول السيدة، ولكن بطهر ان خدمة حلتك ببر حيدة الى درجة ان الماء وحده برياه!

وقرع الحرس وقدمت عمدة شططاء توج عليها اعراض الخشيرة وقالت:

اشكو الى سيادتك صاحب البيت الذي اسكه فقد سمع قطعاً من فططى

— وكم قط عندك؟

— ثلاثة عشر!

اشكر به اذن فقد خلصك من العدد المشؤوم!

وقرع الحرس لآخر مرة. كانت القاعة قد خوزت... بقى من الشاكن سوى

رجل حسن البرة والسنة ومع ما به دلال التبرؤة... البسار فثقه هذا الرجل بوجع

من مجلس صاحب السيادة... قبل ان يمتدح... لقد حلت لاستشارة سيدتك في

امر خطير

— انني مصيبة اليك

انني رجل متزوج

— لك مى التهمئة والتبريك



- ولكن راجعي لا طوى في مر من الامور البينة فاذا قلت ما اعني هذا الامر لم  
تفعله واذا قلت لها لا تفعل ذاك فعله

- أنت اندي تنفق عليها ام هي؟

- بل انا انفق عليها

- وهل تقدم لها كل ما تحتاج اليه؟

- نعم

- رهل لا يوجد سبب يدعوها الى العصيان والتعبد - لا

وتريد الآن ان تجبرها على اطاعتك ؟

نعم

ان هذا صافا وبيا يقضى على الزوجة طاعة زوجها . ثم اخذت سيادتها بمجملها  
ضاماً من على المائدة . ثم رأت تعال صهجانه حتى احدثت الى المكان الذي تطله  
فقات : تقول الفقرة العاشرة من الفصل السابع من القانون المدني ما يأتي : لكل من  
الزوجة حق الاشراف على الاموال والتعبد والتمسك على الزوج حق الحماية ، وللزوج  
على الزوجة حق الطاعة .

- الطاعة ! هذا ما اريدوه وهذا ما نسيته زوجتي

- اذهب الى زوجتك واقرا عليها هذه الفقرة .

- اشكر ميرادتك شكر جزيل . ولكن ماذا افعل اذا اصررت زوجتي على عنادها

ولم تطع نص القانون ؟

- ماد تقول ! يستطيع اساء في هذه البلاد ان يحرق عتيان القانون ؟ رئيس

الجمهورية نفسه ملزم بالطاعة القانون !

وانتهى مجلس القضاء بهذه القضية . فمنعت صاحبة السيادة عن كرسيا وسارت

نحو الباب بخيلاء تليق بمقامها الرفيع وبما عدت في فضاها بين الناس ! - الميزان

## قاضي يحاكم نفسه

سكر احد قضاة كندا حتى غاب عن رشده ووجده بعضهم ملقى على الطريق فحملوه الى بيته ولما افاق في الصباح وعلم بما كان ذهب الى المحكمة كمادته . وقبل الابتداء في نظر القضايا اخذ يحاكم نفسه امام جمهور الحاضرين وهو يخاطب ذاته قائلا  
هل انت القاضي كورت رايت !

نعم

هل سكوت امس !

نعم

وهل وجدوك ملقى في الطريق وحملوك الى منزلك .

نعم

ان القانون يسري على جميع الناس بدون تمييز . وبما انه قد صدر منك ذلك للمرة الاولى في حياتك فقد حكمنا عليك بغرامة قدرها : - . سبائة فورك . ولكن بما انك لست من ارباب السوابق ولك في سلوكك الماضي ما يشفع لك فاننا نوقف التنفيذ بشرط الا تعود الا ذلك . والآن ننظر في جدول القضايا الاخرى .

# الشُّطْرَة

## الجرائم اسبابها وعلاجها

الفقر عامل من عوامل الاجرام ، لوراثته والاجرام

ما هي أسباب الاجرام ؟ سؤالي محذو كبير من الكتاب وكبت لاجله كبير من الكتب القيمة : كلها نذل أنه توجد فئة قطيع كلها عادية في كل شيء ولكنها لا تحتمل ولا تصر على تحارب الحياة ومتاعها . فئة عندما ترى أبواب الرزق موصدة أمامها . وطريق النجاح ضيقاً عذراً تطمع أن تجد إلى طريق واسع - طريق الأثم والشر والاحرام يظنون أنه عندما لا تتحقق أحلامهم عن طريق الشرف والامانة تتحقق عن طريق الاجرام !!

وقد اخذ البشر يفرقون الناس عن بعضهم ويقولون مجرم وسير مجرم . ويطلقون كلمة مجرم على اولئك الذين يقضون سطوراً من حياتهم في السجن . يدخلون ثم يشفق عليهم فيخرجون . ثم يعودون الى الاحرام ويدخلونها ثانية وهكذا سجن وفك وضيق وفرج . يظن الكثير من الناس انها فئة لا عرض لها الا انت تسأل الى غرف كل منا في دجى الظلام الخالك ليقضوا مآزيمهم وليرعبوا الكبير والصغير بمناسرهم البشعة وبرصاص بنادقهم ومسدساتهم . نعم اما نوافقهم انه توجد فئة من المجرمين كما يتصورون غرضهم السلب والنهب والقتل عند الحاجة .

هذه هي فئة المجرمين الحقيقيين الذين احترقوا الاجرام ولكن ليس كل المجرمين

على هذا الشكل والالما دافعنا عنهم ادفي مدافعة ولا طالباً ونطالب الهيئة الاجتماعية  
 ان ترأف بهم وتسعى لصالحهم فانه توجد فئة نعم انهما تسرق ولكن تحت تأثير  
 الضيق المالى الشديد فلا يمكنهم التعلب على التجارب الشديدة التي تقف في سبيلهم .  
 ولو كان كل فرد يرتكب امرا يعاقب عليه ويستط ويحاكم لا متلات الارض بالمذنبين  
 !! « من منكم بلا خطية فليرمها أولا بحجر » !!

هذه هي الفئة التي تتحدر نحو الاجراء خطوة خطوة حتى لا يمكنها أن تعلب على  
 تيار الامواج الحارف . فتحملها المياه في طربةها هي الفئة التي تريد الهيئة الاجتماعية  
 ان تسندھا وتعضدها قبل أن تتحدر الى هاوية الاحرام الحقيقة وبالطبع رجال  
 البوليس لا يمكنهم أن يغيروا الحالة الاقتصادية في البلد التي تؤدي في أكثر الاحيان  
 الى فقر فئة كبيرة من ابناء الامة . والفقر يؤدي الى الاجراء . مشكلة الفقر مشكلة  
 اجتماعية خطيرة تحتاج للحل قبل عبورها ، من المشاكل الهامة مشكلة الفقر مشكلة تعب  
 في بحثها وحلها الكتاب في كل العصور ولم يمكنهم أن يحلواها لليوم . فقد ذهبت  
 مساعيهم ادراج الرياح . لا يمكننا أن نطالب رجال البوليس أن يسارعوا  
 ويحاربوا مشاكلنا الاجتماعية الاقتصادية التي يئن منها المجموع ولكن من واجهم ان  
 يعتبروا الفقر سببا من اسباب الاحرام ويبحثوه مع الاسباب التي عرفوها واختبروها  
 في حياتهم العملية

لقد كان شتاء سنة ١٩١٥ - ١٦ قاسياً جداً في أمريكا فلم يتمكن مئات بل  
 الالوف أن يجدوا عملاً يرتزقون منه رغم استعدادهم التام للعمل وميلهم الشديد لذلك  
 ورغم مقدرتهم على الارتزاق لولم تكن هذه الازمة الخطيرة . وذلك نظراً للعسر  
 المالى والحالة الاقتصادية السائدة لالذب فيهم وكانت أبواب الرزق موصدة والمستقبل  
 مظلماً حالكاً . فاذا كانوا يفعلون ؟ الالف مناء يحترمون أنفسهم ولا يريدون أن  
 يكونوا من طبقة العاطلين أو المجرمين ، لا يمكننا أن نقرهم عن غيرهم اصبحوا في

حالة نعمة لا يمكنهم ان يختاروا الاحدي طريقتين الموت او الاجرام : لقد اصبحت مسؤوليه الهيئة الاجتماعية خطيرة في ذلك الحين . ونولا مساعدتهم لاساءت العقبي فن واحبها ان تمنع ائلك الذين يساقون الى الاجرام سوفاء عندما يرون حالتهم النعمة لا تحتمل وقد قام رجال البوليس بعملهم خير قيام سبب تلك الازمة وقدوموا اكبر مساعدة يمكن تقديمها لهؤلاء المسكوبين . فان واحب رجال البوليس يشمل حماية الهيئة الاجتماعية من عت العائنين وتخليص المجرمين الذين على ابواب الاجرام واقوف في سبيلهم قبل ارتكابهم الحرائم .

ان البوليس يجب ان يكون « صديقاً » للناس . فانه منهم ويخدمهم ويسعى لصالحهم فيجب تعفيده ومعاونته في مهمته الشاقة . ان واجب البوليس اذا رأى رجلا في ضائقة ، يرشده في الحال الى من يسد احتياجاته الضرورية بسرعة كأن يرسله الى متر محسن او جمعية من جمعيات الخير والاحسان او لرجال الدين حتى يهتموا امره ويرشدوه الى عمل يرتق منه بدل ان يجر حرا الى الهلاك . وعندما يرشده البوليس الى ذلك يجب ان يراقبه ليرى هل تحسنت حالته وهل امكنه ان يقول نفسه نفسه بعد ذلك فاذا رأى ان حالته لم تتحسن بعد يجرب طريقة اخرى النجح من الاملى . فقام رجال البوليس في سنة ١٩١٥ في اميركا بتخليص مئات عديدة بهذه الطريقة وقد كانوا يقرضونهم الاموال ويطالونهم باعادتها عندما تتحسن حالتهم المالية وجمعوا من المترين مقادير كبيرة صرفوها على هؤلاء النعماء الذين ما كانوا يوماً ما عالة على غيره . وبذلك نجوا الكثيرين من التدهور والافلاس والاجراء وقد اوجد رجال البوليس كثيراً من الاعمال لمن لا عمل لهم الى ان ذكر انه وقف امامي متحيز كان ميكانيكيا حاذقاً متميزاً جاوله ولدات صغيران . وقد استعني عنه عدة تهور فان الشركة استغنت عن نصف عمالها وحاول كل ما فيه من قوة ان يوحد نفسه عملاً في اي مكان آخر فلم يجد .

فصرف ما ادخره «الايام السوداء» واصبح لا يملك شيئاً ثم افترض ما يمكنه  
افتراضه من اصحابه . ولكن الافتراض حدهم يمكنه ان يفترض شيئاً بعد ذلك باي  
طريقة كانت . بحث عن شيء يبيعه فلم يجد .

وكانت الليلة شديدة البرد في الشتاء واحتاحوا الى التدفئة فاشعال النار فلم يجدوا شيئاً ولم يجدوا قعة ياكلونها حمية ورهواكل ولا بههم وامتعهم فراءى الرجل ان صرق الشرف اصححت موصدة في محله كلها وان لا منفذ يمكنه ان يفتد منه . فخطر بباله ان يكسر البانذة وينزل ليسرق وانه اعتقد تمام الاعتقاد انه يجب عليه ان يفعل ذلك . لان له عائلة مؤهل هو عنها وتصور انه لا توجد طريقة لاجابة الا السرقة . لكنه ضط ودفق امامي وقص علي كل ذلك بطريقة مؤثرة وفي نهاية قوله سألني :

وهذا كان يعني ان اعمل غير ذلك ، ثم يعني ان النطق كله واحدة . ولكنني  
 قلت . لا يعني الاحبة كما لا يعني في الحبل ارسلت . فودا الى داره لتدفيء  
 الام المسكينة . اذ ادعا السعير في الرد . ارسلت ملائكة وضامنا سلام وولديها  
 السعيرين انطعمهما . كسوفهما . واخذته الى داري وقدمت له طعاما لياكل  
 ويشبع . فبحثت عن عمل ليعمل به . تطاون في اقدته . وعن تطاون في اذا  
 كنت قد صنعتته كنت كسب شيئا او ثمنه كنت اكسب . او الخيفة الاجتماعية  
 كانت تريح شيئا . ان كنت اخرج لمعلم محروما حديدا دائما على نظم الحياة  
 وه . ا . و سطر الام اني حية الفجور والمردرة ولا تراق ادفيء . لو امكنا  
 ان نعلم كل محرم بهذه المعاملة لامكنا ان نعلمهم ان الخيفة الاجتماعية ترأف بهم  
 وتود معاشتهم والاحب بدهم . تشافهم فقراهم يسعون اليهم ويحدوا لهم عملا نربها  
 تراهم لا يقيمون على الخيفة الاجتماعية ويريدون درس انطاعتها . فو بينها . وعندما  
 وقف في الصباح امام الله صبي اخرته عن الحلة التي اوصات هذا المحرم الى فعلته

المكورة وذكرت له تفاصيل الواقعة وقالت ان البوليس مستعد ان يوجد له عملا يرتزق منه فهنا في القاضي مساعي رجال البوليس الامناء وتصيدهم هؤلاء المكويين النساء وتشكروني لأنني احسنت التصرف في المسألة وبذلك خلصت رجلاً من الاجرام . فانه ان يعود ثانية الى ما فعل تحت تأثيرات خاصة قوية . وضمت رجلاً الى زوجته واولاده ليتحمل مسؤولية العائلة من حديد ويشمر عن ساعد الجديثانية . ان البوليس لا يمكنه ان يحل مسألة الفقر ان بعض رجال البوليس لا يعرفون ان هناك مشكلة قائمة يجب حلها !! ولكن كل ما ينتظر منهم انهم يحصلون اولئك الذين يمكن تخليصهم قبل التناهي في الاجرام ليجعلهم قادرين ان يقيموا حياتهم بالوسط الذي يعيشون فيه .

**الوراثة والاجرام** اعتقد لميرزو وكان الناس يعتقدون انه ثقة - ان البعض «ولدوا» مجرمين . لكن بعد الابحاث التي قام بها المتعلمون في القانون الجنائي والباحثون الاجتهاد عيون والعلماء استدلوا على ان بعض الاعمال يولدون اضعف من غيرهم عقلياً وقد يكون القصد كبيراً بدرجة يستحيل على الولد الصغير ان يسير في رحلته في الحياة ويهزم عواصمها وزوابعها وتجاربها القاسية والشديدة .

فان امثال هؤلاء يسقطون اذا قابلتهم التجارب ويذهبون ضحية لان قوة الممانعة ضعيفة . ولا يمكنهم ان يحافظوا على القوانين . يطعمونها كما يطعمها أغلبية الناس وأغلب هذه الفئة تصح في عداد المجرمين بل تكون سلبية صفة المجرمين ما تقابل كثيراً أشخاصاً شاذين قابلاً عنا يخافون في ناداتهم واخلقهم عن أغلبيتنا فلا نهتم بالامر ولا يحذر بل احد ان يفكر ان مثل هذا الذي نخدم قد يصح مجرماً . ويحق لنا ذلك نعم يحق لنا الا نجمع من القصد العقلي والاحراء اذا كان القصد سيئاً .

وكن الغالب ان امثال هؤلاء يكون ضمائر الارادة ضعيفة . ونحن نوسع عرائزم الحيوانية التي تنصر عليهم كل الانتصار ونسود حل اليبادة .

ويمكننا ان نقول ان الناقص القوي العقلية من وقف نمو عقله في دور طفوليته « فبلغ » جسمه ولكن عقله مازال عقل الاطفال ، يقاس هو لاء معرفة العمر الذي وقف فيه عقل الواحد منهم عن النمو . وكما نعتقد ان الطفل غير مسؤول ويجب مراقبته وملاحظته والاعتناء به ومعالجته اقصى ما يمكن من السقاة الصبر حتى يكبر ويهتم بأمس نفسه ولا يحظر سال أحد ان يتربط طفل ابيه بأمه !! ان لا يغضب اذا وحدهما الطفل . فعمل ما اعتناه ان يعمله الاطفال فاما قول ان ذلك من مميزات الاطفال من خصائصهم الطبيعية .

بين نغضب منها الغضب كله اذا معار احدنا اثنين . ولكن الناقص القوي العقلية « طفل » لا معاملته كالأطفال . نعم نحل غير مسؤول . لا يفهم معنى الصدق ولا واجب التذرع بالصدق كما انه لا يفهم الواجب نحو الغير ولا وجوب ضبط النفس وفتح الغرائز الحيوانية السيطر عليها . لكن تقف امامنا جهة براحرة فان الطفل قواه العقلية الصغيرة تناسب مع قواه البدنية ولكن المتوهم رابع في قواه البدنية ناقص في قواه العقلية والتناسب مفقود .

فدري ان هذه النسبة خفاضة وكيف يمكن عقل الطفل حسه البالغ ؟ فما يفعله الطفل ولا نعلمه « احراما » اذا فعل ذلك البالغ الناقص القوي العقلية قول عنه انه « احرام » ان حوله المتوهمين لا قوه في اجسامهم الضعفاء في عقولهم غالبا يكونون بارعين في من الاحرام . لكن لا يمكن حيلة لاحتياجية انت تعتبرهم مسؤولين بحال من الاحوال كما ان لا تعتبر الاطفال مسؤولين . ولكن شرط حصار بحقا هو من اولئك القريبين الهاديين فان الجوارح والاشئ التي العقلية اختلا لا كبيرا يمكن تمييزه عن غيره بسهولة . وان كان اقرار من سادس قوه العقلية لا يكسب ملاحظة نقصه العقلي . وهو يهون الحسن حسه انه ان يثبت العدد له من النقص القوي العقلية في اوضاع تهتم بهم فانه من المتوقه ان سادس كبرى من الناس ذمهم في قراهم



العقلية بعض الضعف وكثيراً ما يحدون في اوساط تعلمهم وتربيتهم وتهتم بصالحهم فلا تراهم معرضون الى تجارب فاسية بل لا يظهر نقص عقولهم ولا يلاحظ احد . اما اولئك الذين اسوأ حظهم يحدون في اوساط مهيبة ولا يتربون التربية الواجبة ويعرضون لتجارب الحياة الفاسية فانهم لا يتقنون على تحمل اعباء الحياة وتجاربها فتتصر عليهم التجربة ويهزون فيعقدونهم من المجرمين

وقف امام ما مور بوايس بيويهر رجل ضبط ثلاث مرات، سجن ثلاث مرات فراءى القاضي ان يمحض تاريخ حياته شخصاً دقيقاً فقرر الاضواء ان والده كان سكيرا ومما نال لسل وان عبء العائلة ومسؤولياتها كان واقعاً على اكاف زوجته ولذلك لم تستطع ان تهتم بانها الاثمة الواجب فاصح مجرماً ذواه كان في صفه لا يهتم باليوم مطلقاً وعندما ترك المدرسة والتحق بعمل من الاعمال الصغيرة لم يمكنه ان يستمر وبقى في عمله رمتاً ضويلاً فاحذ ينتقل من عمل الى آخر دون ادنى سبب معقول وعندما تزوج لم يظهر بوجه الحب كما يظهر الزوج العادى . ولم يشعر انه مسؤول عنها وعن اولادها كما يشعر الزوج الحقيقي وبقى وقتاً ضويلاً لا يعمل ولا يهتم بأمر معاشهم . وبقي كل سبت يرجع ساحطاً على العمل وينظر الى الحياة كأنها شاقفة وهمومها عديدة فيستريح يوم الاحد ولكنه لا يشتغل يوم الاثنين كما يجب ، وكان يفر من الدار كثير الى السكر ولعب الورق وبعثاً كان الطبيب يفحصه كان يستهزئ به ساحطاً وقرر كل الاطباء الذين فحصوه انه ناقص القوى العقلية فامثال هؤلاء لا تفيدهم القوانين وتطبيقها عليهم وسجنهم فانهم بعد خروجهم من السجن يعودون تايبة الى الاجراء ! فما العائدة ؟

ويقدر متوسط عدد الذين يقبض عليهم « يومياً » في نيويورك من المصابين بنقص عقلي ٥٠ شخصاً وكثير منهم ما كانوا يفتقروا الى جرعة لولا نقص قوام العقلية . فاما ما الآت مشكلة ثابتة وهي كيف نعامل هؤلاء المعتوهين وما هي

الطرق الفعالة لتقليل نسلهم وعدم تزاوجهم وزيادة عدده فانه لا يكفي ان نعاقبهم بل ان عقابهم لا يفيد في شيء ما . وعقاب هؤلاء لا يحسن حالتهم ولا يحسنهم ان يفعلوا افضل مما فعلوا بل النتيجة المنتظرة من العقاب انهم يصرفون بقية حياتهم في الاجرام .

وكما ان من الواضح ان سجن ناقص القوى العقلية امر مشين غير مفيد كذلك ليس من المعقول ان نتركهم يرحلون ويسرحون لتثن الهيئة الاجتماعية من شرورهم وافعالهم اذن من الواجب ان يضموا الى بعضهم في بنا واحد لترتج الهيئة الاجتماعية وتطمئن فبدلاً ان نرسل الواحد منهم الى السجن نرسله الى اشبه بمستشفى يبقى به حتى يشفي ان كان ينتظر ان يشفي . لانه قد اثبت باعماله انه خطر على الجماعة التي يعيش معها والدليل على ذلك انه ارتكب جريمة او جرائم

والدليل على ذلك ايضا انه قد فحص فحصا دقيقا فقرر الاطباء ان قواه العقلية غير عادية لذلك . وان كما لا تقدر ان نقول انه مسئول عن جريمته التي ارتكبها الا انه لا يمكننا ايضا ان ننكر حقيقة واعتباره عادياً يعيش مع العاديين فليس المحرم معنوه ان يسرح وسط الابرياء ليحيفهم ويرعبهم ويسرقهم ويمتهم كما انه اذا كان ينتظر منه الشفاء فلم لا نشفه ؟ ان الهيئة الاجتماعية لا تريد العقاب بقصد العقاب ولكنها تطلب فقط ان تجمع امثال هؤلاء العائنين في مكان حيث لا يمكنها ان يؤذوا غيرهم وعلى امل انهم يخرجون من السجن وهم افضل مما دخلوا ولكن الحقيقة خلاف ذلك فان معظم من يخرجون يكونون احط اخلاقاً من وقت دخولهم ولقد كان عمل الهيئة الاجتماعية ووجهة نظرها في مشكلة المجرمين انها لاتسعي الى الحماية نفسها وعلى ذلك فهي تعامل المجرم بافضل طريقة تضمن به سلامتها من عثه والذي نطلبه منها اليوم ان تهتم بهذه الفئة الناقصة القوى العقلية فتجمعهم في مكان واحد وتسعي لشفائهم واعادتهم الى الحياة الطبيعية التي يتمتع بها العاديون

فاذا كان العلاج لا يجدي نفعاً في هذه الامراض العقلية دلو حبان  
 يجعلهم بقضون بقية حياتهم في مثل هذه الدور . وان سمعهم من لزوم ولا  
 يقاسي الامرين من عندهم وشروطهم ولكن بما يشرف له كبراً ان هؤلاء يردادون  
 سنة عن اخرى بل ويصح لهم ان يزوسوا . يدوا ما نال صعبه في القوى العقلية  
 فيزداد عدد المعتوهين بدل ان يقل وتركم . وسنذكر المرمين في حيز ان لو احب  
 يقضي ان يهتم بهم الاصابة ويعالجونهم المعالجة الطبية الواجبة ومن حراما هذه  
 الطريقة — الجن — فوجدناها عقيمة تدل على منتهى القساوة . ولا تقلل من  
 اجرامهم او تصعف عددهم . فاصبح من الختم علينا ان نحصر عدد هذه الفئة ولا  
 نجعلهم يتناسلون حتي يقل عددهم شيئاً فشيئاً ونستريح الغيرة الاجتماعية مرم  
 كامل صموئيل مسيحه — بمصر



### منشأ القوة المعنوية

تنبت هذه القوة في نفوس اصحابها ، عن عقيدة راسخة ، تحملهم على الايمان  
 بانهم على حق من امرهم . او عن قوة فائسة ، يعتقد ذووها انها بالغة بهم الي ما  
 يريدون او عن مفاداة صحيحة ، يقدم عليها الناس اقداماً ثابتاً لا تردد معه .  
 وهذه القوة العجيبة ، كانت العامل الاكبر في استيلاء العرب على الشرق .  
 وبهذه القوة ايضاً ، يستطيع الشرق ان يفلت يوماً من نير الغرب .

الموجز في علم الاجتماع

## اعانة الجناة

### على الفرار

من بحث للاستاذ عبد الرحيم غيم الحامي في تحديد نطاق المادة مائة وستة وعشرين  
مكورة من قانون العقوبات الاحلي

هل يكفي لصحة تطبيق المادة مائة وستة وعشرين مكورة عقوبات وجود متهم حصت  
معونته على الفرار ام لا بد من ان يثبت ان هذا المتهم «حان» حكماً نهائياً بادتته وهل  
يقع تحت طائل هذه المادة من اعان على الفرار متهماً حكماً برأته ؟ نص المادة «كل من  
علم بوقوع حناية او جنحة او كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها واعان الجاني  
باي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بايواء الجاني المذكور واما باخفاء  
ادلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها او كان لديه  
ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للاحكام الآتية : اذا كانت الجريمة التي  
وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستين . واذا  
كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة والسجن تكون العقوبة الحبس  
مدة لا تتجاوز سنة او بغرامة لا تزيد عن خمسين خمياً . اما في الاحوال الاخرى  
تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز عشرين خمياً  
وعلى كل حال لا يجوز ان تتعدى العقوبة الحد الانصبي المقرر لجريمة نفسها ولا  
تنطبق احكام هذه المادة على الزوج او الزوجة او اصول او فروع الجاني »

اركانها اربعة : جان . العلم او وجود ما يحمله على الاعتقاد بوجود حناية او  
جنحه ارتكبها ذلك الجاني . اعانة على الفرار . حصول الالة اما بايواءه او باخفاء

أدلة الجرمية أو بتقديم معلومات غير صحيحة مع العلم بذلك .

العرض منها . وأخذها : الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
خاص بموضوع هرب المجرمين . احكام الحائرين . المادة مائة وستة وعشرين  
الاصلية من هذا الباب حصة بخفاء الجناة وانتهى على الفرار من وجه القضاء  
وتباجعة نص المادة ١٠٦-١ الاصلية يسمح انه قاصر على معاقبة من يعين شخصاً على  
الفرار بشرط ان يكون هذا الشخص امة مقوضاً عليه او موجهاً اليه اتهام بجناية او  
جنحة او رادراً في حق امر متبض عليه اما اذا لم يكن واحداً من هؤلاء الثلاثة  
فما كان نص تلك المادة ولا نص اي مادة في ذلك الباب ينطبق على من يساعده  
على الفرار من وجه القضاء .

في سنة ١٩٠٣ طرأت ظروف سياسية اقتضت التشديد في وضع الوسائل  
الممانعة لتسهيل امالات المجرمين من يد القانون حتى وقبل ان تنته اليهم عين السلطة  
بالقصر عليهم . ا توجيه الاتهام اليهم او إصدار اوامر بضبطهم فست الحاجة الى  
وضع تشريع حديد يكفل معاقبة من يساعد الجناة على الفرار من وجه القضاء ولو  
كانت جرائمهم لا تزال بعيدة عن عين السلطة ذات الاحتصاص . فلذلك لما المشرع  
المصري في قانون العقوبات السوداني باستعارة منه المادة ١٦٥ المأخوذة بدورها عن  
المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الهندي وافرج تشريعه الجديد في قالب المادة ١٤٦  
مكررة التي اضيفت الى قانون العقوبات المصري الاهلي المذكور في ٨ يونيو سنة ١٩١٢  
قانون رقم ١٣٠ . تنص المادة المكررة : يتضح من العرض الذي من اجله وضعت  
المادة المكررة ان لما رغ اراد التوسع ليد الراس الذي تركته المادة الاصلية .  
ولكن هذا التوسع محدود بالعرض الذي دعا اليه . فان كانت المشرع قد اطلق  
احوال التي يكون فيها الشخص الذي تعتبر مساعدته جريمة ديت لقييد بحالة من  
لاحوال الثلاثة المقدمة المذكورة اذ قد اشترط من جهة اخرى ان يثبت ان

الشخص الذي حصلت معونه فد ارتكبت عملاً مجرمًا سواء عد على الافلات من تبعته ولم يكتم المشرع قيام اتهام لا ساس له من الحقيقة . وهذا هو محور بحثنا الآن .  
 فقه المحاكم اقتضت آراء المحاكم في هذا الموضوع الى شعبتين منها القائل  
 بغيره ووجود " حث " ارتكبت عملاً . ومنها القائل بكفاية وجود اتهام .

الرأي الاول : لا تطبق المادة ١٢٦ مكررة عنقوت الاعلى الاعانة المقدمة للجاني  
 ومن ثم لا تسري احكام هذه المادة على من اعطى معلومات كاذبة للسياة بقصد  
 اعاده شخص كان متهم وقتئذ وحكم به ذلك براءته . اسيوط . استئناف ١٥  
 ابريل سنة ١٩١٣ مجلد سنة ١٤ ص ١٨٥ .

الرأي الثاني : تطبق المادة ١٢٦ مكررة عنقوت الاعانة المقدمة الى اي متهم  
 ولا يقتصر على الجاني فقط لان الغرض من المادة ١٢٦ مكررة هو التوسع في احكام  
 المادة ١٢٦ حتى تشمل كل اعانة معنوية تقدم لاحتمل اثناء التحقيقات الابتدائية اما  
 اذا قصرت على الاعانة المقدمة للجاني بمحصر اللفظ فيمن حكم عليهم نهائياً فقد يترتب  
 على ذلك " حث " من ورق الدار للحياة الحقيقية ونجاة من يعيهم من دائرة العذاب .  
 طنطا استئناف ٣٠ اكتوبر سنة ١٣ مجلد سنة ١٥ ص ١٨ .

ان الخاتمة التي تليها المادة ١٢٦ مكررة هو الشك الذي يدان انه  
 مجرم او مجرم ان يكون مرتكباً لجرمة وليس الشخص الذي يحكم عليه نهائياً لان  
 المادة ١٢٦ " الداء " كانت تقضي بمراقبة كل من يساعد شخصاً مقبوضاً عليه او  
 متهماً به او - حجة او صادراً في حق امر بالقض عليه وذلك مع عدم الاتفاقات  
 مطلقاً الى . يكون من نتيجة الدعوى المرفوعة عليه . الاصلاح الذي قدده المشرع  
 هو ان لا يعاقب كل من . اعاد شخصاً لم يكن مقبوضاً عليه او متهماً في جنابة او  
 - حجة او صادراً في حق امر . انقص عليه ولم يدع الدار الى تعديل للشروط  
 اللازمة المطبق في القانون . لاجل ذلك المساعدة المأمرب عليها معلقة على نتيجة الدعوى

الاصلية المرفوعة على الشخص الماعد اما تفسير القانون بخلاف ذلك فلا ينتج عنه فقط تطبيق القانون الجديد ضمن دائرة نفيق جداً عن القانون الجديد بل تكوّن نتيجته ايضا ضياع كل الفائدة الحقيقية التي يرمي اليها القانون الجديد . نقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ حقوق ٢٩ ص ٣١٤ .

الرأي الذي نؤيده : تؤيد الرأي الاول ترى انه بشرط اعادة تطبيق المادة المكررة ولا مكان معاقبة الماعد موت وقوع جريمة عن حصاة مساعده وانه يجب ان يكون هذا الشخص حايًا ولا يكفي ان يكون متهمًا تهمة لا اساس لها في الواقع خصوصًا اذا ثبت برائته بحكم نهائي . تؤيد هذا الرأي بما يأتي :

اولاً . تعبير المشرع في المادة المكررة صريح في ذلك المعنى فقد عبر عن تعبير مساعده على الفرار جريمة بالقط ( جات ) محامًا في ذلك ما اعتاده من التعبير على مثل هذا الشخص في المادة الاصلية بل في كافة مواد هذا الباب . ومعلوم ان الشخص لا يسمى حايًا الا اذا حكمه نهائيًا بادانته وواجب مفسر القانون ان يقف عند صراحة نصه والا يهمل مدلول العاضه التي لا تحتل نه يلا .

ثانيًا . واذا كان هذا النص الصريح بحاجة الى تويل فان حيره فسر له هو المشرع الذي اصدره هو اقدر من سواه على تفسير تشريعه ولقد تم بتقرير لجنة مجلس شوري القوانين التي نيط بها شخص هذا القانون الجديد ما يأتي حرفيًا : وتري اللجنة انه يجب ان يكون الجاني قد حكم بادانته نهائيًا لارتكابه تلك الجايه او اللجنة نفسها لانه قد يحصل ان الجاني لا يصط الا بعد ان يحكم على المتهم بمساعده على الفرار حكمًا نهائيًا ثم يقدم الجاني الاصلي للمحكمة متبراه معًا لوفد معمل هذا الخط الذي يوصف له كثيرًا وقد لا يمكن تلافيه يجب الابحكه المتهم . يهمل الفرار لحان الاعدا الحكم نهائيًا بادانته ذلك الجاني

وقداردت اللجنة ان تنص صريحًا على ذلك في المذروع . حاهل مساعده بطر الحقاينة





الهيئة التشريعية بالمعنى الدقيق . رأي . . . طبعاً وفي قوة القانون . اما قول المحكمة بان  
ناصر الحقانية لم يبد هذا الرأي صفة رسمية فلا يعتبر معبراً عن رأي الحكومة مردود  
بدعوة اد كيف يتصور ان ناصر الحقانية عند قيده وجبه حين تحت قانون مقدم  
لهيئة النيابة لا يكون قسماً بعمله صفة رسمية .

(ب) وبنت المحكمة رأياً على ان لقانون الحد من توسع لنص الاصلي فلا يعقل  
ان يضيّق المشرع نطاق المادة المكررة عن ماضي المادة الاصلية التي لم تكن تنطوي  
تحت وقوع حرية ولا وجود حاش . ولكن المتأمل في نص المادة المكررة يجد  
التوسع أراد ادخل على اصول هذا الباب انما هو في ناحية واحدة من نواحي المادة  
الاصلية فهو . سر على اصلاح الاحوال التي يكون فيها الشخص الذي نعتبر  
مساعدته على الفرار جرمية فقد كانت المادة ١٣٦ تقيد بها إحدى الات احوال الاولى  
ان يكون متوئناً عليه . والثانية . ان يكون موجهاً اليه اتهام بجناية او جنحة  
والثالث ان يكون قادراً في حقه امر بقبض عليه . اما المادة المكررة فقد اعتبرت  
مساعدة الشخص ولو كان في غير هذه الاحوال جرمية .

الان المشرع احسن عندما قيد هذا الاطلاق اوسع بضرورة تبوت جريمة  
جديدة وتمت فعلاً حتى يبرر له حله بمعاونة من يساعد مثل ذلك الشخص وذلك  
دفعاً لما يحتمل من اساءة تطبيق هذه المادة . كذلك احسن المشرع عندما قيد هذا  
الاطلاق بتعدد اوضاع المساعدة التي تعتبر جرمية من قصرها على ثلاثة انواع الاول  
ايواء الخفي والثاني احشاء اداة الجريمة . والثالث تقديم معلومات كاذبة وهذا  
التمديد يعنى ما فاته محكمة الشخص من ان المشرع اراد التوسع في جميع نواحي  
امادة الاصلية ، اذ ان هذه المادة كانت تعاقب على كل مساعدة ايّاً كانت بجاء  
النص المكرر . تحديداً لهذا الاطلاق .

واي حكمة بقصدها المشرع بمعاونة شخص مساعد بريئاً على الاملات من اتهام غير

صحيح ؟ ولم يقصد المشرع بهذا النص المكرر ان يعافى على مجرد الكذب امام المحققين فان لذلك نصوصاً اخرى كقيلة بتحريمه مثل حرمة التزوير وشهادة الزور . كما انه ليس هناك اي خطر يمكن دفعه بمقابلة من يعين شخصاً لم يرتكب انما على الحرب من تهمة الصقت به بغير حق .

(ج) رت المحكمة كذلك ان في تعليق عقاب الماعد على نتيجة الفصل في التهمة الاصلية تشجيعاً للطرق التدليسية لانه يكفي للتخلص من اية عقوبة ان يقدم المساعد للجاني مأوى لحي وفاته او سقوط الدعوى العمومية او يلقن اثبات الكذب الذي ادلى به لكي يضمن النجاح في تهريب الجاني من وجه القضاء . وتلك حجة واحدة لان الحكم بادانة الجاني غير متوقف على القبض عليه فحماكمته جائزة غيابياً . وان النقة التي في الاحكام باعتبارها عنواناً للحقيقة نقل الى حد الندرة ماتوهمته المحكمة من خطر يقل كثيراً عما تتعرض له الهيئة الاجتماعية من ضرر بسبب عقاب من يعين بريئاً على اثبات براءته وتجنبته من اتهام غير صحيح .

(د) اما ما قالته المحكمة من ان اشتراط وجود جان يفتح باباً بفلت منه من يساعدون مجرمًا حالت اسباب الاباحة وموانع العقاب من ادانة فقول مردود لان من ارتكب فعلاً وهو متمتع بسبب من اسباب الاباحة يكون اتى امراً مباحاً فلا محل لان نخشى خطراً ممن يساعدونه على الخلاص من مسؤولية لا وجود لها . واما من ارتكب امراً وقام به سبب من اسباب موانع العقاب فان مساعدته على الفرار معافى عليها ولا يتعارض ذلك مع الراي الذي ندافع عنه لان هذه الاسباب شخصية بذات من انصف بها ولا تعداه الى غيره كما هي قاعدة الاشتراك الجائى .

وهما كان الحال فان المشرع لم يفكر مطلقاً في تشجيع الاتهام المبني على الهم ولا يتصور انه اراد ان يحوطه باي ضمان .—

# اين يختفي المجرم

## بحث اداري ها

ان فرار المجرم بعد ارتكاب جريمة وفقدان إمكانية ان يتمكن رجل الشرطة من القبض عليه لكي تقتض منه العدالة بأنه فراره من السجن مدحا عليه أو أثناء التحقيق في جريمة ما، بل ان الامور التي يجب على كل متعدين، وعلى جميع رجال الامن في البلاد المتعددة ان يسعوا لتلافيها لا سيما اذا كانت المدن الكبيرة هي الملاذ الذي يلجأ اليه المجرمون بعد فرارهم، لانه لم يسبق ان اكتظمت مدن في اناق العصور بالسكان مثل اكتظاظها في هذا العصر، ولم يحدث من قبل ان كان اكتظاظهم مطردا وان كانت نواحيهم واجنابهم ومظاهرهم متنوعة مختلفة كالآن. فالجرائم اذا نجح من المحاكمة او العقاب كانت هذه النجاة من اعظم المحرضات له على الاغراق في ارتكاب الجرائم، واذا كانت الجهة التي يأوي اليها مدينة لاقرية، وعاصمة لا بلدة، يتمكن في أكثر الاحوال من الاختفاء ومن ان يتخذ من انواع السكان وكثيرتهم مساعدا يمكنه من الاختفاء عن انصار رجال الامن وبصائرهم عابثا في المدينة بالارواح والاملاء اما البلاد والقرى فسكانها ليسوا بتلك الكثرة او التنوع، وادهم معروفون لدى بعضهم البعض، اذا ظهر بينهم غريب انهالت عليه الاسئلة عن شخصيته وحامت حوله الشكوك، وافية، لهذا البحث مما حص مقال نشرته احيرا حريدة الديلي ميل الانجليزية للمستمر هوج برادي، فقد افاض هذا الكاتب البحث في هذا الموضوع الهام اذ قال:

قبل ستة شهور خلت، ما تطوع المدعو سيدني ماركس، ان يفرض من سجن بيتونفيل

(١) كوكب الشرق

ويؤكد الكثيرون من مرة المحررين ان ذلك السجين لا يزال طليقا لانه اكثر دهاء  
من ان يارح العاصمة (اي لندن)

فهل لندن والحالة هذه افضل لمجرأ يأوي اليه المجرم ؟ ان هذا السؤال في أكثر  
الافاق يطرح اثناء التحقيقات التي يقوم بها رجال لشرطة ، ودووا احيرة من الصراط  
لا ينفكون عن اثبات ان لندن كذلك ، قد ثبت ايضا ان البوليس في تشعه اثر مجرم  
كثيرا ما يعوقه اناس ولعوا بالاستعمال بصفة محرمين سربيين ، ولكنهم يستمعون بحسن نية  
وسلامة طوية

وحدث ان ضابطا يدعي فورمان سلى احتس عقله فقتل زوجته في «حياة» عوف»  
سنة ١٩٢٣ واحتسني عن الاطار ، وكانت دائرة البوليس القائمة بابحث عنه في كل  
يوم بمشبهين قيل لها ان الادلة تدل على انهم هما بين قتلتها تلك الزوجة ، ولكن في كل  
ذلك الوقت كانت جنة ذلك الضابط ، أي الجاني الحقيقي ، في قاع نهر التاميز ، اذ ظهر  
بعد ما تقدم ان الرجل طرح نفسه في ذلك النهر في نفس اليوم ادي ارتكب فيه الجريمة  
وفضلا عن هؤلاء الذين ذكرهم ، أي الذين اشتعلوا بمهنة المحرمين السربيين من  
تلقاء انفسهم وحسن نية ، يوجد بين المجرمين كثير من المجرمين يستمعون بها ايضا  
ولكن تحقيق مقاصد خارجة عن هذه المهنة .

والمجرم الهارب من السجن أو من وجه العدالة يستطيع بين المجمع المحتشد في  
لندن ، ان ينتقل بسهولة وهو سائر مض الشعور دلائل والطمأنينة الا اذا زار  
الاماكن التي اعتاد ان يردد عليها من قبل أو كتابة رسائل لزملائه السابقين ، والنصوص  
لا يراعون الا القليل من قواعد الشرف في معاملة معهم رغم ان الاعاء التي ربما  
كانت بينهم من قبل ، والمجرم يتدلى عن المحرم اذ ارأى في ذلك التحلي  
فائدة تفتني

والمجرم الهارب يقع في شاك رجل الشرطة ، حلا أو آجلا ، وهذا الوقوع

يكون - هلا في أكثر الاحوال - وقد حدث في سنة ١٩٣٢ ان المدعو « روالد ماكينولف » فر من سجن « ادمسويرت » بطريقة عجيبة ولبت طليقا مدة عام حتى القي القبض عليه بتهمة انه سكران ثم سرف رحل الشرطة انه نفس ذلك المحرم الذين ابتوا كل تلك امدة يبحثون عنه - واضحا للامر بقول أنت الدوليس وجده وعليه آثار نذل عني انه ارتكب سرقة - سطة فاحذوا صمت اصامه وبمقارنتها بما يوحد من مشابها في مكتب تحقيق التحصية وجده انها لنفس ذلك السجين هارب ، ووجدوا كذلك انه لم يرح لندن قط بعد فراره .

ولا يمكن ان يعمد محرم خفي الى مبارحة لندن ليلاجاً الى المقاطعات . فاللارعة في شوارع لندن لا يستعربون حركات من يسيرون في جوارهم ، ولكن الامر ليس كذلك في الاريف لانه اذ يطهر هناك عريب ذو مطهر - مضفالا هالى هناك يأخذون في التحدث عنه حتى يصل امره الى رجال الشرطة فيشترون في هذه المحادثة

وقد عمد كبرون من المحرمين الى التمرار الى ايرلندا فاما منهم انهم يجدون هناك ملجأ آمنا ، ولكنهم كانوا بهذا الطن في ضلال . فالحتمال حيوية القى عليه القبض في لماسر وعشا حبل محتمل آخر يدعي هارى وريج الالتجاء الى احدى قرى مقاطعة كور - الارعدية فقد تحت رحل الشرطة الارلنديين تن صورته الفوتوغرافية في حريدة « الوائس - زيت » وتحققوا من شخصيته اه -

هذا ما جاء في ثلث المقام الانجليزية فهل تطبع مشكلاتها على المحرمين الموحودين في مصر ؟ يوحد بين هؤلاء احاب كسيرة جدا وهؤلاء الاجانب يفضلون العمل بطرية احوالهم في التجاروا يصنعون الاحتفاء في المدن المصرية على الالتجاء الى الاريف فاعل رحل الامن يفون هذا الموضوع حقه من البحث لانه هام لعلاقته بالجمهور .

# مدارس لتخريج المجرمين<sup>(١)</sup>

مهج ثلاثة اشهر

عثر وليس امانيا حديثاً على فرع لمدرسة جسمية غرضها تخريج الاحداث في فن النشل والسرقة والارتكاب الحرام . و يظهر ان مركز هذه المدرسة في بوهيميا وان لها مروتاً كثيرة منتشرة في ام مدن العاذ ولا سيما في العواصم الكبيرة كبرلين وباريس وفيينا ولندن وخلافها وللمدرسة مهج يستغرق ثلاثة اشهر وينال التلميذ على اتره الشهادة التي تؤهله لارتداد الشوارع والساحات العمومية للقيام باكتساب معيشته من طرق النشل والسرقة . وقد تمكن اللوايس الالماني من القبض على بعض « متخرجي » هذه المدرسة فاذا هم احداث دون سن الرشد . وبالبحث والاستقراء ظهر ان للمدرسة ولعزمها في الانظار المختلفة « اسانذة » يترددون الى مركز اللوايس والاصلاحيات ويتحون الاحداث و يترقبون من يخرج منها ممن يقضون المدة المحكوم بها عليهم . فانما يتوسلوا في احدثهم الدعاة استرجوه اليهم بكل وسائل الترغيب والاغراء واقنعوه بالانضمام اليهم . ثم لقنوه فنون النشل والسرقة بمناهج دراسية يستغرق ثلاثة اشهر . وفي السنة هذه لمدة يقوم ( المدرسة ) بتقدير كل ما يحاج اليه الطالب من ضامه وثياب . حققة ومتى انهي « دراسته » حرج الى الارقة والشوارع لقتناء حصة يام في التحرن على مرواته مهنته تحت اشراف أحد « الاسانذة » ومتى انما قد اتقن مهته وفي وسعه زيارته من دون ان يستعين بأحد « اسانذته » احاطق سبيله ليقوم بعمله بالاسم الذي يستحقه

(١) السيامة الاسبوعية

ومعظم هؤلاء المصوص يدبجون ساس في الاماكن التي يكثر فيها الزحام  
كالمخازن والمجمعات العمومية وميادين السوق فينشلون ويرفون ويختطفون ولهم على  
مقربة منهم مساعدون يسلمون اليهم ما يسرقونه بسرعة البرق الخاطف حتي اذا احس  
هم الشخص المجنى عليه وقبض عليهم لا يجد معهم اثر للشيء المسروق اذ يكونون قد  
سلموه الى «الرفيق» الذي يظل دائماً على مقربة منهم

اما الاتيائه المسروقه فيأتيها القوه الى اماكن معينة حيث يتولي بيعها «الاساتذه»  
ثم توزع اثمانها بنسب متفاوتة فينال السارق الاثني في المئة من الثمن الباقي يوزع على  
سائر «الاخوان»

ومما يميز في امر هؤلاء الاحداث ان الكسيرين منهم هم اولاد اسر معروفة وقد  
انحرفوا بسوء تربيتهم عن حادة الامانة والاستقامة وقد شرع الدوايس الالماني في  
تعقب مديري المدارس ولكنه يجد امامه صعاب شاقة لان القوه على اشد الحذر مما  
يقع حولهم وهم يختاضون لافسهم من الدوايس كل الوسائل الممكنة فاذا استدعاهم  
الخطر قهوا مدرستهم الى مركز آخر اخرجو من مراقبة الدوايس

٥٦٤

ومما يور عن المدرسة الاصلية التي مركزها في بوهيميا انها ترسل (الافزما) الى مدن  
اوربا المختلفة مد تدرسيهم على من التمثيل على مهنة الخدمة في العادق والقهوات  
وهؤلاء الافزما يعرفون في البلاد بجملة من ليس بكل سهوة ولا سيم في ولاهي  
التمثيل والامرير والطلاب عليهم كدر جد في المسارح وقد ظهر حديثاً ان  
مسارح كثيرة من المرح احيى تعدد التمثيل الافزما وقعت فيها سرقات كثيرة وقد  
وفق بوليس باريس الى اماطة التمام من اسرار تلك السرقات فظهر ان للافزما فيها يدأ  
كثيرة ولكن طرأ الى احتياطات القوم لم يكن من السهل اثبات التهمة على أحد منهم  
هذا والمدارس التي نحن بصددتها تهدد «صلتهم» بالتعذيب والقتل اذا هم

وبجبه لارتكاب الحرام حتي دعت المحكمة من وفادته والنحاط خلاقه  
وقد انت علي حلاصة الحسابه ذكره من سبه كرجو التي حير القضاء  
وعلماء الاخلاق حتي قال محاموه في الدفاع عنه : ان هذا الشاب ليس مسؤولا عن  
الجنايات التي يرتكبها لانه مصاب بداء نسميه داء الاحرام ومن كان مصابا بداء  
لا يصح اعتباره مسؤولا عن ذلك الداء ولا يجوز معافته عليه

ظهر - في أثناء التحقيق في هذه القضية ان الكسندر كرجو هو ابن غير شرعي  
لضابط في الجيش الاسوي ، فلما سئل الضابط عنه اكره وادعي بانه ابن غير شرعي  
لمطلقته وانه ان يكن قد اذن له في التسمي باسمه فانه لا علاقة له به علي الاطلاق  
• ومع ان سن هذا الشاب لا تزيد علي اثنين وعشرين عاما فهو عاطس منذ عدة  
سنوات في حماة الرذائل • فقد اعتاد تعاظم الكوكابين والمورفين منذ كان عمره  
اثني عشر عاما • ولما سألته المحقق عن سيرته الماضية قال : ووجهه يطفح بشراً -  
انه كان أحب ولد في المدرسة وان آداه في سلوكه مع رفاقه كانت في عاية  
الانحطاط وان امه كانت تحرضه علي السر وتوسل اليه كل اسبوع ثلاث زحاحات  
من الوسكي كان يشربها كلها • وله يبلغ الخامسة عشرة من عمره حتي كان قد  
انعمس في الرذائل التي لا تحظر بال اسان • فادأعوزة المال عمد الى السرقة

ويظهر ان امه شعرت بفساد القاعدة التي حرت عليها في تربيته فحاولت تقويم  
خلقه فلم تستطع فأرسلته الى اوصاي امريكا الشالية • ويظهر انه قضى في لوزنجليس  
ثلاث سنوات لم يترك في خلالها موبقة الا ارتكبها حتي ضج منه جميع الدين عرفوه •  
وقد قال للمحقق ان في وسعي ان اتعرف أي امرى في العالم وفي بضع دقائق  
اصبح اعز الناس عليه • وقد تعرفت بنشارلي تشابن المعتل الشهير وفي اليوم التالي  
تخاصمت معه ففرضته ضرباً مبرحاً •

فسأله المحقق : وكيف استطعت أن تضربه وهو اكبر منك سناً وأقوي بنية ؟



فأحاه وهو يتسم ابتسامة الازدراء : انى استطع ان اقض روح اكبر رجل  
في العالم في بضع ثوان

ومن حسن حظ هذا الولد " ومن سوء حظ " انه جميل الوجه الى درجة  
غير اعتيادية . وذلك كانت النساء يتساقن في التعرف به وانه نقي واحدة ممن تعرفن  
به الا انهن منها الاموال الطائلة . ولما بقي في استطاعته ان يحصل على المال الذي  
يحتاج اليه ليفقه على شهواته عمد الى السرقة والقرصنة . وكان يرتكب جميع أنواع  
النفس في الميسر ، وقد قبض عليه البوليس الاميركي غير مرة ثم اضطرت الحكومة  
الاميركية الى نفيه . فعاد الى اوربا وأخذ يتنقل بين باريس وبرلين وغيرها من  
العواصم حيث كان يكثر من ارتكاب الجبايات المختلفة وبفلت في اغلب الاحيان  
من قبضة البوليس .

وأخيراً عاد الى ستوكهولم فتعرف بالشاب اريك فون اربن وماهي الابصرة أيام  
حتى نشأت بينهما صداقة متينة واصح فون اربن لا يطيق عدا صديقه ساعة  
من الزمن .

وكان فون اربن - كما قلنا - من اسرة عريقة في الشرف والثروة معروفة لدى  
الاسرة المالكة . وكثيراً ما دعا الملك هذا الشاب الى مأدب القصر فقد كان معروفاً  
بسمو آدانه وحسن عشرته . ومع ان عمره لا يجاوز الحادية والثلاثين فقد كانت له  
تجارة واسعة ، ولعله أعظم تاجر شاي في اسويديا . ومن غرائب الاتفاق انه ما  
كاد يتعرف بالكسندر كروجر حتى بدت أحواله المالية تتوء وتجارته تكسد . وماهي  
الاسنة حتى حلت به الخسائر وأصبح على شفير الافلاس . وكانت طلبات كروجر  
لا تنقطع فضاهاً - انه هو نفسه كان محتاجاً الى المال لينفق على المذات التي عوده  
اياها ذلك الصديق المشؤم

ولما نصب المال وتمثل لصاحبنا شبح الفقر كاد يفقد صوابه ولكن صديقه كروجر

هدأ روعه وزين له أن يحرق « مكتبه » وكان مؤمناً على الف وسبعة جنية فاطاعه فون اربين وأشعل النار في « المكتب » - فدفعت الشركة مبلغ التامين بلائسأهل لثقتها بزيادة أسرة فون اربين . ولكن ذلك المبلغ لم يكف الصديقين سوى شهرين او ثلاثة . فاضطرا أن يشعلا النار في منزل اخر لعون اربين في الارياف ثم قبضا المبلغ ادي كان مؤمناً عليه . ومن سوء حظهما انهما لم يتمهلا حتى يمر وقت يكفى لسيان هاتين الحريقتين بل ساولا اشعلا النار في منزل ثالث . اخذت الريب والشكوى تنسرب الى سرقة الغلمان وصارت تتبع روحت الصديقين وغدوانهما بكل تدقيق .

وضافت بهما الحيل فانفقوا على قتل رجل يدعي فلايورج كان سريكا لعون اربين وكانت حياته مؤمنة على مبلغ خمسة آلاف وخمس مائة جنية . واد لم يكن للرجل وارث في الدنيا كان قد أوصى بكل ماله وبمبلغ الفين انذ كور غون اربين . فزين كروجر صديقه ان يقتلا فلايورج ليحصل على مبلغ الفين وانفقوا على تنفيذ فكرتهما بخطة جهنمية تولاهما كروجر بنفسه . ذلك انه وضع ذات يوم قبيلة من الديناميت في أنومويل فلايورج . وكان هذا عازماً على الذهاب الى احدى القرى خارج ستوكهلم وكانت القبيلة ذات فتيلة من النوع الذي يتفجر في ميعاد موقوت . وكان فون اربين وكروجر يعتقد ان الفتيلة ستنسف الاونومويل وسائقه وفلايورج ولا تترك وراءها اثرأ يهتدي به البوليس . ولكن حاب فأله فان الفتيلة انفجرت في ميعادها استجاراً راعاً فسفت الاونومويل وصاحبه وقتلت كل الملاحين ادين اتفق انس مروا دقيقتئذ من هنالك ، ولكن سائق الاونومويل نجا باعجوبة وان يكن قد اصيب بجروح بليغة واصبح لا يعي شيئاً مما حوله . ولما تفي وعاد الى رشده واخذ المحققون يستجوبونه للوصول الى الحقيقة . وبعد عناء كبير اجملت الحقيقة فالتي البوليس القبض على الشابين المجرمين وشرع في محاكمتهما . ولا حاجة الى القول بان هذه

الحادثة قد ازعجت اهالي اسوج كلها لان احد المتهمين فييا صديق للحملك والناس  
كلهم يعطفون عليه لان معاشرته لا لكسندر كروجر احد اخلاقه واوصلته الى  
حضيض الشقاء ولا تزال القضية سائرة بسيرها الطبيعي

...

### مؤتمر المباحث الغامضة

عقد في منتصف حزيران الماضي مؤتمر للمباحث الغيسة في باريس امه جمهور  
كبير من العالم من جميع الاقطار وكان بين الحاضرين نساء وسيطات ممن يمتن  
بالعلوم النفسية ولا سيما تسال محاصة الارواح وما يتفرع منها ويظهر ان المؤتمر  
قام بتجارب من قبل استحضار الارواح لحمل ذلك احدي الوسيطات على  
الاحتجاج فوفقت وافت حطة جاء فيها ما يأتي :

اني احتج بكل شدة على افلاق الارواح باستحضارها في فرصة غير ملائمة .  
كما انني احتج على استحضار روح الشيطان ليلة امس حتى اصبح جو القاعة اليوم  
مشعاً بشدة الروح الشريرة شعر وجودها كيف وجها خطواتنا ولا بد ان جميعكم  
شعتم بذلك .

# موضوعات شتى اللغة العربية

في  
دواوين الحكومة

٣

٤٧ — ويقولون ( بعد الامان الطار في الدعوى قر الرئي عى كذا ، اي بعد تدبرها ونقصي النظر فيها وهذا غلط لأن الامان بمعنى الابعادية — امعن المسافر في الصحراء اي اوعس والطائر في الحومة عدو وقد يستعمل بمعنى الدابة سيفي الأمر مجازاً ، بل امعن في التقيب ومعنى في الضحك ، ما لاولى ان ينال للتعبير عن المعنى المراد سابقاً « اعم انما في الدعوى واعمل فيها الطار » دقتها .

٤٨ — ويقولون « تم بينهما عند الزحف » بدون ارجاع لم يرد وزن معلنة من هذه المادة ونماهي من الالفاظ العامة

٤٩ — ويقولون « مضى الامان الامر وفي الامر » « الدواوين » موضع الحاكم الامر الى فلان » .

٥٠ — ويقولون « لا يحل ان تعدى حدود وظيفتك » والصواب « يجب ان لا تعدى حدود وظيفتك » ولا يحل الفرق بين نفي الوجوب وجوب النفي .

٥١ — ويقولون « فلان تخرج من مدرسة الحقوق » اية تأدب وتدريب

والصواب « تخرج في مدرسة الحقوق » و « تخرج الطالب في الحقوق » تدرب به وتعلمه .

٥٢ - ويقولون « استألف منه سلفة » بالصم اي افترض فرضاً وهذا اصطلاح عامي انما يقال « استألف او تلف منه مالا » والاسم التلف ففتحين لاسلفة .

٥٣ - ويقولون « لا يخفان » ولا يخفى عنك ان الامر كذا ، فيعدون الفعل بنفسه ، والصواب « لا يخفى عليك » و « لا يخفى عنك » ومنه في سورة آل عمران : ( ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء )

٥٤ - ومثله قولهم ( اظهر التحقيق اموراً كانت محمية ) والصواب ( محفأة ) لان حفي فعل لازم لا ينشأ منه اسم مفعول بل ينشأ من أخفى .

٥٥ - ويقولون ( رحل ثوروي ) اي من اصحاب الثورة ولا حاجه لزيادة الواو قبل ياء السببة .

٥٦ - « بوبت الباع فيقولون » له في علم الحقوق باع طويل ( والصواب نذكيره .

٥٧ - وقولهم ( سبى عن يالى الغات نظركم الى كذا ) والصواب ( سهوت عن الغات نظركم الى كذا ) .

٥٨ - ويقولون ( كان الحائط متداعياً للسقوط ) والصواب حذف كيه السقوط يقال تداعت الحيطان اي انتصت وتبادمت او بليت . تصدعت من غير ان تسقط

٥٩ - يقولون « فقهه » و « فقهه » والصواب « فقهه » كذا على انه لم تفعل كذا )

٦٠ - ويقولون « وكفو لوظيفة » اي اعمل لها او قوامها ومعنى الكفو انظار والمعادل تقبل « وكفو » لفلان اي معادل له .

٦١ - يقولون ( يتكوا الامالي وسامة الصراب ) اي ثقها والصواب

فدحة بجذف الالف

٦٢ - ويقولون ( خصوصاً وان الدعوى لم تفصل مد والصواب اسقاط الواو على ان ما بعدها مفعول به خصوصاً .

٦٣ - - ويقولون ( مات فلان ولم يلد له بنون ) فيستعملون ولد لازماً والصواب ان يقال لم يولد له بنون .

٦٤ - ويقولون ( طعمه بندية ) كسر الميم وصوابها مندية بضم مسكون .

٦٥ - ويقولون ( بعد عقد خطوبة فلان ) والصواب خطبة بكسر .

٦٦ - - ويقولون ( بعد ان قتله سولت له نفسه باحراقه ) اي زبته له وسهلته وهونته والصواب سولت له نفسه احراقه بجذف الد .

٦٧ - ويقولون ( زيد لطيف من عمره نوع ) ير بدون قليلاً وهذا تعبير عامي

٦٨ - ويقولون ( سيصدر احراء الكشف وصدر شهر الحكم في الحريضة ) والصواب اجري الكشف ونشر الحكم .

٦٩ - - يقولون ( سعى في إيجاد وصيفة ) والصواب سعى في وحيان وصيفة .

٧٠ - ويقولون ( تحب عليك ترضيتنا ) والمقبول عن العرب بـ هذا المعنى ترضاه واسترضاه اي جلب رضاه وه يسمع عنهم مصدر رضى قال الراجز:  
اذا العجوز غضبت فطلق = ولا ترضاه ولا تملق .

والصواب اذن ان يقال : يحب عليه ترضيته او استرضاه .

٧١ - ويستعملون رضى على اصل او عزل وفي المعرفته يرضه رضى كسره ودقه وهي مولدة ولعلمها تصحيف رضى فاستعمل عزل في هذا المعنى اصح .

٧٢ - ويقولون ( اركن القاتل الى العرارة ) في كتب النعمة اركن اليه استأمنه ووثق به ومنه قول الشاعر :

اقارب كالعقارب في اذاها فلا تركن الى عم وحار

والصواب ( ركن الثمن في القرار ) أي من وسكن .

١٣ - ويقولون ( حيايه مريعه ) أي مريضة والصواب ان يؤتى بالحرد فيقال ( جنايه رائعه ) من راع ومنه قول عنترة العبسي :

ما راغبي الاحمولة اسام - اسد لدير تسف حب الجمه

١٤ - ويقولون ( ارتب بيه صحفه كلام المنه ) يريدون تلك والصواب ان يعدى بمن فيقال ( ارتب من صحفه كلامه ) ويقال ارتب واستراب اذا اتهمه ورأى منه ما يريه .

١٥ - ويقولون ( اسديته الشكر على اظهار الحق ) والصواب ان يقال ( فسيته حق الشكر على اظهار الحق ) وفي كتب الماعه سدى اليه اي احسن واسدى اليه معروفا اي صنع وقولمه اسديت فحبه واسرحت فُلجم اس - تمه ما ابتدأته من الاحسان .

١٦ - ويقولون مشرع ومفسر ان يسع القوانين وينها والصواب ان يقال ( شارع ومشرع ) او مشيئة الاستراع وهو السفر الخامس من التوراة وفي اللغة اسرع الطريق بينها وفلا في الماء احاضه فيه ( \* ) قل محمد بن بشر الخارجي :

لتارك كل امر كان يرمي عرا ويشرعي في السهل الرنق

والنق ين لم يرد لسوى الصرب باقنين وهو الطسور ولعة للرهم ينقاصرها .

١٧ - ويقولون ( استشكل الامر على القاضي ) اسئ التبس وفي كتب اللغة شكل واستشكل الامر التبس ولم يسمع استشكل بالمعنى المذكور من هذا الفعل .

١٨ - ويقولون ( فقد انحكوه عليه بالاعدام شهية الطعام ) والصواب ان يقال ( فقد شهوة الطعام ) وشاهيته ( ويقال رحل تهى اي تهوان ذو شهوة واكله شبيهه اي لذينة مشتهاة .

( \* ) الحقوق : هكذا في الاصل ولعلد اراد اشرع فلا في الماء احاضه فيه

٧٩ - ويقولون ( التي القبض على الشقي فلات و ) استفحل في هذا البلد  
 شر الاشقياء ) يريدون المحرم والجاني والقتلة وللصوص والشقاء في كتب اللعبة  
 الشدة والعسر وقيض السعادة، والشقي ذو الشقاء - ح انتقيا .

القدس اسكندر الخوري

البيتهجالي

\*\*\*

## خادم يصير حاكماً

بينما كانت باخرة انكليزية تغلق من ميناء كلكتا الهندي من نحو خمسين سنة  
 ابصر رجالها ولدا صغيرا يعمل في باخوتهم كمساعد نوتي يشخص الى المدينة الهندية  
 وهي تنواري وراء الافق ويقول بصوت مرتفع : بلاد الهند لن اعود اليك الا وقد  
 عينت حاكماً عليك . . . ولم يكن هذا الولد الحقير سوى الارل ردنچ حاكم الهند  
 العام اليوم

ونقول المجلة الانكليزية التي نقل عنها ما تقدم : انه سئل الارل ردنچ عن  
 صحة هذه الرواية التي تروى عنه فقال ان لا علم له بها ولكن الحقيقة انني كنت  
 مساعد نوتي في باخرة انكليزية تسافر من اسكترا الى الهند واني التحص الحبي الوحيد  
 الذي يستطيع ان يقول في العالم كله انه اصبح نائب ملك بريطانيا العظمى بعد ما كان  
 مساعد نوتي حقير .



## نفسية القاضي

شخصية القاضي هي «سهر النجس» في حكمه ، دة ملامه صاحب الساحة العليا في كل ما هو دائر حول الاحكامات القومية . هذه الشخصية هي مزيج من سمات الاول أن القاضي هو رجل القوت المطلق له . والى ان القاضي هو فرد عدى له ككل الناس طماع ومزاح وأحلاق وعادات كل العمدة فيها على الوعد الذي هو منه . اذن فاحكام القضاة تكون دائما متأثرة بشئئين اثنين : هما عقلية القاضي القوية ، ونفسية البشرية الطبيعية . بدخل القاضي في كل قضية من قضاء الاتهام ، عقلية القانونية فينظر الى المتهم لاول وهلة بعين القانون التي لا تنهين في الزمان ضد العقوبات . المحرم ثم لا يلت ان تعاوده نفسيته البشرية خلال التحقيق فيرى معه أمام امرئ له كل ما للناس من ظروف خاصة وظروف عامة ، وله كل ما للمناس من ضرورات وحاجات قد يبيح المخطورات . وهذه هي نظرة النفس الطبيعية التي لا تريد ان تكون حام غضب على رؤوس الناس ولا وسط عذاب في حياتهم . لكنه يكف من سمة أخرى ان يمس العدل والقاضحان الامن والسلا في دولة . فهو يحرص لئلا الحرض كله على «لايات المحرم من العقاب الذي يستحقه» ، ولذلك يعتمد «الاعمال» في نفسيات المتهمين لاستكشاف حياتها وما طويت عليه من حب ونشر والاحرام . وهنا نكون همة القاضي غاية في الدقة ، ومسئوليته عاية في الخطورة . بيده ميزان العدل . وفي كفتيه مستقبل اماس أحياء . وازاء هذه المسئولية تصير قيمة المدعى من مدركات وحيل ومعايات قد وصل الى ازاحة سترها اضرل وكتف الحقيقة

والقاضي العصري الذي يشعر بمسئوليته في دولته ، بل مسؤوليته أمام الله والناس

لا يهتم فقط بالوصول الى تقرير الجريمة ومعرفة مرتكبها، بل انه يريد ان يعرف او تعرف الدالة التي يمثلها في كرسى القضاة بمعنى آخر: لم وكيف ارتكبت تلك الجريمة؟ وامل هذا هو السر الذي حدى الحكومات الرافية التي تسير التمدن وتصانع الحضارة الى الغاء العقوبات الصارمة التي بقصد بها التعذيب الانتقامي حتى يضمن القاضي لنفسه استكشاف الجريمة على اسبابها ومبانيها وعلائها الأصلية في جو لا يعكره خوف المتهم أو رده من شح المصلحة المشتقة مما يشتمها من وسائل العقاب امور وثلة عن القرون الوسطى -

اذا جعل القاضي هذه النظرية قانون ضمن القوانين التي يحكم على المتهمين حسب نصوصها لم يبق عليه الا ان يدخل القضية حالاً من الشبهات التي تحول حول المتهم بحيث لا تكون لديه فكرة ان يجتمع في نفسه شعور من حابه لان القاضي اندي تكون لديه الفكرة او الحاسة نحو المتهم قبل التحقيق انما يظل ضول مدي الانهاء وهو متحيز لهذه الفكرة أو لذلك الاحساس مهما جدد ويحد في التحقيقات والتأنيج التي تبني عليه فمن العدالة واجبات العدالة اذن ان يكون القاضي بعيداً عن كل المؤثرات التي تخرج عن دائرة القضاء حتى لا يتأثر برأي فرد او جماعة ماء وحتى يكون سير العدالة في تيارها الطبيعي مضموناً.

ولقد قلنا ان لمية الثاني دحلا في حكمه أي ان لها قوة كقوة عقليته القانونية في هذا الحكم لأنه ليس الا اناس من الناس وقد ثبت على النفس كبنسر وغيره ان الانسان مسير شعور قل تفكيره بل ان هذا الشعور هو الذي يكون الفكر في محيلائنا جميعاً. وما دام كذلك كان الواجب ان لا ينتخب القاضي من ذوى العقول الكبيرة فحسب بل ومن ذوى المسميات المعتدلة ايضاً حتي لا يكون مزاجه الشخصي مع مزاج المتهم في طريق سوي او ضريق معكس. ففي كلتا الحالتين يكون لهذا المزاج أثره السيء في الحكم اما لصالح المجرم واما ضد مصالح العدالة. وأيضاً مادام الانسان مسوقاً

بالشعور قد كل شيء من الخطأ الذي يقع فيه بعض القضاة اليوم أنهم يحكمون على المتهم مرتكزين في حكمهم على ما استأنوه من أوكره دون مشاعره ، و خطأ هنا اوضح من ان يحتاج الى دليل ، اذ كثيراً ما نرى نفسيات لا بأس بها قد ألحقت بعقوبات صعبة ، و كثيراً ما نرى عقوبات كبيرة قد ركبت على نفسيات متوهة

وما دام القضاء قد دخل في هذا العالم لاصلاح المجتمع ، كان من وجب القاضي ان يعرف ما عليه حالات الجماعات المختلفة ليكون على علم بمؤثرات الحيوية التي تحيط بالمتهم ، والجو الذي نشأت فيه الجريمة ، و مقدار صلاحية أو فساد هذا الجو لاقتفاف الآثام ، و ما هو نوع العقوبة التي تؤثر في نفس المتهم فتصلحها وعلما نكوت التسامح في حالة كون المتهم ذا ضمير حنق !! سننتج من هذا ان القاضي يجب ان يكون رجل اجتماعي ، صالحي قدر مدهو رجل منطقي وقانون ، وان يفهم انه ليس اداة انهام وانما هو رسول الحق وملاذ المطعومين ؛ و رجل الاصلاح ومهذب المحرمين ؛ واما تطبيق المواد كما هي على التهمة فوسيلة رلية لا تليق ب مقام القضاء المصري

حافظ محمود

خريج كلية الآداب

## انحطاط القسطنطينية

بقلم الكاتب الاجتري غوليملوف - ١١١٩

ان جميع الالتزامات التاريخية تترك وراءها بعد ان تمر آثاراً وانفاً بعدد غير قليل من المدن المنيعة والحديثة - فقد كانت هذه المدن التي صممتها التاريخ تخفي وتزعم ان اليوم هي التزامات من حديد - ومن بين هذه المدن يجب ان نعد شقيقة رومة المعروفة وهي التي مدينة من بين المدن الكبرى في اوربا من اسعدنا الحروب كانت مدينة الحياة المنيعة التي تسمى بالحديثة القسطنطينية تلك المدينة التي ظهرت لأول مرة في التاريخ حوالي - ٣٣٠ من التاريخ المسيحي باسم رومة الجديدة - وهي التي لم تدم - ١٤٥٣ - عشرة قرون - مدينة اعلمت هي تلك الدخول في دور الانحطاط - وفي تاريخها لا تزال في الطفرة - ولا زالت الى هذه الساعة سنين سوف لا يرى من هذه المدينة الا سحابة البان كوفي الحار في العبد - المظلم الامارة الاثنية - فتدعي اوربا لعشة من سواد اتر - اقرة وثماصاتهم الذين هذان استرحموا صممتهم المنيعة الجبلية اما ان يا حو حاتم ان اعاد احلافه زاد في دعتهم كما كانت متحدة فقط من نعمت توري تمامه المملوك المتعبدون مواسم العرب واكن هن هذين احدين ثم على ان من اعراة - التعقد كما يار - ان انقطنطية - كبرى وقد مطلع لا حار والعرض الاسمي - ممكنة من ان - ماسيا ولهذا السبب دنا طين كبر يارق روميه كي

يقوم على ضمان ... ..  
 المملكة بعيدة عن ... ..  
 الشرق الواقعة الناصرة في ... ..  
 حيث ... ..  
 كبرها ... ..  
 ... ..  
 ... ..

لقد كانت القسطنطينية في عهد ... ..  
 وفي كل الازمان مركزاً سياسياً كبيراً ... ..  
 والحكم ... ..  
 الى ... ..  
 ... ..  
 ان اترك اقره بمحاولتهم الخط من ... ..  
 ... ..  
 منذ الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ ... ..

ماتلكه من الاراضي في الجبال الاوربي ... ..  
 ترك ... ..  
 انت عدم التوازن واخلاء بين الهيكل والرأس كانت ... ..  
 ... ..  
 وكيف يستطيع الاتراك ... ..  
 فيها ... ..  
 الاوربيين لا يتركون ... ..  
 ... ..

انه ليس هو الرئيس اذ هو حي للحق، وليس يده السلطة العليا او ليس هو المرجع فيما يتعلق بالطقوس الدينية والادبية . وليس للخليفة اقل سلطة دينية بالمعنى الصحيح . ان المسائل الطقسية ، لمدينة هي على غاية من الساطة في الديانة الاسلامية « دين الفطرة » منها في الكنائس المسيحية . وقد تقررت هذه المرائض والسين من طرف علماء لدين من المسلمين ونوعم فيها اصحاب المذاهب ان الخليفة عند المسلمين هو قائد المسلمين . اي انه الرئيس الحرفي الذي يجب عليه الدفاع اما بالحرب او بالطرق السياسية عن مصالح اسية العليا حتي في خارج الاراضي والبلاد التي هي تابعة له بصفته حاكم زمني . وهذا الواجب عليه مسحة دينية . وجميع المسلمين وفيهم الشعوب غير الخاضعين له بصفته سيد . قدّمون للخليفة واجب الاحترام والتبجيل كتمجس مقدس . بالخليفة اذن تمت فيه الساطة السياسية والحربية مزودة بمهمة دينية فهو اسمه مجدي تطالب منه دينه بعض الوحيات ووجه الساطة المقدسة ولهذا السب فان الخليفة اذا اراد ان يكون تنصيبه مشروعا يجب عليه ان يتكلم وسائل الدفاع عن صوايح الاسلام اي ان يكون ملكا على حكومة قوية مستقلة ان الخليفة الذي يتحمله بعض رجال السياسة الاوربيين والخليفة الذي يأتمر بوامر حكومة مسيحية ككري ليس الا رجل حيالي لا صفة له ولا وجود

ان الملك المسلم الذي تخميه دولة مسيحية ككري لا يحس خيانة شرعي حتى ولو قام بجميع الشروط الدينية المطلوبة منه . بعد ان سقطت الدولة التركية لم تبق دولة اسلامية يصح ان يكون ملكها خليفة فالخليفة قد توارث كما قد زالت الملكية الاوربية في الحرب العامة . ان اترات اقرة لم يقتلوها . كهمم كتبوا صك وفاتها ان المخطاط القسطنطينية السياسي الذي بدأ به اينمار على مرأى مما سبقه المخطاط اقتصادي عظيم . ومد اشأت القسطنطينية كانت اكثر ازدهارا من رومية نفسها اي مركزا صناعيا وتجاريا كبيرا . كتيرين من الصناع والحياكين والصائفة

واعداديين ومسحرجي . . . الخ العظيمة والفسانين والمزخرفين والرسميين كانوا يعيشون في رومية في عصرها الذهبي وكانوا يشتغلون فقط لاعتياء تلك العاصمة وكل مصنوعاتهما كانت لا تصدر كما كان يفعل صناع الاسكندرية واطاكبة وقرطاجه وصناع بلاد الغول وابطاليا الشمالية وكانت رومية تستورد كثيراً من الادوية التي كانت تصنع في اولايات لان ما يصنع عندها كان لا يكفيها . اما القسططينية فقد كانت دائماً مركزاً صاعياً تستورد وتصدر ادوات لزيينة والتبرج ومنذ البدء كثيرون من الصناع هاجروا اليها وتوطنوا فيها كي يقوموا بتقديم جميع ما يلزم البلاط المملوكي الحديد من لباس فازدهت الصناعات عدة قرون فيها . ولم يوجد قسطنطين عاصمة جديدة فقط بل حاق ملاحاً حديداً للمدينة التي كان لها تأثير عظيم . وبينما كانت اوربا غارقة في وحشتها كانت القسططينية دائمة على صنع وايجاد وتحسين الاعمال والفنون التي اُلفت منها المدينة القديمة . وقد كانت اعمالها العجيبة قد استوجبت اعجاب اوربا

وفي عهد الصليبيين وصهارحال شهير اسمه الرب شيامين دي تودل بقوله :  
 " يوجد في هذه المدينة حركة اعمال سطحة وذلك لان المهاجرين والتجار قد قصدوها من جميع انحاء الكرة الارضية وتوطنوا فيها . فنجد فيها تجار مدينة بابل ومن النهرين وصناع اتوا من مديـ و بلاد الفرس وآخرين قصدوها من مصر وبلطايين فضلا عن الروس والهنجارين والبلغاريين والرومانيين والاسانيين ولم تكن تشبه نسطية غير مدينة بغداد عاصمة المسلمين "

ان هذه الحركة الصناعية الكبيرة غرز الاكتساح التركي عن ابادها وظل الصناع يشتغلون في صاعاتهم على اختلاف اجناسهم يودن وارمن ويهود وعجم . ولما جاء القرن التاسع عشر ادي اتحف العالم متحولاته اميكانيكية وظهر فيه التفوق الصناعي الاوربي

المصانع على ارسال الخبائر الى الامم المتحدة  
في سائر المجالات الصناعية  
للاطلاع على احوالها  
والتعاون في تحسينها  
والتعاون في تحسينها  
والتعاون في تحسينها

الاعدام في الولايات المتحدة

هذه الجرعة



## باب القرارات

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستئناف

في التمييز

(القرار في ١٨ تموز ١٣٢٩ رقم ٨٢)

إذا تبين أن مستدعي التمييز ادعى بغير حقه - بطل سند الكفالة الذي هو من جملة الشرائط التمييزية والملزمة إعطاؤه مع أوراق التمييز وفقاً لمادة (٢٢٣) من قانون المرافعات الحرفية ولم يطل التمييزيات القدية - يجوز أيضاً أن هذه الحالة موجبة لرد استئنافه .

(القرار في ٢٩ تموز ١٣٢٩ رقم ٨٥)

إن القرار الاستئنافي الصادر بفسخ الاعلاء لا يثبت إعادة الدعوى لمحكمة البداية بداعي أنها من حملة وصاف المحكمة استسمية لا يجوز تمييزه على حدة حسماً جاء في المادة القانونية الملحقة ذيلاً قانون المرافعات الحرفية ، وذلك لأن القرار المذكور لم يكن قراراً قطعياً .

(القرار في ١ كانون الأول ١٣٢٩ رقم ١٣١)

إن سند الكفالة الذي يعطى لأجل تمييز الدعوى يكون مستصراً للخصوص العائد له فلا يعتبر عند تمييز حكم صدر لاحقاً ، ولا يمكن استدعاء التمييز الواقع على الحكم الثاني هو دعوى مستقلة فإن سند الكفالة لا يكون شاملاً لها ، وإن أعطى الكفيل استدعاءً قال فيه إن كفالته باقية .

( القرار في ١ مارت ١٣٣٠ رقم ٦ )

لا يجوز الاعتراض على المقررات التمييزية .

( القرار في ٨ مارت ١٣٣٠ رقم ٩ )

إذا كانت مشروعة في بركة التحكيم المنظمة والموقعة من قبل الطرفين إن الحكم الذي يصدر عن المحكمين غير قابل للتمييز ولا يكون الحكم الواقع قابلاً للتمييز .

( القرار في ٢٩ مارت ١٣٣٠ رقم ١٨ )

إذا كان سند الكفاة الذي هو من حملة الشرائط التمييزية قد تنظم بتاريخ مقدم على تاريخ الاعلام المميز لا تكون الشرائط المذكورة - الملة من النقص بالنظر الى ان السند المذكور غير وافر بالمقصد القانوني .

( القرار في ٢ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٠ )

يسوع لمستدعي التمييز ان يراجع التمييز بشأن المقررات التي تصدر من المحاكم الابتدائية منضمة الاصرار ضد قرارات التمييز بدون ان يحرص لاقضاء مدة الاستئناف اذ لا يوجد جواز قانوني لتدقيق امثال هذه المقررات استئنافاً .

( القرار في ١٢ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٥ )

إذا لم يميز المحكوم عليه الحكم الصادر بحقه قبلاً لا يملك حق التمييز بالمقابلة عند تمييز قرار الاصرار الصادر نتيجة المراجعة التي تجري ساء على القضاء الواقع .

( القرار في ١٦ مابس ١٣٣٠ رقم ٤٢ وفي ٩ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١٠٠ )

ان التدقيقات التمييزية التي تجري عند تمييز الاعلام الصادر برد استدعاء الاعتراض على الحكم تكون سارية على الاعلام العمالي ايضاً .

( القرار في ٢٢ حزيران ١٣٣٠ رقم ٦٠ )

ان تمييز الاعلامات العمالية قبل ان تنقضي مدة الاعتراض مخالف لحكم المادة (٢١٧) من قانون المرافعات الحقوقية .

(القرار في ٦ اغتوس ١٣٣٠ رقم ٢٩)

اذا كان التوقيع في ذيل سند الكفالة الذي هو من جملة الشروط التمييزية والمقتضى اعطاؤه مع الاوراق التمييزية تقتضى المادة (٢٢٢) من قانون المرافعات الحقوقية غير مصدق لا يكون الشروط المذكورة سالمة من النقصان .

(القرار في ٢٥ ايلول ١٣٣٠ رقم ١٠١)

لا يجب عند دعوى التمييز التي تقع بالمقابل ابقاء شروط تمييزية على حدة .

(القرار في ٩ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٠)

لما كانت الاعلامات التي يحري فهم قراراتها عياناً بعد ان تكون التديقات قد حوت والمحاكمات قد حتمت بمحسود الطروحين تعد من قبيل الاحكام الوجيهة فلا يؤثر فيها استدعاء التمييز المعطى بحق الاعلام الاحير الذي يضمن رد استدعاء الاعتراض على الحكم مالم يقع تمييز الدعوى خلال المدة القانونية اعتباراً من تاريخ التبليغ .

(القرار في ١٨ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٤٠)

ان المادة القانونية المدخلة دليلاً لقانون المرافعات الحقوقية تقتضي بان كل قرار يصدر من المحكمة لا يجهز تمييزه لوحده بل يميز مع الحكم القطعي الذي يصدر باصل الدعوى .

(القرار في ٢٤ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٤٣)

يجب ان يكون توقيع الكفيل الموضوع على سند الكفالة - الذي هو من جملة الشروط التمييزية - مصدقاً من قبل كاتب العدل وفقاً للمادة (٢٢٢) من قانون المرافعات الحقوقية وان كان السند المذكور مصدقاً من عرفة التجارة .

(القرار في ٨ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٦)

ان الحكم الصادر بحق مديري شعبة مصرف (بك) في محل ما لا يسوغ تمييزه من قبل مديري شعبات المصرف المذكور في المحال الاخرى .

(القرار في ١٩ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٧٩)

ان المدعوي المرحلة في المادة (١١١) من قانون النفوس مزعم رؤيتها في المحاكم البدائية لم تكن مقهورة على تصحيح السن ان هي شاملة تصحيح القيد ايضاً . ولما كانت المادة الثالثة من القانون المذكور تنص على انه يجب ان يكون سجل النفوس حاوياً محل الولادة فان الا لام الصادر بشأن رد المدعى المقامة بحق تصحيح محل الولادة قابل للتمييز .

(القرار في ٢٦ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٨٧)

لما كان مصرحاً في المادة (١١٣) من قانون التجارة بانها اذا كان الوكيل (سنديك) متعدداً يجب ان يوقع باسمه سوية في كل حال فان اعلام الدعوى الحاركة بخضور كبتس لا يمكن تمييزه بالاستدعاء المعطى من قبل احدهما لوحده .

(القرار في ٣ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٠ في ١٩ اكتوبر ١٣٣٢ رقم ٧٤)

اذا توحيد مسراحة في سند الكناه لذي هو من حملة الشرائط التمييزية تتعلق شأمن الضرر وحسرة للخصم يرد استدعاء التمييز .

(القرار في ٥ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٥)

اذا تأخر اعطاء الرسوم التمييزية الى ما بعد انقضاء مدة التمييز يرد استدعاء التمييز وان كانت الاوراق التمييزية قد اعطيت وتسجلت خلال المدة المذكورة .

(القرار في ١١ شباط ١٣٣٠ رقم ٢٠٠)

ان القرار الاستثنائي المتضمن مسح القرار الصادر بداءة رد الدعوى من جهة الوظيفة - قابل للتمييز .

(القرار في ٢١ شباط ١٣٣٠ رقم ٢٠٦)

(١) الملاكات معاملات تصحيح السن غير تابعة للتبليغات القانونية فلا تجري المدة بشأن تمييزها.

(٢) ان تقرر الاعلام المتعلقة بدعوى تصحيح السن يجري تنفيذ استدعاء وفقاً للحادة (٢٢١) من قانون المرافعات الحقوقية اما الورقة العادية بطلب التمييز فلا تقوم مقام الاستدعاء.

(القرار في ٧ مايس ١٣٣٢ رقم ٣٣)

(١) ان طلب اعادة المحاكمة لا يكون مائلاً لتمييز الدعوى.

(٢) اذا صدرت اعاده المحاكمة في دعوى ما وصدر قرار برد الطلب المذكور لعدم وجود اسباب قانونية فلا يكون ذلك مانعاً للتنديقات التمييزية في الاعلام الصادر من محكمة الاستئناف بتلك الدعوى.

(القرار في ٢٨ مايس ١٣٣٢ رقم ٤١)

اذا لم يمر لمستأنف عليه القرار الاستئنافي المتعلق بان الحكم الابتدائي قابل للاستئناف لا يمكن التدقيق في القرار المذكور تمييزاً لمجرد ان المستأنف طلب تمييز الحكم الاستئنافي الصادر باسناد الدعوى.

(القرار في ١٦ حزيران ١٣٣٢ رقم ٥٢ وفي ٢٧ حزيران ١٣٣٢ رقم ٥٥)

اذا ردت محكمة استئناف الاستعراض الوارد بحق الوضعية وقضت مع ذلك الاعلام لاسباب مبررة ثم طلب تمييز الحكم الصادر بتبعية المرافعة التي حثرت ثانية بعد النقض لايسوغ تعديده لاعتراض طالب تدقيق القرار الصادر منه لان ذلك عبارة عن تكرير اعتراض سبق رده تمييزاً فلا يكون حديراً بالاستماع.

(القرار في ٢٦ حزيران ١٣٣٢ رقم ٥٤ وفي ٢٦ تموز ١٣٣٢ رقم ٦٢)

ادعى عند الاستئناف امرار المدعى في الصادر بر الدعوى مرور الزمان عليها

فإن القرار لدعتها محكمة الداءة غير قابل للتعيين على حدة بل نظر الى انه لا يتضمن قراراً قطعياً . وذلك وفقاً المادة القانونية المدخلة دليلاً لقانون المرافعات الحقوقية التي تقضي بأنه لا يمكن استئناف وتبرير قرار من قرارات المحكمة لوحده مهما كان نوعه بل يجوز استئنافه او تغييره مع احكام القطعي الذي يصدر بصل الدعوى .

( القرار - في ٩ تموز ١٣٣٢ رقم ٥٧ )

لما كان مصرحاً في المادة الاولى من القانون الموقت الصادر بتاريخ ٤ تشرين الاول سنة ١٣٣٠ بأن ( ما حدث بين الرعايا العثمانيين وبين الاحاسنة قبل تاريخ ١٨ ايلول ١٣٣٠ من الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالتمسكة بما فيجته اكثر من الف فرس او بمقولات والتي لا تزال قيد النظر والتدقيق يسعي انجازها بحسب الاصول المرعية حتى الآن ) وكانت الاصول المرعية في هذا الباب تقضي بعدم جواز تعيين امثال هذه الدعاوي فلا يجوز تبرير الدعوى الحادثة بين شركة عثمانية وبين اجني والتي وجدت لا تزال قيد النظر في ربيع ١١ ايلول ١٣٣٠ المذكور الذي هو مبدأ الغاء الامتيازات الاجنبية .

( القرار في ٩ اغسطس ١٣٣٢ رقم ٧٣ )

لما كانت المدعى القاوية لا تخري بحق الاعلام القابل للاستئناف الذي لم يبلغ فإن المادة « ٢١٧ » من اصول المرافعات الحقوقية تقضي به لا يجوز تعيين اعلامات كهذا ما لم تحصر المراجعة شأنه بحكمه لاستئنافه بقطر الحق لديها .

( القوار في ١٧ ايلول ١٣٣٢ رقم ٧٩ )

ان المادة القانونية المدخلة دليلاً لقانون المرافعات الحقوقية تقضي انه لا يجوز استئناف او تعيين المقررات التي تصدر من المحكمة على حدة مهما كان نوعها بل يجوز استئناف او تعيين تلك المقررات مع لاحكام القطعية التي تصدر من المدعى المتعلقة بها وعلية اذا عقدت مصالحه ( فوقورداتو ) مع المتأخر على ان ترك امه به الموحودة للكفيل

ووجدت الاموال المذكورة غير كافية لتأمين حقوق اصحاب المطالب المقيدة والمسجلة  
مطالبهم او الذين يطهرون في بعد ، وجب على المحكمة التدائية ان تنظر الى هذه النقطة  
بعين الدقة وتمنع عن تصديق العقد او رفع ، و اذا كان تصديق العقد المذكور يقع  
محالاً للقانون فلا يسوغ ثمة الا الاستثناء في المتضمن من الاعلاء لالتدائي واعادة  
الدعوى الى محكمة الدائرة على حدة لانه لا يجوز قراراً قطعياً .

\*\*\*

### الموسيقى في السجن

حكم داسجن في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة على المستر هاري مسنود جراس  
وهو من العازفين على البيانو المشهورين بحسن التوقيع فسمح له رئيس السجن بتسييف  
اذان المسجونين فقبل مشترطاً اذاعة اعائه رللاسكي الى دائرة معينة في المدينة .  
فاجيب الى ما طلب ، وكان كل يوم يتلقى عشرات من الرسائل البريدية والتلفرافية  
بالاعجاب بتوقيعه

وقد خرج من سجنه فتهافتت عليه تركت الموسيقى واللاسكي للعمل عندها

## قرارات فلسطين

المستأنف :- فوزي ومرتضي اولاد سعيد بعيش : نابلس

المستأنف عليه :- ناجي الرعبي من نابلس وامين الحفار من الشام

الحكم المستأنف :- وجاهي صادر من محكمة اراضي السامرة والجليل

٤ - ٣ - ٢٤ يتضمن الحكم برد دعوى المدعيان المقامة على المدعي عليهما بطلب عدم المعارضة لهما في الحائط المرفور بداعي ان هذا الحائط لم يدخل في المبيع اية بالدار المباعه وتضمنيهما الرسوم والمصاريف .

قرار : لدى التدقيق تبين ان المستأنفين بنيا قسما من حائط غرفة علوية على حائط اما ان يكون بأجمعه ملك المستأنف عليهما او مشتركا بين المستأنفين والمستأنف عليهما .

فاذا كان ملك المستأنف عليهما يكون المستأمنان معتمدين واذا كان مشتركا فان حقوق المستأنف عليه محفوظة للفقرة الاولى من المادة ( ١٢١٠ ) من المحلة وعلى كلا الحالتين بالاستئناف ساقط غير وارد . تقرر تصديق الحكم الابتدائي مع المصاريف وثلاثة جنيهات مصارفات سفرية تحريراً في ٢٣ - ١٢ - ٢٤

المستأنف :- الحاجة مدلة بنت محمد القار - الرملة

المستأنف عليه :- حليل ومحمد واخيه ولطفه اولاد المرحوم عبد الله النشائي النحاس ووالدهم بنت محمد القار .

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تملك يافا في ١٧ - ١ - ٢٤



يتضمن الحكم بعدم صحة البيع المدعى به بغيره من الساكنين له بها  
ورد دعوى المتألفه ومنع معارضتها للعتاة . . . . .  
المحاكمة .

قرار ١٣٨

من تدفق . . . . .  
(١) أن محكمة الأراضي وجهت اليمين على المدعى . . . . .  
اذ ان الدلائل التي وردت في الدعوى اعينها . . . . .  
(٢) ان شهادة الشهود الموصحة في دعوى الوحدة لا تضمن بكون حصول  
البيع من طرف المدعى عليها اذ ان قول الشهود يتضمن ان المدعى عليها كانت قد  
وكلت احادها بالبيع بما يراه مناسباً . . . . .  
وصحيح وانقر وضع الحكم الاتفاقي وتسجيل حصص المدعى بها على اسمه مدعية وتجهيل  
المستأنف عليهم الرسوم والمصاريف النظامية على ان يمهدهم القرار بوسطة محكمة  
صلح الرملة في ٢٧ - ١٣ - ٢٤

رقم القرار ١٤٠

المستأنف : الحاجي شكري ومدي الديني بوكاه عن حصة راملة يعقوب  
عودة الوصية على اولادها القاسم بن عيسى وحضرة من رام الله  
المستأنف عليه : مريم وحنا وكاترينا اولاد عودة جريس فوحات من رام الله  
الحكم المستأنف : وحاجي صادر من محكمة اراضي القدس في ١٣ - ٦ - ٩٣٤  
يتضمن الحكم اشتراك الطرفين في عقارات الاراضي الكروية المتنازع عليها لكونها  
متروكة ومقولة عن مورث الطرفين عودة وقيد الاملا - جميعها اختلف عليها وغير  
اختلف عليها في سجلات الطابو على اسماء الطرفين رتبة عودة حسب حصصهم  
الشرعية والنظامية وتضمنين الطرفين معاريف المحاكمه ماضفة .

## القرار

تبين ان الدعوى متكونة بين افراد عائلة ترجع لورث واحد مخصوص عدة قرارات مختلفة النوع والمدعيات مريه وحده وكاثر يبا يدنين ان زوجة اخيهما حلوة بالوصاية على اولادها القاصرين تنازعهم في العقارات المذكورة المورثة عن مورثهم جميعاً .

وحده المذكورة تعترف بان لها حق في بعض العقارات ولكنها تنكر حقهم في القطع المعروفة بعين المزاريب ، القروس ، العرينة ، طريق ابو عصفور ، شتل الشاشا ، طريق ابو عدس ، سفر زبانة ، مدعية ان القرارات المذكورة مشتراة من اصحابها بعد وفاة المورث الاصلي باسم زوجها يعقوب وتسقيقه يوسف وقد ابرزت عدة سندات بيع عادية وقيد وركو تأييداً لدعواها

المدعيات لم يكن الشراء ولكنهن يدعين انه لم يكن . قبل زواج المدعية واخي يوسف ال وقع من قبل والدته ومن مال المورث الاصلي فيقتضي ان يكون للجميع بحجة كون زوج المدعية كان صغيراً حين الشراء .

فمحكمة الاراضي استمعت بينة شخصية على ذلك وعليها حكمت بان القطع المذكورة مشتركة ايضاً ولدى استئثار القرار المذكور من قبل حصة ادعت بان استماع المحكمة شهوداً على ما هو صريح بين السندات المذكورة غير قانوني وعلى فرض صحة الشراء من زهرة زوجة المورث فشرائها لأولادها المذكور دون لآلث لم يكن من اسباب الاشتراك طاللة ومنع الحكم وتعديله اوفقاً صراحة السندات المذكورة .

ولدى المداكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية .

تري المحكمة ان سماع المحكمة البينة الشخصية عند المصراحة الموجودة بين السندات المذكورة مع اعتراف المدعيات بالشراء بعد وفاة المورث لم يكن موافقاً

للقانون وأما الاعتراف بالشركة لا يؤثر على حقوق أولاد أخيهين الفاسرين ولذلك تقرر  
فسخ الحكم من جهة اعتبار القطع المذكورة مشتركة بين المدعيات والمدعى عليهما  
فقط وتعديله برد دعوى المدعيات نصف قطع الاراضي المشتراة بعد وفاة المورث  
باسم زوج المدعية مروه قيدها على اسم ورثته توفيقاً لاحكام الارث والانتقال  
بدائرة الطابوا ضمن الحدود المحررة في سندات البيع المذكورة وتضمن المستأنف عليهن  
مصاريف المحاكمة واجرة المحاماة ثلاثة ليرات وفهم علماً للطربين يوم صدره الموافق  
٣٠ - ١٢ - ١٩٢٤

## رقم القرار ٤١

المستأنف : مسعود يعيش بن مسعود - طبريا

المتأنف عليه : ابراهيم اسوين وزوجته حنة بنت اسماعيل : طبريا

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة اراضي حيفا في ١٤ مايس سنة ١٩٢٤  
يتضمن الحكم برد دعوى المدعى المستأنف المقامة على المستأنف عليهما المتضمنة طلب  
تسجيل نصف الارض المدعى بها والانية المقامة عليها المبنى حدودها وموقعها في ضبط  
الدعوى وتفضيحه مصاريف المحاكمة :

## القرار

حيث ان الاستئناف تقدم بعد مضي المدة القانونية فقد تقرر رده استناداً على  
لائحه اصول المحاكمات لحاكم الاراضي المأرحة في ١٥ - - ٥ - ٢١ المائة (٨) منها  
قراراً وجاهياً اعطي وفهم علماً في ٣١ - ١٢ - ٢٤

## رقم القرار ١٤٢

المستأنف : مديري الملاح محمود النش - الخليل

المستأنف عليه : عبد الفتاح قشمر

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تملك القدس في ٢٨ - ١ - ٢٤

يتضمن الحكم برد عملي التنازل عن امتناعه عليه ومنع ممارسته بالأراضي  
المتنازع عليها وتضمينه المصاريف

### القرار

لدى المداخلة والصديق بين الـ لا يندف واقع عند المدة القانونية ولذلك  
قرررده وتسميته حكم لا يندف وتضمينه المصاريف المحاكمة تحريراً

٢٤ - ١٣ - ١٨

\*\*\*

### نشوء الدولة الحقيقي

نشوء الدولة الحقيقية هو الذي يتولد من واقع في الواقع وهو ليس المعروف  
طريقة نشوءه من خلال ما يندف من نظام نشوء ولا في احتراع  
ورد من الأمر في نشوءه من واقع في الواقع وهو ليس المعروف  
منه لآخرى من نشوءه من واقع في الواقع وهو ليس المعروف  
تسبب له من نشوءه من واقع في الواقع وهو ليس المعروف  
نشوءه تدريجياً بمرور الزمن

# قرارات محكمة التمييز

— في لبنان الكبير —

دائرة الحقوق

قرار رقم ١٤٧

تصديق حكم محكم بدفع من ساعة سلمت للتصديق ومرفت من مستلمها

انما المدعى عليه لم يستدع اثبات السرقة ولا اثباتها

في اليوم الواقع في ٢١ من سنة ١٩٣٥ تشكلت دائرة حقوق محكمة التمييز في لبنان الكبير من حضرات الرئيس المبرور اميه والمستشارين محاييل بك البستاني وراحي بك في حيدر بحضور القاضي امه الله الواسع والكتاب محمد امدي عزالدين، عاين في المقرة الحكيمة الصادر من محكمة صلح اللاذقية في القضايا الاحدية بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٥ بالدعوى بين مستدعي التمييز نعمه الخوري وبين المميز عليها مرغريت جديل وفتحت الجلسة علناً بعد ان تم استئذان محاييل بك التقرير الذي طرعه من المرافعة وسمعت مظاهره المحامي المدعي اعطى القرار الآتي:

لدى التدقيق والمذاكرة

طوعت المقرة الحكيمة الواسعة الصادر في ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٥ من حاكم صلح اللاذقية في القضايا الاجنبية بين مرغريت جديل ونعمه الخوري وقد حكم بوجوبها على نعمه ان يدفع الى مرغريت المدعية مبلغ اربع مائة وثمانية ذهباً بعد عدم امكانه تسليمها 'ساعة اني سلمته ايضاً لاجل اصلاحها' ودوايع استدعاء

التمييز المقدم في ٣ تموز سنة ١٩٣٠ من نعمة الخوري ضد الحكم المذكور مع  
الاسباب التمييزية وقررت مطامعة المحامي العام الخطية  
« في الشكل » حيث ان التمييز قدم حسب الاصل في مدته التقاوية فهو مقبول  
في الشكل

« في الموضوع » حيث تبين من محضر الدعوى والفقرة الحكمية الممييزة ان  
نعمة الخوري يدعى تسليم الساعة التي سلمته ايها لاجل اصلاحها زائماً انها قد  
سرفت ولئن رضي ان يدفع ثمن قيمتها ثلاث ليرات عثمانية ذهباً ٠ وان المدعية  
تمسكت بان قيمتها اربع ليرات عثمانية ذهباً وحيث ان مستدعي التمييز قد ادلى  
للتمييز باسباب ثلاثة هي :

(١) بطلان تطبيق المادة ٢٠٩ من المجلة لان السرقة هي قوة عالية  
تشكل عذراً شرعياً ان رضاه بدمع ثلاث ليرات عثمانية ذهباً لا يشكل  
اعترافاً بالمسؤولية

حيث ان هذا السبب لا يعنى قبوله لان مستدعي التمييز لم يثبت ان مدع  
اثبات السرقة التي تصردها حتى لو اثبتا كل الواجب عليه اثبات عدم قصيره  
في الوفاية منه

(٢) انه قد كان من الواجب على حاكم الصالح اخير السير في الدعوى الى ما  
بعد ظهور نتيجة الدعوى الجزائية المتقدمة على الاثر المزعوم حيث لم يظهر من اوراق  
الدعوى ان دعوى التعويض السرقة اقيمت من نعمة الخوري

(٣) ان الحكم باربع ليرات عثمانية ذهباً فيه تجاوز وعدم الاستناد الى صلب  
حيث ان هذا السبب الاخير لا يمكن قبوله كدافعة لانس الخاتمة في الاساس  
قد عين بناءه من السلطة في حكم استوفى العاين مقدار التعويض الواجب للمدعية  
وذلك بناء على اعتراف نعمة الخوري ذاته المثبت في محضر الدعوى

## لهذه الاسباب

بعد استماع تقرير استشار المندوب ومطالبة المحامي العام ديس في جلسة هذا  
التهار العنيفة وما تموضه في سرفه لهذا كرهت محكمة التمييز هنا بجماع  
الرأي قبول التمييز في الشكل فقط وردده الاساس وفي النتيجة تصديق الحكم  
المميز والميجاب الخرج على المستندي وان يوه بخلاصة هذا القرار التمييزي على هامش  
الحكم المميز في ٢١ ك ١ سنة ١٩٢٥

## قرار رقم ١٤٩

نقض حكم استثنائي بدعوى بيع ادبي المشتري انه  
يتم تسليمه جميع سندات الطاو انسية ارفاقها في  
مقاولة البيع والشحكة له تدفق فيما اذا كانت هذه  
الارقام هي داخله في السدت الجديدة التي تسلمها  
من دائرة الطاو انما استمرت ان البيع قد وقع ليس على  
عقارات مروحة سندات معينة بل على عقارات داخله  
ضمن حدود معينة .

طلعت دائرة حقوق محكمة التمييز في شأن الكبير لاعلاء الصادر من محكمة  
استئناف الحقوق والتجوز في بروت تنا يخ ١٠ آب سنة ١٩٢٥ رقم ١٥٤ بالدعوى  
بين مستدعي التمييز نصري فصول غصوب وبين المميز عليها سليم ديمتري بولاد  
وزوجته سلمى مسديه واستدعاء صحت تبيده المقدمه من نصري المذكور وجميع  
الاوراق المتعلقة به وبناء على طلب المتداعيين المرافعة الشفاهية بهذه الدعوى سطر  
للطرفين ورقمنا دعوة تعين لهم فيها الحضور الساعة ١٠ قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في  
١٥ ك ١ سنة ١٩٢٥

وفي اليوم المميز المذكور فتحت اجلسة علناً مoulana من حضرات الرئيس نجيب

لك قبايى والمستشارين المبرين ويويل ومحاميل لك السناني بحضور المحامي العام المسيو  
 ديس وكاتب الصبى محمد اوسيد عز لدس والمترحم امين اوسيد برسا ونودى  
 الطرفان فحضر حبيب اميدى حين اتت بالوكالة عن مستدعي التعبير نصري فضول  
 غموب بنوح وكلمه مصدقة حسب الاصول ابرزها للمحكمة وحفظت بعد  
 القيد بين اوراق الدعوى وحضر الاستاذ دوريل والباس اوسيد بنور وجورج  
 افندي يزك عن المبر نايه سليم ديمري ولاد وزه حته ملهى المسفاده وكالتهم  
 من من الاعلام المعين وبعد ان قررت المحكمة عده لزم اسحاب المستشار المسيو  
 ويويل من الجلسة لانه كان حضر في اعماكة الاستنابية لهذه الدعوى وذلك بعد  
 موافقه الطرفين على عده لزم اسحابه وبعد ان اوضح كل من الوكلاء الموي اليهم ما  
 ورد بلوائح وكلمهم من المدافعات وقد زاد الاستاذ بنور على ذلك قائلاً ان  
 المميز قد استوفى مبلغ العشرة الاف ليرة التي دفعها من اجرة الاملاء التي اشتراها  
 في مدة عدة سنوات والتي ابرادها سنوياً من الاف وخمسمائة الى الالفين ليرة عثمانية ذهبا  
 تلا المستشار محاميل لك البستاني التقرير الذي بطله باسم الرئاسة وبالنظر  
 لضيق الوقت تجلت الجلسة الى الساعة العاشرة من يوم الاربعاء في ١٦ ك ١ سنة  
 ١٩٢٥ لأكال المرافعة

وفيه فتحت الجلسة علناً وولقة من هيئتها السابقة بحضور المحامي العام ديس  
 ووكلاء الطرفين وبعد ان سمع مطالعة المحامي العام للمضخنة طلبها قبول التمييز  
 شكلاً ثم نقض الحكم المميز فيما يتعلق اولا ببيع العقارات المربوطه بسندات الطابو  
 المحس والبنية في البند التاسع ثم بيع الكنيسة المحكي عنها في البند الثاني عشر  
 وتصديق الحكم فيما عدا ذلك مثل الطرون عما اذا كان لها ما يقال فايده كل  
 منها ما ادلى به سابقاً فاعل الرئيس ختام المحاكمة وتاجيل تعميم القرار الى يوم الاربعاء  
 في ٢٣ ك ١ سنة ١٩٢٥ في الساعة الرابعة بعد الظهر . وفيه فتحت الجلسة علناً



مؤلفة من هيئتها السابقة وحضور المحامي العام . . . . . وكتب المحبط المرحوم  
 وكلاء الطرفين حبيب افندي . . . . . جورج . . . . . ريك قتلث الرئاسة القرار  
 الآتي علماً باللغة العربية وثلاثاً المرحوم . . . . . الرضا ترجمته الى  
 اللغة الافرنسية

### لمى الدين والذاكرة

طولع اعلاء الحكم الوجاهي العذر في ١٠ سنة ١٢٥٥ من محكمة استئناف  
 حقوق وتجارة بيروت والمؤرخ في ٨ ايلول التالي :  
 وطولع استند التعبير لما قدمه . . . . . مصري . . . . . عدي . . . . . السيد سليم ولاد  
 والسيدة سليمي بولاد ولما حل تاريخ ٥ ايلول سنة ١٢٥٥ مع توقيع المقدمة  
 من وكلاء الطرفين وسمع في جلسة سابعة تقرير حضرة مستشار لسته في مداخلات  
 وكلاء الطرفين ومطالعة حضرة المحامي العام  
 وحيث ان استند التعبير تقدمه . . . . . لاصوب ضمن مدة نفوية مع الثأين  
 اللازم فهو اذاً مقبول شكلاً

### من حيث الموضوع

حيث ان الزوجين ولاد فدي سامس مصري فارس عدي ب . . . . . محكم مسجل  
 لدى كاتب عدل زحله تاريخ ٢٠ سنة ١٩٣٢ جميع ما يملكه من اراضي  
 واموال في قرية تسوره ضمن حدود مدينة في نصف مدور ومنها العقارات لوافعة  
 تحت سدات طابو مدينة في ذلك الصك ضمن قدره خمسة وعشرين الف ليرة  
 عتنية ذهباً و ١٥ الف ليرة مصرية تدفع على اقتصاد معلوم على ان يتفراغ العقارات  
 في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد .

وحيث ان المشتري قد اقر في العقد المذكور انه استند المبيع  
 وحيث اشترط ايضاً في عقد الاتفاق نفسه ان المشتري مصري فارس فور

اجراء معاملات المزاغ بجري ما وفائياً من الفريق العاقد الآخر زميناً لدفع قبيعة  
الضمن في الاستحقاقات المتفق عليها

وحيث ان نصري المذكور قياماً بعهده هذا قد باع من السيدة سلمى بولاد وولادها  
ييماً وفائياً بتاريخ ١٨ ت ٢ سنة ١٩٢٢

وحيث ان نصري فارس قد تنع عن دفع استحقاق كاسية ١٩٢٣ بطلت  
السيدة سلمى بولاد بيع بعض المبيع بالمراد العاني واقام نصري فارس عندئذ دعوى  
لدى محكمة بداية الحقوق في زحلة فسخ عقد البيع وبطلت معاملات الطابو التي  
تحت عنه سواء كان فيما يتعلق بالبيع البت ام بالبيع الوفاي مع كل يترتب على  
ذلك قانوناً

وحيث ان محكمة زحلة اصدرت تاريخ ١٨ ت ١ سنة ١٩٢٤ حكماً برد دعوى  
المدعي فاستأنف نصري فارس الحكم المذكور ومحكمة الاستئناف ردت دعوى فسخ  
البيع المتعقد في ٣ ت ٢ سنة ١٩٢٤ من الزم حين بولاد والبيع الوفاي امتد لاسم  
السيدة سلمى وبناء على الاستئناف العمري المتقدم من السيدة بولاد ورب مواصلة  
الاجراءات التنفيذية وان يكون حكمها هذا معجل التنفيذ فميز نصري فارس الحكم  
الاستئنافي مدلياً مدة اسباب للنص وحلاصتها

١ ان الحكم صدر في محكمة الاستئناف برئاسة قاض اموي دون حضور ترحمان  
في المحاكمة وترجمة الاوراق

٢ ان محكمة الاستئناف قررت حل ملف اوراق الدعوى الدائية ثم تذكر  
شيئاً من ذلك

٣ ان محكمة الاستئناف اتخذت اسباب الحكم البدئي اسماً لحكمها مع ان تلك  
الاسباب لم تشغل اطراف الدعوى

٤ ان محكمة الاستئناف قبلت اسحاب المدعي العموي دون ان تقرر شيئاً

لجهة وفيه الكنيسة الداخلة في المبيع لم تأخذ مطالعته في الأساس فيما يتعلق بالكنيسة

٥ ان الاعلاء الاستثنائي لم يصير الاستناد فيه الى اي مادة قانونية

٦ ان البيع وقع بتمن اجمالي على عقارات بعضها مسجل في الطابو وبعضها غير

مسجل الخ

٧ ان التعهد ببيع عقارات غير مسجلة على اسم دائعها باطل الخ

٨ دعواء وجود الفبن والتغريز

٩ ان جميع العقارات المباعة لم تسجل له في الطابو ولم يتسلم جميع المنقولات

والمحكمة تكلف المميز عليهما الاثبات وقد ذكر في عقد المفاولة كون المبيع هو

جميع الاملاك والعقارات سواء كانت مسجلة في الطابو على اسمها او لا وقد ذكر

في هذا العقد تم وتوارى بيع السندات الخافية المختصة بالاملاك المسجلة على اسم كل

من الدائعين وقد كان على محكمة الاستئناف ان تحقق ما هي الاملاك التي لم تكن

مسجلة على اسم الدائعين ولكيها داخلية في حدود مبيعهما وهل حصلت بشأنها المعاملات

المقتضاة تم ادرست في دائرة الطابو لاسم المشتري ام لا وان المستدعي ذكر

صراحة للمحكمة ان العقارات المربوطة بسندات طابو على اسم الحواجه سليم بولاد

تحت نمرو ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ تاريخ شهر نيسان سنة ٣٠٧ لم تفرغ لاسم المستدعي

والعقارات المربوطة بسندات طابو على اسم السيدة سلمى تحت نمرو ٤٤ تاريخ شهر

نمور سنة ٣١٠ لم تفرغ ايضاً رعا عن كون هذه السندات وهذه الارقام قد ذكرت

في عقد المفاولة

١٠ استحقاق بعض العقارات المباعة

١١ ان معظم العقارات هي اراضي اميرية

١٢ ان الكنيسة الداخلة في المبيع هي وقف لا يجوز بيعها والتعهد بشرائها باطل

وقد قالت محكمة الاستئناف ان اية اذاعة محكمة للمميز عليها

١٣ ان بيع لاسه غير حار والعلامة هي غير مسجلة ليصح بيعها

١٤ الاعتراض على الحكم بالتنفيذ المعجل

على السبب التاسع والسبب الثاني عشر

حيث ان من حمة ما يوحده القام على الناحية تسلية المشتري المبيع ولما كانت  
التسليم في يوم العقار يستمر اربع سنوات اذ امور الطاو ولا ثبت التسليم  
الا بعد مدة ماضية ذلك اذ لا يكون البيع كاملا ولا تنقل الملكية الى  
المشتري الا بتسليمه السندات المذكورة اذ لا يجوز التملك بدون سند

وحيث ان في سنة ١٩٣٣ في ٣٠ من شهر نيسان سنة  
١٩٣٧ اربع عقارات اربعة سندات بمرور ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ من شهر نيسان سنة  
١٩٣٧ اربع سندات و ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ من شهر نيسان سنة ١٩٣٧  
فارس يدعي انه لم يستلم بها سندات جديدة

وحيث ان محكمة الاستئناف قد حلت على هذا الادعاء باعتارها ان الفرق في  
العدد ما بين السندات القديمة والسندات الجديدة شيء عن كون ادارة الطاو  
اعتادت ان لا تعطى سوى سند واحد عن الارض وعن المروسات والاشية الكائنة  
فيها ان كانت تعطى بها فدينا سندات مختلفة اس سند بالارض وسند آخر  
بالاشجار او البناء

وحيث ان محكمة الاستئناف تبين في قرارها ما هي بين السندات الجديدة  
المعطاة للمشتري السندات التي استعيرت من السندات المدونة اعلاه ولم يظهر  
ان محكمة الاستئناف قامت بتحقيق ما من هذا القبيل فاصبح متعذرا معرفة العقارات  
المربوطة بالسندات المذكورة وبما من مآل الحكم المميز ان التسليم  
والفراغ قد وقعوا على كامل العقارات المبيعة بموجب مقابلة ٣٠ من ٢٠٢٢ سنة ١٩٢٢

وحيث ان محكمة الاستئناف قد قررت ان لا يكون البيع قد وقع

ليس على عقارات مملوكة - سند معينة بل على عقارات داخلية ضمن حدود معينة  
وكون المشتري نصري فارس قد اقر في السد ١٣ من المفاولة بأنه استمر المبيع  
وحيث ان اقراره هذا لا يقيح له قانوناً مخالفته لاداء المسطرة آتياً ولا يجوز  
الادعاء به ضد سند طابو

وحيث ان تسليم البيع المتوجع امره على النافع لا يكون معتبراً الا اذا اعطي  
المشتري بكل من العقارات المبيعة سندات طابو تدون فيها العقارات اما افراداً واما  
احمالاً والا فيكون المشتري عرضة لحرقه من ملكيتها وهو امر لا يتحكم من دفعه  
ولا يجوز له معه المطالبة بحقوقه

وبناء عليه لما كان الحكم المميز لا يحتوي من هذه الحجة ايضاً على المواد الكافية  
لتمحيص ومن جهة اخرى لما كانت محكمة الاستئناف مدان اعتبار الكيسة الداحلة  
في عقد البيع مانعاً خاصاً وليس وفقاً وانه يجوز اذ بيعها اماما اقرت لاسم المشتري  
لم تحت فيها اذا كان الفراغ قد جرى حسب الاصول سنداً لمشتري سندات صا واما  
فيكون الحكم المميز من هذا القبيل ايضاً مستوجب النقض لكونه غير معالج تعليلاً  
كافياً .

### من حيث شمول النقض

ما كان النقض الحازني لا يمكن وقوعه الا على احكام تكون اسباب النقض فيها  
تامة . . . . . تمام الامتثال بعضها عن بعض  
ولما كانت مدار الحالة لا تنطبق على الحكم المميز اذ يستفاد منه ان البيع وقع صحيحاً  
عن كامل المبيع ولم يكن ثمة عيب في القضية لدس محكمة التمييز التي  
يقتضيها ان تنظر في المدعى بجميع ادعاءاته . . . . . خاص فيما اذا كان الفراغ قد تم  
حسب الاصول عن جميع العقارات المدية في سندات الطابو التي جاء ذكرها في صك  
المفاولة . . . . . حتى اذا كان هذا من دواعي القبول يتدفق فيما



# قرارات محكمة التمييز

في الاتحاد السوري

( دائرة الجزاء )

اعلام ١٠٥٩

نقض حكم استثنائي لاشمال المحكمة التدقيق في الشهادات

ولتقرير الطبيب وعدم الاستيضاح منه

عن بعض نقاط مبهمة في تقريره

بتاريخ ١٨ شربس الاول سنة ١٩٣٣ رفع لدائرة الجزاء من محكمة تمييز الاتحاد السوري صلاح من المديري العام لديها اعلام حكم الخسائي الصادر - هائي ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٣ من محكمة استئناف الحرة في مدينة حلب مع ما تفرع عنه من الاوراق تدقق جهة الحكم منه تمييزاً عملاً بمادة ٣٣٣ من اصول محاكمات الجرائمة . وبعد ان قرئت الاوراق اوردت دفتي في اساس الدعوى فوجدت الاعلام يتضمن تجريم المتهم الموقوف جلوا العيسى بزيادة احمد الحسين قصداً عن غير تعمد لثبوت ذلك عليه بالدلة والبراهين المسرودة فيه واحكام وضعه في الكورنك خمس عشرة سنة يومياً بمادة ١٧٤ من قانون الخراء اعتباراً من تاريخ توقيعه الواقع في ٢ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ٣ مايس سنة ١٩٣٣ والحكم براءة المتهمين الاخرين وهم ابراهيم العواس الملقب بالقحمة وحجو النعمه داعر الحزن وعمر من احسن وحضر الابراهيم وعلى حسن بن الشيخ عيسى الخسائي وحوير الخود وعوض العبد - وعبد العرمان جميعهم من قرية اهالي حب الحفي لعدده قيام دلة تكفي لتجريمهم .

والسلاخ يتعد من طلب نقض الحكم لانه كان على الحركة ان تتوسع لتحقيق بان  
تسأل من المتهمين والشهود عن محل الواقعة وموتف ابراهيم القحط ورفقائه وموقف  
المحكوم حي و تكشف عليه عند الزور و تكلم الطبيب لا يصح نفي يرمي تم تجلب الشاهدين  
حمود الاسماعيل ودرويش حسن الدرويش وبعد ضبط افادتهما تقابل بين الادلة تبين  
اسباب ترجيح احدهما على خلافا .

ولدى التدقيق والمداكرة اتخذ القرار الآتي .

(١) ظهر ان القتل وقع اثناء المازعة المشتركة فيها عشرتا الجلوو النعيم على اثر تهاجر  
بين صبية منهما كما ذهبت الى ذلك محكمة الحايات في مطلع قرارها وفي تعدادها  
الادلة على ذلك ثم استندت المحكمة عند تجريم احد المتهمين حلو العيسى بكونه فائلا  
على شهادات مطووه وحسنه على عبيده على القصة وحما ديدن بيان ما استنتجته من شهادة اولئك  
الشهود الذين لدى تدقيق شهاداتهم وجد منهم فطووه وحما ديدن على سماعها بان القاتل  
هو جلوو والشاهد من مرعي يثهد على حمود حمود في المازعة التي اشتركت فيها العشرين كما  
ذكر وعلى عبيد وعلى القصة يشهدان على قول الناس ان المجنى عليه قتل من رصاصة خرجت  
من بندقيته خطأ ويزيد على القصة على ذلك انه سمع اثناء المازعة صوت او سبع طلقات  
بارية . فكان وحالة هذه استناد المحكمة الى تلك الشهادة معها ومجملها وكان الواجب  
ان توضحه لاثباته مداراً لثبوت حياية القتل على المتهم جيو دون - واه من باقي المتهمين  
(٢) وجد التقرير الطبي يذكر وجود جرحتين في جسد القتيل ولا يفيد بما اذا  
كانت هاتين الجرحتان من مرعي واحد احدهما فتحة دخول والناحية فتحة خروج او  
من اكثر من مرعي واحد . وكان الواجب ان توضح هذه الجهة في التقرير وان تستدعي  
المحكمة الطبيب الذي اعطاه وتوضح منه ذلك طراً لتعدد المتهمين في هذه الحانة  
ولوجود على القصة احد الشهود الذين استندت اليهم المحكمة في التجريم يشهد على  
تعدد الطلقات اثناء المنازعة .



لما كان الامر كما ذكر وكان او حسب ان يحتوي قرار التجريم الاسباب الموجبة  
 بالتفصيل كما نصت على ذلك المادة ٣٠٦ من اصول المحاكمات الجزائية اجمعت الآراء  
 في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٣ و ٦ كانون الاول سنة ١٩٢٣ على قص الحكم بالواقع  
 وفقاً للمادة ٣١٤ من الاصول المذكورة «إدانة الاوراق الممنقة بذكر كاهنة لرأس  
 المدعين العامين الموما اليه لاحراء المقتضى» خرج مع التصحيحة تسعينة قرشاً ورقياً  
 سورياً على من يحكم عليه في النتيجة

\*\*\*

### في الرشوة

ان ما يعرضه الظنين او المتهم على المدعى الشخصي يرجع عن دعواه لا بعد رشوة  
 ( ١٠ نيسان ١٣٢٧ - عدد ٧٨ ٠٠ ج ) شروط لرشوة الاقتدار على ترويع المرام  
 ( ١٣ نيسان ١٣٢٧ - عدد ٩٦ - ح ) يؤيد ذلك «ضمنون عبارات المادة ٦٧  
 (٩) تشرين - ١ - سنة ١٣٣٧ هـ ع » وعليه وان «ول ما يترتب على المحكمة في  
 هذا الشأن ان تحقق عن وجود المرام الذي يطلب ترويجه» ٢٥ مايس سنة ١٣٢٧  
 عدد ١٥٧ س )

ان ما يعرضه الظنين على اعمار الدرر ليركوه لا بعد رشوة ( ٢٠ كانون  
 الثاني سنة ١٣٣٠ عدد ٤١٨ - ح ) لكن ما يطبقه المحكوم عليه الى قائد المحرم  
 «وآخر انفاذ اعلام الحكم الصادر عليه ويستبعد الحكم بمرور الزمان بعد رشوة» ٢٦  
 مارت سنة ١٣٣٠ عدد ٢٨ س )

ثم الرشوة بالنسبة الى الرائي بمجرد تقديمه المالك وان رفض المأمور قوله ( ١٠  
 كانون الاول سنة ١٣٣٠ عدد ٣٧٣ - ح ) ان ما يخذله مدير الموظفين لعمل شيء لم  
 يطلب منهم قانوناً عمله أو عدم عمله لا بعد رشوة بل من قبيل الاحتيال ( ١٠  
 اغستوس سنة ١٣٣٢ )

# المحاكم المصرية

## محكمة الاستئناف العليا

حكم مدني استئنافي صادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥

### قاعدته القانونية

استئناف احكام نزع الملكية في عقار غير قابل للقسمة

لا يسري على احكام نزع ملكية العقارات غير القابلة للقسمة نص المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات المقول فيها انه لا قبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار لان بيع العقارات اعمه امكان قسمتها هو نتيجة للحكم في دعوى القسمة ولذلك لا يسري عليه الا نصوص المادة ٣٢٥ مرافعات . وهذه هي حثيات الحكم :

### الحكمة

حيث ان محامي حسن علي منسي وعمد الطيف علي منسي دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف تكللاً بمقتضى نصوص الاحكام الصادرة راجع غير فائدة للاستئناف طبقاً للمادة ٥٥٩ من قانون المرافعات

وحيث ان الحكم المستأنف ليس من قبيل الاحكام المخصوص عنها في المادة ٥٥٩ المذكورة لانه قد نص في المادة المذكورة على انه « لا قبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار الخ » واما الحكم المستأنف فانه فصل سيف غير هذا الموضع لانه قد نص في المادة المذكورة ان « العوارات المرفوعة ثانياً الدعوى لكونها غير قابلة

للقسمة بدون ضرر وأما ما ذكره محامي المستأجر من أنها الأول من بين إجراءات  
التي تتبع " وهي الأوجه المتعددة " هي إجراءات نزع الملكية واسع الحيز فهو قول  
صحيح فمما يختص بإجراءات البيع في ذمة من الأجراءات المتعلقة على البيع تعنى  
أنه عند الحكم ببيع الملكية والبيع في حالة البيع الحيزي وبعد الحكم بعدم إمكان  
قسمة الأعيان وتقدم فئمة الشروط في حالة بيع " قرار بعدم إمكان قسمته تكون  
الأجراءات الخاصة بالبيع في الحائزين واحدة وأما من ذلك والأجراءات مختلفة  
والتشابه بين إجراءات البيع لا يمكن أن يحصر في إجراءات نزع الملكية لأن  
بيع العقارات لعدم إمكان قسمتها هو نتيجة الحكم في دعوى القسمة التي هي من  
الدعوى العادية القابلة للاستئناف ولا دخل فيها لقواعد نزع الملكية

وحيث أنه من الملاحظ أن الحكم المستأنف قد قضى عملاً بطريق ضمنى في  
دعوى القسمة لا سيما على تقرير الحيز ونداره أعتبرت غير قابلة للقسمة  
وحيث أن المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات قضت به يجوز للاختصاص في غير  
الأحوال المستأنفة من صريح في النقاوتات يتنازعوا الأحكام السائدة من الحكم  
الابتدائية الخ

وحيث أن الحالة المستندة في المادة ٥٥٩ من النقاوتات المذكورة إنما هي حالة  
الأحكام الصادر ببيع الملكية وبيع العقار مع الملاحظ أن الحكم الصادر ببيع الملكية  
وبيع العقار هو حكم واحد ولا يوجد في قانون نص صريح يقضي بعدم قبول  
الاستئناف في أحكام الصادر ببيع العقار لعدم إمكان قسمته فيكون الحكم المستأنف  
قابلاً للاستئناف ويتعين رفض الدعوى الجزئية وقبول الاستئناف شكلاً

## صفحة

## من صفحات القضاء السياسي

## في قضية المؤامرة

على اغتيال مصطفى كمال رئيس الجمهورية التركية

اصدرت محكمة الاستقلال في الزمير الحكم في قضية التآمر على العازي مصطفى كمال. أشار رئيس الجمهورية التركية شكت على ١٥ شخصا لاعدادهم وعلى واحد بالفي وراثت للرفيق. وقد اصدرت المحكمة هذا الحكم في ١٣ تموز ونقضته بعد منتصف ليلة ١٤. والسلا بسما اداء عد الحكم لان صير الاستعرا ب كل الاستغراب لان حكم كهذا لا يرد له في القنون وقون معمول به في تركيا لا يعاقب على محاولة الاغتيال بمقوابة الاعداد.

على ان تصرف محكمة الاستقلال في هذه القضية من وجه الى حرة ليس مما محمد عليه. فقد احرزت عدة محكمة محاكمة لمتهمين بـ عدة البرن.

وقد بذلت المحكمة في المية السبعة بـه. لذي حكمت به على المتهمين هذا عدا عم كون بطوره. رئيس المحكمة من بـه. معاملة المتهمين مما حرج صدورهم وانطق الستهم. لاحتجاج على هذا القاضي لذي كان على حد قول القائل: وانت الحصم والحكم، هذا عدا عم. كان يدر به في اتناء المحاكمة اداء رأيه في القضية مما لا يسمح للقاضي قانوناً ولا ياتلف مع العدالة. واحيراً سجل انتقادنا للحكم الذي في اصدرته محكمة الاستقلال في الزمير في قضية المؤامرة على حياة مصطفى كمال رئيس

الجمهورية التركية مع استقطاعا السديد لهذه الجريمة

واليك فيما يلي تفاصيل ما جرى في الجلسات الختامية وكيف نفذ الحكم سيف  
الحكوم عليهم واقواله ساعة الموت نقلاً عن جريدة المقطم :

«ازدحم الناس يوم ١٣ الجاري في داخل دار المحكمة وخارجها ازدحاماً عظيماً لسماع  
الحكم وفي الساعة الخامسة عد الطهر دخلت الهيئة الحاكمة فتطاولت اليها الاعناق  
وساد الناس السكون كان على رؤوسهم الطير . تم اخذ الكاتب بثلو قرار الحكم وهو  
يقع في عشرين صفحة بالقطع الكبير وقد تضمن تفاصيل القضية والادلة والاعترافات  
ولم يترك صغيرة ولا كبيرة الا احصاها .

وقد حيى الى دار المحكمة بالمتهمين الذين قررت المحكمة براءتهم فاحلوا سيف  
ثلاث صفوف امامها . ولما وصل الكاتب الى حملة הראية هتف الجمهور المحتشد لاعدل  
وللمحكمة تكراراً

واما الذين حكم عليهم بالاعدام فلم يؤت باحد منهم الى دار المحكمة ولم يبلعوا  
الحكم علناً وهذه اسماؤهم

شكري بك نائب ازميت وعارف بك نائب اسكيشهر وضيا خورشيد بك نائب  
لازستان السابق . واللاز اسماعيل وكورجي يوسف ولا مير الاسب راسم بك  
وصاري آفة ادب بك وحور حليمي وحافظ بك محمد نائب صرايزه من السابق  
واللواء رستمدي رشاد بك ارضرهم . عديدين بك نائب صارم حان واسماعيل جانبولات  
بك نائب الاسفانة

وحكمت المحكمة بارساء كل من قره كمال بك وزير الاعاشة السابق وعبد  
القادر بك والي انقره السابق . وقررت فصل القسم الخاص من هذه القضية برووف  
بك رئيس الوزارة السابق والدكتور عدنان بك نائب الاستانة لرهيته مع القضية  
الخاصة بالاتحاديين في انقره . سجنه عام مدة ١٠ سنوات وتجب عليها الى مته في قانونه

وبعد ما انتهت هذه النتيجة الضيق كبار القواد المعتقون والامام الذين برؤوا  
فزاروا هيئة المحكمة لاستقباله الرئيس والاعضاء مهتئين بتبادل العريقان التهامي، ثم  
اطلق سراحه فعاد معهم فوراً الى الاستانة وسافر آخرون الى انقرة اما كاطم  
قره بكر باشا فاختار الإقامة في ايدين عند نسيب له

\*\*\*

هذا في ما يتصل بالذين برؤوا اما الذين حكم عليهم لاعداء فقد حيي بهم  
مفردين ليلا الى غرفة مدير السجن ومائة الف كل واحد منهم احكم  
وبعد انتصاب ليلة ١٤ يوليو وصل اليك العضو في محكمة الاستئناف الى  
الذين وكان فيه حينئذ حسن بك النائب العام محكمة ازهر وفي الساعة ٣٠ : ٢  
بعد نصف الليل بدأ التميز بكوابتون معكوه عليه من عرفته معمد اليدين  
بالاغلال الى غرفة مدير السجن لكتابه وصيته ثم يأخذونه الى غرفة الامام للتوبة  
والاستغفار والناطق كلمة التهادة عدد من يطالعون به الى ساحة الاعداء

وقد اتدما بشكري لك نائب ارميت ووزير المعارف السابق الذي قال  
للجندي حينما ابطه من نومه « هل تدعون لي باشاويش » ثم ارتدى ثيابه بسرعة  
ودهب الى غرفة مدير السجن فالتع الحكمة مثل محمد يريده فاحسب حصار يسري  
ما اقوله مطلما « تم فريد من غرفة مدير السجن » ان كان آخره قبل ان « انك ستعلم بعد  
دقائق قبل تريد لراحة بما تعلمه من اسرار » فالت باليس الذي سوى ما فاته  
في المحكمة ثم نقل الى ساحة الاعداء من وضع الحبل في عنقه وجر الكرسي  
انقطع الحبل لنقل حبله فاندل حبل آخر وقد اظهر شدة عزة وصرا

وايقظوا معه حبيب محمد بك ب ارضه السابق والمعروف القرافاج (الهكذا)  
ثم اخرج وصيته وسلمها لمدير السجن واقتاده عد ذلك الى ساحة الاعداء ولما  
وضع الحبل في عنقه كن هذه الكلمة « ظلم . ظلم . ظلم . ان كل اء يقوم على

الظلم يهدم» وتكلمت كلمت اخرى من عدد القليل ضوتها المرافقة

وحجى بعد ذلك بجوار حربي الى سرفة بدر السخن وقد صعد سيجارة فوق  
اذنه فلم يلق حرك الحكة بل ارحوك ان تاحدوا السيجارة الموضوعة فوق اذني وتسمعوا  
لي ونظموها في في من الاصفاد بعدة بها يدي لا تسمح لي رشاها . ففعلوا  
ما اراد . وبعدهم نحن قال ليس في ما قوله فقد ادست معوقتي . ثم اخرج  
وصيته وسلمها لمدير . ومسا حواء الامم بكرر على مسامحة كلمة الشهادة ويطلب  
اليه النطق بها قال له « لقد فعلت ذلك . ان الله واحد لا شريك له ولا نظير »  
وقد تدق في المكان الذي قرر ان يصق فيه الرصاص على رئيس الجمهورية

وحجى بعد ذلك دلالر استعايل يطلب ان يتوضأ ويصلي فحجى له بالماء فتوضأ  
وه يصل ولما بلغ حكم الاعدام قال ان العازي عما عني الملعوه الامر وخذني  
لي عنده »

ولما جاء دور كورجي يوسف اخذ يتضرع ويطلب العفو ثم سئل قائلاً وهل  
( . . الذي ساعده وحدي فقبل له انك ستعتمد مع اخوانك ) فاصف واستراح  
وتمنى ان يرسل ما يملكه وهو عبارة عن ٢٠ ليرة الى اولاده في بطون ينفقونه في  
تحصيل العلم

واستقل الامير الى راسه . ثم الحكم برخصة جئت قائلاً ليس لي ما اقوله  
« لحي البلاد » واعده نقاه باب الفضلاق العسكري

وحجى بعد ذلك عارف بك . اسكي شهر وكان يحمل سيجارة بيده اليمنى  
وقد وضع يده الثانية الى صهري فبلغ الحكم ثم طلب ان يمد يديه للاصفاد فقال « اني  
صديق العازي منذ عشرين سنة وهو يعفوني . دوا هذا الكتاب مني اليه حالا »  
ثم صب ماء فشرب وهذه صورة الكتاب الذي كتبه

( اني صديقكم منذ عشرين سنة . وقد خدمتكم بشجاعة في كثير من ميادين

القتال - وانا واتى بانكم ستعفون عني في هذه الدقائق الباقية من حياتي » وقال للموكلين به انتظروا هـ فنانق ريث يرد الجواب هـ ثم اعدم بعد ذلك

ولما ابلغ الحكم اتى اسماعيل جانولات بك نائب الاستانة ووزير الداخلية السابق لم يعأ به وظهر متهى الشجاعة واحاب «هاي ماي» (لا بد) ثم اخرج من جيبه دراهمه وانتزع من اصبعه حاتم وسلمهما للموظفين هـ وقد اراد ان يتزع نظارته وهو على كرسي المشقة هـ معارض وقال له «ثم عملك» وقد تكلم كلمات صعن في الانارة الكمالية ادارة الظلم والاحتكار هـ سمع المراقبة بنسرها

وجي هـ بعد ذلك بخالص طور غود بك نائب سيواس فابلع الحكم فقال انه ليس له ما يترضى عليه ثم اوصي بما يأتي

«قولوا لاولادي ان لا يشتعلوا بلساسة وان يتعلموا وان يكونوا رجال علم ومكر هـ لنجي عقيدتي هـ وليحي الترك هـ ثم قال (كيف يسي تركي الى الترك) هـ ولما وصل الى ساحة الاعدام قال (الله هـ الله) ولما وضع الحبل في عنقه نادى (ليحي الترك)

ولما جاء دور اللواء رشدي باشا نائب ارضروم قال (انا مسرور من هذه النتيجة لانني عجزوز في الرابعة والحسين من عمري فاذا حكم على بالسجن مؤبداً اكون عرضة للشقاء والبؤس) ولما سئل عما يعرفه من اسرار قال (لا اعرف شيئاً عن مؤامرة ازميز هـ اما في اقره فقد قلت لشكري بك حينما جاء مع رفيقيه (انك تلعب بحياة النواب المعارضين ولتأمر على المعارضة) فقال له علي بك العضو في محكمة الاستقلال وهل حكم عليك لاجل المعارضة فقال (لاجل المعارضة والبلاد) ولما وضع الحبل في عنقه قال للجلاد (احكم الوضع) وقال وهو يجود بروحه (ارموني بالرصاص) ولما جي بهابدين بك نائب صاروخان قال (اعيدوني لابس ملابسي واصلح هندامي فاني ممن لا يقادون بتل هذه القيافة) فاعيد الى غرفته فاصلح هندامه وحي هـ بعد



ذلك فقيل له سلم ادراكك وتقودك فقال لا تأخذوا لاهذه ولا تلك . ولما وصل الى ساحة الاعدام ووقف امام المشنقة قال لا أريد ان يشربني على هذا المنوال دعوني انحر نفسي « ولما صعد على الكرسي قال » انا الذي أضع الحبل في عنقي « وقد أظهر منتهي الشجاعة

ولما جاء الدور الى صاري آفة اديب بك لم يظهر شيئاً من الاضطراب وقال انه ليس له ما يقوله وحينما اركب السيارة الى ساحة الاعدام عرف ضابط الدرك الذين كان جالساً بقربه فقال له « لئلا لي ان أذهب الى ساحه الاعدام برفقة صديق قديم اعرفه » وقد أشعل سيجارة حينما صعد الى المشنقة وبعد ما انتهى من تدخينها مد رقبته للحبل وكان ضيا خورشيد بك آخر من اوقف من المحكوم عليهم فلبس وتزين . ولما ابغى الحكم لم يبال به وسئل هل هناك ما يريد ان يقوله فاجاب « لقد ابحت بكل ما اعرفه » ثم سأل عن صبر اخوانه فاجيب فقال ان الحكم عادل الا في ما يختص باحد المحكوم عليهم اذ لا اعرف ان كان ذا علاقة بالقضية أم لا . ثم سأل عن أخيه فائق بك وأوصاه بان ينشئ له ضرباً بنفق عليه ٢٠٠ ليرة

ولما وصل الى ساحة الاعدام أراد الجلاد مساعدته في الصعود الى المشنقة فقال له « لا حاجة لي الى ذلك » وقال للجلاد حينما وضع الحبل في عنقه « أحكم وضعه جيداً » فانك وضعته خطأ والظاهر ان الجلاد أراد الاسراع فقال له « ولماذا العجلة . لا تضطرب فاننا الذي سأموت وبعد ٥ دقائق التي باجسادك فاذا كان عندك كتاب أو غيره فاننا مستعد لا يصاله لهم . استودعكم الله »

وفد استمرت عملية الاعدام من الساعة الثانية - حتى الساعة الرابعة صباحاً واستمرت الجثث معلقة حتى الساعة العاشرة ثم انزلت ونقلت الى المستشفى المركزي ثم وريت التراب

## فهرس

العدد السادس من السنة الثالثة

الموضوعات الحقوقية	صحيفة
في فلسفة العقوبات وقوانينها	٥٠٥
عناصر الدولة	٥١٤
الشريعة اليهودية	٥٢٠
القانون والاجتماع	٥٣٤
في المحاكم	
المرأة تحكم	٥٣٨
قاضى يحاكم نفسه	٥٤٢
الشرطة	
الجرائم اسبابها وعلاجها	٥٤٣
اعانة الجناة	٥٥٢
ابن يخون المجرم	٥٥٩
مدارس لتخرج المجرمين	٥٦٢
تأثير المعاشرة	٥٦٥
موضوعات شتى	
الغف العربية في دواء ابن الحكومة	٥٧٠
نقبة القاضى	٥٧٥
المخطاط القسطنطينيه	٥٧٨
باب القرارات	
قرارات محكمة التمييز في الاستانه	٥٨٣
قرارات فلسطين	٥٩٠
قرارات محكمة التمييز في لبنان	٥٩٥
قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السورى	٦٠٦
قرارات المحاكم المصرية	٦٠٨
صفحة من صفحات القضاء السياسى	٦١٠

# درر الحكام

## شرح مجلة الاحكام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والفر الجليل للعالم الكبير علي حيد افندي تمر بب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز يباع في ادارة الحقوق بإفا ومكتب المحامي فهمى بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بجيفنا ومكتبة فلسطين العلمية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .

فرف ذلك الى الجهم ر الذي فرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



## لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني لسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداة الورق .

وقد قنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بجيفا على ورق صقيل نجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولستنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبديهة وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في بافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس .

# المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الغروش السورية  
وخمسة عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق  
من افراد البرليس ( بدرجة شاوليش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفاً  
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف  
واما ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية  
او الانكليزية او رويات )

الاعلانات . . . تخابر بشأنها الادارة